الأسبوع

بسم الله الرحمن الرحيم

الأسبوعية رقم 1 في المغرب منذ 1965

المؤسس: مصطفى العلوي

تحت الأضواء | «منطق الوزيعة» يحكم بتخصيص 300 مليار للصحة في عهد أخنوش

ملف الأسبوع | هل يشجع الدعم المالي للمرشحين الشباب ظاهرة النواب اللامنتمين في البرلمان ؟

سري

أثار حضور وزير الخارجية والتعاون ناصر بوريطة في نهاية كأس العالم للشباب بالشيلي، إلى جانب رئيس الجامعة فوزي لقجع، عدة تساؤلات حول سبب هذا الحضور في غياب وزير الرياضة، لتقول بعض المصادر إنه وفر «الحماية الدبلوماسية» لوزير الميزانية في هذه المهمة الخاصة، التي تتجاوز الأبعاد الرياضية(..).

بين السطور

أخطار تداخل الاحتفالات والاختصاصات..

كواليس الأخبار

أمريكا تضغط من أجل تطبيق الحكم الذاتي

ثورة الملك والشباب

بخلاف ما كان متوقعا.. أسندت الأوامر الملكية مهمة استقبال الفريق الوطني لـ«جيل زد»، الفائز بكأس العالم، داخل القصر الملكي، إلى «ملك المستقبل» ولي العهد الأمير مولاي الحسن، وهو أيضا ينتمي لهذا الجيل، ليظهر أن الأمر بمثابة رسالة ملكية بعيدة المدى(..)؛ فبعد الاحتجاجات جاءت الاحتفالات في ظرف أيام معدودة، واصطف «جيل زد» إلى جانب «الحسن الثالث»(..)، برعاية الملك محمد السادس، الذي أشرف قبل ذلك على تخصيص أكبر ميزانية في التاريخ للصحة والتعليم، عبر مجلس وزاري كبير وكأن الأمر يتعلق بثورة جديدة للملك والشباب، على غرار ثورة الملك والشعب.. وبما أننا في زمن الذكاء الاصطناعي، تنفرد «الأسبوع» بنشر هذه الصورة لمولاي الحسن، عبر هذه التقنية، التي لا تمنعها قوانين الصحافة والنشر، لأن المستقبل كله سيتسم بالثورة الرقمية(..).

التفاصيل في ركن «تحليل إخباري»

العدد: 1762 ■ من الجمعة 24 إلى الخميس 30 أكتوبر 2025 الموافق لـ 1 - 7 جمادى الأولى 1447 ■ السنة الحادية والستون ■ الثمن 6 دراهم ■ www.alousboue.ma

احتجاجات الشباب | تعري فشل البرامج الاجتماعية

ريبورتاج | المختلون عقليا.. خطر يهدد سلامة المواطنين في الشارع العام

كواليس الأخبار

بين السطور

● بقلم: الطيب العلوي

أخطار تداخل الاحتفالات والاختصاصات..

لا زال العالم مندهشا من هذه البلاد، التي غمرت الاحتجاجات مدنها بشكل وصل إلى حد التخريب، قبل أن تنقلب الصورة في ظرف أسبوع نحو احتفالات كبرى جمعت الشباب والبوليس والقوات العمومية في مظهر احتفالي موحد بعدة مدن.. نتائج وأحداث لا يمكن فيها الانتقاص من دور أي أحد(...)، لكن عمود اليوم مخصص لمقاربة من نوع آخر، ألا وهي خلط المهام، وأخطار خلط المهام(...)، بناء على المقولة الشهيرة: «خلط الأمور لا يولد الفهم، بل يضاعف الضباب»..

مباشرة بعد تتويج الأشبال، علقت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية على ظفر المنتخب المغربي بكأس العالم في كرة القدم، معتبرة أن هذا التتويج يؤكد أن «الإحسان والإتقان في العمل قيمة عظيمة»، وأن «الفريق قد جسد عمليا وعد الله في القرآن».. نقطة نظام! ما علاقة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بكرة القدم حتى تصدر بلاغا في دولة المؤسسات تذكر فيه الجميع بأن «الله لا يضيع أجر من أحسن عملا»؟ ما الذي دفع وزارة الأوقاف لتكتب على «الفايسبوك» أن «هذا الإنجاز كان نتيجة جد، وإتقان، واجتهاد، وصبر، وتخطيط»، وأن «شبابنا عملوا بإخلاص، ورفعوا راية الوطن عاليا»، وأن «من أحسن عمله ينال الجزاء»؟ ما دعوى هذا الكلام في بلد مسلم، ومن طرف وزارة غير معنية وضعت نفسها محل شبهة(...)؟ خصوصا وأن كثرة التواصل هي ما يقول الخبراء أنه يحقق نتائج عكسية..

مرة أخرى، لا يمكن الانتقاص من أحد ولا من دور أي أحد في هذه الظروف(...)، لكن ينبغي في دولة تحتكم لمنطق المؤسسات، أن يتم تجنب تداخل الاختصاصات، لأن الركوب على الأحداث لا يفي بغرض.. من هنا يمكن التساؤل حول غياب وزارة الرياضة عن هذا الحدث، اللهم إذا تعلق الأمر بغضبة كبرى(...) فرضت تحريك آليات سيادية بدل الوزارة الحزبية، وربما هو ما يؤكده تكليف بوريطة بمرافقة لقجع إلى الشيلي(...)، ولا يمكن الحديث عن فوز منتخب «جيل زد» بكأس العالم دون الحديث عن السياق الذي اتسم بخروج هذا الجيل إلى الشارع للمطالبة بالصحة والتعليم، وهو ما يعني أنه إذا ما آمنا بقانون تداخل الاختصاصات(...)، فإن أكبر وزارة معنية بمواكبة هذا الجيل هي وزارة التربية الوطنية والتعليم، إضافة إلى وزارتي الشباب والصحة.. ولكن ما حصل حتى الآن هو التداخل بين مهام الوزارات أمام مطالب ملحة لـ«جيل زد»، خففت من حدتها انتصارات المنتخب الوطني للشبان في نهائيات كأس العالم..

المرحلة استدعت الفرح بكل تأكيد، لكن تداخل اختصاصات الوزراء يقتضي استدعاء أوراق «الفار» وترتيب القوانين اللازمة، لأن العمل الرئيسي للوزراء هو حل مشاكل المواطنين وليس الظهور إلى جانب المنتخب يوم انتصاره، في صورة تعيد إلى الأذهان مشهدا آخر من مشاهد الاستغلال السياسي للرياضة في بعض الدول التي خسرت الرياضة والسياسة بسبب خلط الأمور، بخلاف دول الحق والقانون، التي بنت على منصات كرة القدم اقتصادات كبرى، وهو ما نتمنى أن يصل إليه المغرب..

مفاجأة.. كاتب فرنسي يتهم الجنرال الدليمي بالوقوف وراء مقتل بنبركة

الرباط. الأسبوع

تداولت مواقع إعلامية فرنسية صدور كتاب فرنسي جديد بعنوان: «قضية بنبركة.. نهاية الأسرار» لمؤلفيه ستيفن سميث ورونين برغمان، يعيد إحياء واحدة من أكثر قضايا الاختفاء إثارة في تاريخ العلاقات الفرنسية المغربية، بعد اختفاء المهدي بنبركة في 29 أكتوبر 1965 من أمام مقهى «ليب» في باريس.

أصحاب الكتاب الجديد يزعمون أنه يتناول الكثير من الأسرار التي ظلت خفية حول القضية، من خلال وثائق سرية ورسائل مشفرة تتعلق بدور جهاز الاستخبارات الإسرائيلي «الموساد» في هذه القضية.

وحسب صحيفة «لوموند» الفرنسية التي نشرت مقتطفا من الكتاب حول عملية اختطاف المهدي بنبركة، فإن الجنرال أحمد الدليمي، بصفته رئيس «الكاب 1»، وهي وحدة خاصة في جهاز الأمن المغربي، كان فعليا وراء تنفيذ عملية الاختطاف والقتل، بمساعدة لوجستية من «الموساد»، الذي ساعده في شراء أدوات الحفر، ومواد لتذويب الجثث (هيدروكسيد الصوديوم)، ومواد سامة أرسلت من تل أبيب إلى باريس.

ويضيف الكتاب أن «الدليمي قام باحتجاز بنبركة في فيلا بضواحي باريس، وتم إغراقه في حوض الاستحمام حتى اختفى جسده، حيث أن الموساد تعاون مع الجانب المغربي في مرحلة إخفاء الجثمان، بما يؤكد أن القضية لم تكن مجرد جريمة قتل».

ويكشف الكتاب - حسب الصحيفة - الدور الذي لعبه «الموساد» في العملية، بالتنسيق مع جهاز الأمن المغربي، مبرزا أنه «بعد عملية الاختطاف بأربعة أيام، كان أحد عملاء الموساد يتجول بين متاجر الأدوات المنزلية في باريس، وقام بشراء مجموعة من المشتريات منها مجرفتان قصّرت قبضتاهما إلى 80 سم لتسهيل إخفائهما داخل حقيبة كبيرة من القماش؛ فأس، مصباحان كهربائيان، مفك براغي، وكماشة، وخمسة عشر كيسا من الصودا الكاوية (هيدروكسيد الصوديوم)، مادة تستعمل عادة لتنظيف الأنابيب، لكنها قادرة على إذابة اللحم البشري، ما يجعل اقتناء كميات كبيرة منها أمرا يثير الريبة».

يروي الكتاب تفاصيل دقيقة حول علاقة الدليمي بعملاء «الموساد»، الذين ساعدوه في اختطاف بنبركة وقدموا له جميع الأشياء والمعدات التي قد يستعملها في عمليته، كما كانوا يراقبون تحركات الشرطة الفرنسية التي كانت تبحث عن بنبركة، حيث أطلق سراح الحراس الفرنسيين بعد أن أخبرهم بأنه سيقوم بترحيله إلى المغرب».

ويأتي صدور هذا الكتاب في الذكرى الستين لاختفاء المهدي بنبركة، ويعترف المؤلفان بأن بعض عناصر القصة لم تكن جديدة، لكنهما يكشفان للمرة الأولى مستوى تفصيليا كبيرا عن الروابط بين «الموساد» والجهاز الأمني المغربي، وتعاونهما في عملية اختطاف بنبركة.

السكوري يعترف بالفشل.. «الغالب الله»

الرباط. الأسبوع

السكوري

اعترف الوزير يونس السكوري بأن الحكومة فشلت في تحقيق هدف الوصول إلى مليون منصب شغل خلال ولايتها.

وكشف الوزير في البرلمان، أنه تم خلق 350 ألف منصب شغل خلال بداية السنة الحالية، مع فقدان 70 ألف منصب نتيجة الأوضاع المناخية، مؤكدا أن العديد من مناصب الشغل دمرت رغم أن الحكومة منذ بدايتها لم تحقق سوى 600 ألف منصب شغل.

وقال السكوري أن نسبة البطالة تراجعت من 13.7 إلى 12.8 في المائة خلال هذه السنة حسب المندوبية السامية للتخطيط، معتبرا أن الوزارة قامت، من أجل معالجة الإشكالية، بوضع برنامج للتكوين بالتدرج المهني مكن من توفير حوالي 39 ألف منصب شغل لفئة من الشباب الذين ليست لهم الإمكانيات للتكوين ولا يتوفرون على شواهد، ولم يكن لهم أمل في الولوج لسوق الشغل.

بالأرقام

الشرقاوي

تمر الشركة الوطنية للطرق السيارة في المغرب، التي يوجد على رأسها محمد الشرقاوي الدقاقي، بأزمة مالية صعبة، تؤكدها الديون المتراكمة عليها والتي تصل لحوالي 40 مليار درهم مع تراجع كبير في الأرباح.

وقد بلغ حجم الديون التي تعاني منها شركة الطرق السيارة في متم سنة 2024، 37.982 مليون درهم، أي حوالي 3800 مليار سنتيم، ما يضع الشركة في عجز كبير، حيث سجلت النتيجة الصافية المجمعة لعام 2024 ما قيمته 730 مليون درهم، بنسبة تراجع بلغت 44 في المائة.

المهاجري يحصل على «حريته الكلامية»

الرباط. الأسبوع

بعد صمت طويل، وتحكم من جهات معروفة(..)، عاد البرلماني هشام المهاجري عن حزب الأصالة والمعاصرة، إلى مقعده البرلماني، لطرح أسئلته بكل حرية، بعدما تعرض لقيود من حزبه خلال الدورة التشريعية السابقة.

ووجه المهاجري انتقادا إلى الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والالتقائية وتقييم السياسات العمومية، بخصوص نظام الدعم الخاص بالمقاولات الصغيرة والصغيرة جدا والمتوسطة، متسائلا عما إذا كانت القرارات المشتركة الضرورية لتطبيق هذا الدعم قد صدرت أم لا ؟

المهاجري

كواليس الأخبار

تحت الأضواء

رغم احتجاجات الشباب..

«منطق الوزيعة» يحكم بتخصيص 300 مليار لوزارة الصحة في عهد أخنوش

الرباط الأسبوع

خلقت رسالة رئيس الحكومة عزيز أخنوش، التي رخص فيها لوزير الصحة والحماية الاجتماعية أمين التهراوي، باللجوء إلى المسطرة التفاوضية لإبرام عشرات الصفقات العمومية، جدلا كبيرا داخل الأوساط السياسية والحقوقية، مما أعاد سيناريو الصفقات الاستثنائية التي تم إبرامها خلال جائحة «كورونا»، والتي عرفت اختلالات كثيرة واستفادة شركات معتادة..

وقد وجه رئيس الحكومة مراسلة إلى وزير الصحة والوزير المنتدب المكلف بالميزانية والخازن العام للمملكة، من أجل اللجوء إلى الصفقات التفاوضية المباشرة لتأهيل وإصلاح عشرات المراكز الاستشفائية دون مسطرة المنافسة التي تفرضها القوانين المنظمة للصفقات العمومية، مستندا إلى حالة الاستعجال القصوى بالنظر إلى الوضعية المتدهورة التي تعرفها البنايات والتجهيزات والمنشآت التقنية بالمستشفيات العمومية.

هذا الإجراء الجديد يفتح الباب أمام شركات محددة للاستفادة من مشاريع بملايين الدراهم خارج مسار المنافسة، مما يطرح أكثر من علامة استفهام حول معايير اختيار الشركات، ومخاوف من تفويت هذه الصفقات إلى الشركة المحظوظة والمقربة دون أي مسطرة للمنافسة، خاصة وأن المرسوم المنظم للصفقات العمومية يحصرها في حالات استثنائية محددة، مثل الكوارث الطبيعية أو التهديدات الصحية الطارئة، حيث تبلغ القيمة الإجمالية لإصلاح وتحديث 90 مستشفى بكافة جهات المملكة، حوالي 3.3 ملايير درهم.

في هذا السياق، يرى إدريس الأزمي، أن «ترخيص رئيس الحكومة يتضمن أيضا العديد من التجاوزات القانونية، إذ لا تتضمن هذه الرسالة أي تأسيس أو إحالات قانونية دقيقة لهذا الترخيص، حيث لم تحل على المواد القانونية التي تخول لرئيس الحكومة اختصاص البت في هذا الترخيص، ولا على المواد القانونية والمعطيات الواقعية التي اعتمد عليها لتبرير هذا الترخيص».

وأوضح الأزمي، أن «المادة 89 من هذا المرسوم التي تحدد حالات اللجوء إلى هذه المسطرة، نصت على الحالة الوحيدة التي يجب فيها الحصول على ترخيص مسبق من لدن رئيس الحكومة للجوء إلى صفقات تفاوضية بدون إشهار مسبق وبدون إجراء منافسة، وهي الصفقات المتعلقة بالأعمال التي تتطلب ضرورات الدفاع الوطني أو الأمن العام، وأن تظل سرية كما نصت على ذلك الفقرة 2 من البند II من هذه المادة»، مشيرا إلى أن المادة تضيف شروطا أخرى وتوضح أكثر حالة الاستعجال القصوى، حيث تنص على أنه «يهدف موضوع هذه الأعمال، على وجه الخصوص، إلى مواجهة خصاص أو حدث كارثي مثل الزلازل أو الفيضانات أو المد البحري أو الجفاف أو الوباء أو الجائحة أو وباء حيواني أو أمراض نباتية مدمرة أو اجتياح الجراد أو الحرائق أو البنايات والمساكن المتداعية والمنشآت المهددة بالانهيار أو حدث يهدد أمن الشبكات والمنشآت أو يهدد صحة المستهلك أو الثروة الحيوانية أو الطبيعية»، وتابع موضحا: «بالنظر أيضا لهذه المقتضيات وللشروط الإضافية التي تفرضها هذه المادة للجوء إلى المسطرة التفاوضية، لا يوجد بتاتا أي مبرر من هذه المادة ينطبق على هذه الصفقات ويدخل في خانة الأعمال المراد تنفيذها في إطار إنجاز عشرات الصفقات العمومية التي تتعلق بتأهيل وإصلاح وترميم البنايات والتجهيزات والمنشآت التقنية بالمؤسسات الاستشفائية».

الإساءة لمشروع الحماية الاجتماعية

المصحات الخاصة تستنزف أموال صندوق «أمو».. «زيد الشحمة في ظهر المعلوف»

الرباط. الأسبوع

كشفت الشبكة المغربية للدفاع عن الحق في الصحة والحق في الحياة، عن خطورة استنزاف المصحات الخاصة بشكل كبير للدعم العمومي الموجه لنظام «أمو-تضامن»، بفعل اختيار المستفيدين من هذا النظام بين اللجوء للمصحات الخاصة والمستشفيات العمومية.

وحذرت الشبكة من هذا الوضع، الذي يهدد بشكل مباشر استمرارية المستشفى العمومي وقدرته على تقديم خدمات صحية أساسية للمواطنين، مضيفة أن هذا الوضع مكن المصحات الخاصة من الاستفادة من حصة مالية مهمة من الميزانية العامة المخصصة للتغطية الصحية.

وقالت الشبكة أن النظام الاجتماعي الحالي لا يضمن توجيه التمويل مباشرة إلى المستشفيات العمومية في ظل وجود خيار بين توجه المستفيدين نحو المصحات الخاصة أو العمومية، مشيرة إلى أن هذا التحول أدى إلى تراجع موارد القطاع العام وتفاقم مشاكل نقص الأدوية والتجهيزات الأساسية داخل المستشفيات العمومية، ودعت إلى إعادة النظر في آلية التمويل، عن طريق تحويل الغلاف المالي المخصص لنظام «أمو-تضامن» مباشرة إلى حسابات المستشفيات العمومية، مع وضع نظام محكم لتحويل تعويضات العلاج من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي إلى هذه المؤسسات، مع تحيين التعريفات الوطنية المرجعية للعلاجات، وإلزام القطاعين العام والخاص باحترامها للحد من تجاوزات الأسعار وضمان عدالة في صرف الميزانية.

وشددت الشبكة المغربية للدفاع عن الحق في الصحة والحق في الحياة، على ضرورة تفعيل آليات الرقابة والحكامة المالية الصارمة لتدبير الميزانيات المرصودة للقطاع العمومي، مع تكليف المجلس الأعلى للحسابات بهيكلة عملية التدقيق المالي والتشغيلي المستمر، بما يضمن الشفافية ويمنع أي شكل من أشكال سوء التسيير.

وتطالب الشبكة - عبر بلاغها - بإصلاح هذه المنظومة المالية، باعتباره يمثل خطوة أساسية لحماية ميزانية الصحة من الاستنزاف، وضمان قدرة المستشفى العمومي على أداء دوره في تقديم خدمات علاجية متكاملة وذات جودة لفائدة المواطنين، لا سيما الفئات الهشة التي تعتمد على نظام «أمو-تضامن».

ما خفي

تجري شركة «فيوليا» محادثات مع شركتين، الأولى مغربية والأخرى صينية، بشأن الشق المتعلق بالأشغال المدنية لكل مصنع منهما، والمسؤولة عن سعر تكلفة المتر مكعب من المياه المحلاة، حيث الحديث الشائع اليوم حول بناء أكبر محطة لتحلية المياه في إفريقيا، هو ما إذا كان لتر الماء سيعود على المغربي أغلى من لتر الحليب(...).

قبل حصوله على تهنئة ملكية مكتوبة، كان الكاتب الأول الدائم لحزب الاتحاد الاشتراكي، الرفيق إدريس لشكر، قد هنأ نفسه على صدر الصفحة الأولى لجريدة الحزب، عبر شكره للمؤتمرين الذين شاركوه «الفرحة الوطنية الكبرى في المؤتمر 12»؛ وبينما كان يتحدث عن «المغرب الصاعد»، لم ينتبه إلى أن مصعد الاتحاديين غير صاعد(..).

مجموعة إماراتية اقتنت شركة كبرى للدواء كانت مملوكة لفاعل مغربي قبل بيعها لأجانب، قررت أخيرا إحالة ملف ضخم على القضاء بعد أن وقعت على صفقة جوفاء من الداخل.. والحصيلة اعتقال عدة متهمين في انتظار ظهور الجانب الخفي من جبل الجليد(..).

أكدت مصادر دبلوماسية مطلعة، أن أسوأ التقارير التي تناولت احتجاجات حركة «جيل زد»، وبشكل مسيء للمغرب ومبالغ فيه، هي بعض التقارير الصادرة والمرفوعة إلى دول أجنبية من طرف بعض المغاربة الذين يشتغلون لدى هذه السفارات، وقد كذب الواقع كل تكهناتهم، ليطرح السؤال عن الروح الوطنية عند هؤلاء الذين يفترض فيهم إزالة سوء الفهم عند الآخرين(..).

كشف وزير العدل عبد اللطيف وهبي، أن أحد المسؤولين في دولة أجنبية سأله هل المعارضة في المغرب بما فيها الإسلاميين تتحلى بحس وطني.. وأجابه بأن «كل من في البرلمان المغربي إسلاميون، وليس عندنا أي كافر مرشح أصلا، وأن مكونات البرلمان، رغم اختلافاتها، تشتغل بروح وطنية عالية».. فما رأي إخوان بن كيران في هذا التصريح ؟

نجح القيادي سمير بلفقيه في الظهور إعلاميا كوجه تلفزي بعد تكليفه بتمثيل حزب الأصالة والمعاصرة في برنامج فرنكفوني، ما رجحه للعب دور كبير في المستقبل بفضل أسلوب المحاججة، وكان بلفقيه قد برز خلال صياغة مقترحات النموذج التنموي الجديد، ويحسب له مرافعته من أجل «الحزب الرقمي» قبل ظهور «جيل زد»..

كواليس الأخبار

حكومة أخنوش تواصل الاعتماد على سياسة الاقتراض رغم ارتفاع الدين الخارجي

الرباط. الأسبوع

ارتفع الدين الخارجي العمومي خلال سنة 2024 إلى 468.2 مليار درهم، بزيادة قدرها 29.2 مليار درهم عن سنة 2023، أي بزيادة 6.7 %.

ووصل الدين الخارجي للخزينة ما مجموعه 269.8 مليار درهم في نهاية العام 2024، مقابل 253.6 مليار درهم في سنة 2023، بزيادة 16.2 مليار درهم، بينما بلغ مؤشر الدين الخارجي للخزينة بالنسبة للناتج الداخلي الإجمالي 16.9 %.

وسجل دين المقترضين العموميين 1985 مليار درهم في سنة 2024، مقابل 1853 في السنة التي قبلها بارتفاع بلغ 13.2 مليار درهم، بينما بلغ مؤشر الدين الخارجي بالنسبة للناتج الداخلي 12.4 % بانخفاض 0.1 % مقارنة مع سنة 2023.

وقد ارتفع الدين الخارجي المضمون ووصل لـ 115.7 مليار درهم، بنسبة 7.2 % من الناتج الإجمالي في سنة 2024، بحيث يمثل 58.3 % من الدين الخارجي العمومي دون احتساب دين الخزينة، أما بالنسبة للقروض غير المضمونة، فقد زاد حجمها بمقدار 22.4 مليار درهم، لتقفز إلى 82.8 مليار درهم في سنة 2024، أي بنسبة 5.2 % من الناتج الإجمالي الداخلي.

أما الدين الخارجي العمومي المقوم بالدولار الأمريكي، فقد ارتفع إلى 1.9 مليار دولار متم سنة 2024، ليرتفع إلى 46.3 مليار دولار، مقابل 44.4 مليار دولار بنهاية سنة 2023.

ورغم الارتفاع المهول في الديون الخارجية، والمتكونة من الدين الخارجي للخزينة، ومن الدين الخارجي المضمون وغير المضمون للمؤسسات العمومية والجماعات، إلا أن الحكومة تسعى إلى اقتراض 123 مليار درهم خلال السنة المقبلة من خلال الحصول على تفويض برلماني.

وتتوزع العملية على الاقتراضات المتوسطة والطويلة الأجل على المستوى الداخلي بـ 63 مليار درهم، و60 مليار درهم على المستوى الخارجي.

وينص مشروع المالية على منح الإذن للحكومة لإصدار اقتراضات وكل أداة مالية أخرى في سنة 2026، من الخارج، في حدود المبلغ المقدر للمداخيل المسجلة بالفصل المعني، كما يعطي للحكومة، حسب المادة 39، الحق في التمويل عبر إصدار اقتراضات داخلية أو اللجوء إلى أداة مالية أخرى لمواجهة تكاليف الخزينة.

ورغم أن الحكومة غارقة في الديون وتتراكم عليها الفوائد بشكل سنوي، خاصة بالنسبة للقروض الخارجية، إلا أنها تواصل سياسة الاقتراض ورفع المديونية، رغم أن تكلفة التحملات الخاصة بالدين الخارجي تبلغ 10 ملايير و284 مليون درهم، مقابل 33 مليار درهم بالنسبة للدين الداخلي.

الهدر المدرسي..

السرطان الذي ينخر المجتمع أمام عجز الحكومة

الرباط. الأسبوع

رغم الشعارات الرنانة للحكومة ووزارة التربية الوطنية بخصوص تطوير التعليم في البلاد، عبر تجريب مشاريع فاشلة مثل مدارس الريادة، أو تغيير المقررات الدراسية، إلا أن الواقع يكشف زيف الخطاب الحكومي وتدهور المدرسة العمومية في ظل سياسة فرنسة المناهج العلمية وغيرها.

وحسب إحصائيات الوزارة وكلام الوزير، فإن حوالي 280 ألف تلميذ غادروا المدارس خلال سنة 2024، من بينهم 160 ألف طفل في الإعدادي و70 ألفا في الابتدائي، بينما يقدر عدد التلاميذ الذين غادروا الأقسام الدراسية في سنة 2023، حوالي 300 ألف تلميذ.

وخلال بداية السنة الأولى للحكومة 2021-2022، بلغ عدد التلاميذ الذين غادروا المنظومة التعليمية حوالي 334 ألف تلميذ، حسب إحصائيات رسمية، ثم تراجع العدد إلى 294 ألفا، بنسبة 12 في المائة، لكن استمرار النزيف ينذر بحدوث قنبلة موقوتة تهدد مستقبل واستقرار المجتمع المغربي، تكمن في العدد الكبير للتلاميذ الذين ينقطعون عن الدراسة في سن مبكرة دون وجود حلول لهذه المعضلة.

فالواقع التعليمي الحالي واستمرار الهدر المدرسي، يحتاج إلى دراسة معمقة حول نتائج فرنسة التعليم على أبناء المغاربة، خاصة المواد العلمية والتقنية، والتي كانت تدرس في السابق باللغة العربية وتسهل تحقيق التلاميذ لمعدلات جيدة، وتساعدهم بالتالي في اختيار الشعب العلمية والالتحاق بمختلف المعاهد العليا، وهو ما يتطلب مراجعة ضرورية للنظام الحالي.

وزارة الأوقاف.. أين آيات العقاب عند فشل المسؤولين ؟

الرباط. الأسبوع

بينما تهلل وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية لفوز المنتخب المغربي لأقل من 20 سنة، مستشهدة بآيات تحث على الإحسان في العمل، يطالب الرأي العام بجرأة مماثلة في خطاب الوزارة عند إخفاق المسؤولين، ففي الوقت الذي تُفسر فيه الانتصارات الرياضية كتجسيد لـ«أجر من أحسن عملا»، تتجاهل الوزارة تماما الحاجة الملحة لتذكير المسؤولين بآيات الحساب والعقاب الإلهي التي تتهدد كل من يقصر في أداء الأمانة العامة ويسهم في الفشل، فهذا التناقض في توظيف الخطاب الديني يثير استياء واسعا، ويرسخ انطباعا بأن الوزارة تنتقي الآيات حسب المصلحة، متجاهلة واجبها في المساءلة الدينية الشاملة التي تخدم العدل والمصلحة العامة، لا سيما في حالات الفساد أو الإخفاقات المتكررة التي تعيق تقدم الوطن.

برادة

ارتفاع ميزانية القصر في قانون المالية

الرباط. الأسبوع

حمل مشروع قانون المالية لسنة 2026 مجموعة من الميزانيات، من بينها ميزانية القصر الملكي التي بلغت 2.8 مليار درهم (حوالي 280 مليار سنتيم)، تتضمن نفقات التسيير والاستثمار بزيادة قدرها 2.5 في المائة عن السنة الحالية.

وحسب تفاصيل الميزانية المخصصة للقصر الملكي، فإن مبلغ 643.6 مليون درهم مخصص لأجور الموظفين والأعوان، ومبلغ 1.542 مليار درهم، حوالي 154 مليار سنتيم يذهب إلى مصاريف التسيير وتنظيم الأنشطة الملكية، وصيانة الإقامات والمرافق الأخرى، بينما تبلغ نفقات الاستثمار حوالي 131 مليون درهم، مخصصة لتجديد البنية التحتية والإدارية والتقنية، وترميم الإقامات الرسمية.

وبالنسبة لنفقات الملك، تشمل نفقات السيادة مبلغ 517.1 مليون درهم، و26.2 مليون درهم ضمن بند القوائم المدنية، لتغطية النفقات المرتبطة بالمهمات والأنشطة الرسمية في داخل وخارج المغرب، والمساهمات في المبادرات الاجتماعية والإنسانية.

وهبي يفصل قانونا لشركات التأمين على حساب الضحايا

الرباط. الأسبوع

اعتبر رضى بوكمازي، البرلماني السابق وعضو لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان بمجلس النواب، أن مشروع القانون رقم 70.24 لتعديل ظهير 1984 والمتعلق بتعويض المصابين في حوادث السير، يكرس استمرار سطوة وهيمنة شركات التأمين وفرض شروطها، وقال: «اليوم يحال على مسطرة التشريع ليؤكد المزيد من تغول وسطوة شركات التأمين على حساب الطرف الضعيف، وهم ضحايا حوادث السير وذويهم»، مضيفا أن شركات التأمين تسعى إلى حرمان الضحايا من الحق في اختيار اللجوء للصلح من عدمه، مع العلم أن الاجتهاد القضائي قد تطور في الاتجاه الذي يحمي الضحية ويحفظ مصلحته في هذا الباب، مشيرا إلى أن هذه الشركات تفرض إرادتها على الضحايا، وتعرقل فرصة التقاضي عبر المساطر الجنحية.

وأكد بوكمازي أن هذا التغول يؤكد الاختيارات العامة لحكومة عزيز أخنوش، والقائمة على الانتصار الدائم لأصحاب المصالح الكبرى والنفوذ على حساب الضعفاء والبسطاء، مبرزا أن المشروع هو عنوان إضافي لتأكيد سيطرة «الباطرونا» على كل منافذ القرار العمومي.

وهبي

«سعدات اللي عندو مّو فالعرس»

اغتناء الشركات الرياضية على حساب الشعب في غياب إجراءات ضريبية

الرباط. الأسبوع

يطرح قرار تمديد استفادة الشركات الرياضية من إجراءات الإعفاء من الضريبة، العديد من التساؤلات لدى المختصين والرأي العام، خاصة وأن هذه الشركات تحقق أرباحا مادية كبيرة بملايين الدراهم سنويا.

فالشركات الرياضية التي حصلت على تدابير جبائية -إعفاءات ضريبية مؤقتة، سبق أن حصلت عليها في السنوات السابقة، وكان إلغاء هذا الإعفاء ابتداء من سنة 2026، وفرض ضريبة عليها بنسبة 20 % أو 35 % حسب قيمة الأرباح التي تحققها.

واليوم، رغم أن الشركات الرياضية المتنوعة، التي تنشط في مجال كرة القدم أو كرة السلة وفي أنواع رياضية أخرى، أو التي تقوم بأنشطة تجارية أخرى موازية مثل بيع الملابس الرياضية أو المعدات الرياضية والتجهيزات، أو تنظيم المسابقات الرياضية أو التظاهرات والبطولات، تستفيد من هذا الاستثناء الذي تحول من إجراء مؤقت إلى إجراء دائم، إذ سيتم تمديد فترة الإعفاء إلى سنة 2030.

من بين الإعفاءات التي تستفيد منها الشركات الرياضية، الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة، الاستفادة من خصم جزافي على الأجور المدفوعة لكل مهنيي الرياضة بنسبة 90 % سنة 2026 و80 % سنة 2027، الإعفاء من واجبات التسجيل والتمبر عند تأسيسها أو الزيادة في رأسمالها، والإعفاء من الرسوم الجمركية عند استيراد السلع والمعدات الرياضية.

فالشركات الرياضية التي تحقق المداخيل المالية بملايين الدراهم سنويا، سواء من خلال بيع اللاعبين، في جميع الفئات، أو بيع خدمات أو ممارسة أنشطة تجارية، لن تعطي درهما واحدا لخزينة الدولة، بينما تفرض الضريبة على المواطن البسيط والمقاول الذاتي والمقاولات الصغيرة التي لا تتوفر على رأسمال الشركات الرياضية الذي قد يفوق عشرة ملايير سنتيم، ومع ذلك تحصل على الإعفاء الضريبي.

كواليس الأخبار

الأطروحات الجزائرية تعرقل الحل

أمريكا تضغط من أجل الحكم الذاتي والبوليساريو تعلن استعدادها للتفاوض بعد الفشل

الرباط. الأسبوع

تشهد قضية الصحراء منذ سنوات تحولات لافتة على مستوى المواقف الدولية، خاصة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية، التي أصبحت تنظر إلى هذا الملف من زاوية استراتيجية تتجاوز البعد الإقليمي الضيق نحو مقاربة شاملة للأمن والاستقرار في شمال إفريقيا ومنطقة الساحل.

فمنذ اعتراف واشنطن بسيادة المملكة المغربية على أقاليمها الجنوبية في شهر دجنبر 2020، بات واضحا أن الموقف الأمريكي يسير في اتجاه ترسيخ هذا الاعتراف كخيار استراتيجي دائم، ينسجم مع رؤية تقوم على دعم الاستقرار والشراكات الأمنية والاقتصادية مع المغرب، باعتباره حليفا موثوقا في محاربة الإرهاب وتعزيز التنمية بالمنطقة.

في المقابل، يظل الدور الجزائري جزءً لا يتجزأ من المعادلة الإقليمية، بحكم ارتباطها التاريخي والسياسي بملف الصحراء، غير أن المقاربة الجزائرية القائمة على دعم جبهة البوليساريو ما تزال تشكل عنصر توتر في العلاقات الثنائية مع المغرب، وتحد من فرص بناء تكتل مغاربي قوي قادر على مواجهة التحديات المشتركة، من أمن الحدود إلى التنمية المستدامة..

وتسعى واشنطن، من خلال تحركاتها الدبلوماسية الأخيرة، إلى الدفع نحو تهدئة العلاقات بين البلدين الجارين وتشجيع الحوار المباشر تحت إشراف الأمم المتحدة، في أفق الوصول إلى حل سياسي واقعي ودائم، يرتكز على مقترح الحكم الذاتي الذي تقدم به المغرب سنة 2007، والذي حظي بإشادة واسعة من قوى دولية كبرى.

إن تطور الموقف الأمريكي يعكس قناعة متزايدة بأن استقرار شمال إفريقيا لن يتحقق إلا عبر تسوية عادلة لقضية الصحراء المغربية، تراعي وحدة أراضي المملكة وتفتح آفاق تعاون اقتصادي وأمني بين دول المنطقة، ويبقى نجاح هذا المسار رهينا بقدرة الأطراف على تجاوز الخلافات وإرساء أسس شراكة مبنية على الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة.

وفي سياق متصل، أعلنت جبهة البوليساريو عن استعدادها للدخول في مفاوضات مباشرة وجادة مع المغرب، تحت رعاية الأمم المتحدة، بهدف التوصل إلى حل سياسي متوافق عليه ينهي النزاع حول الصحراء، وجاء هذا الإعلان في رسالة وجهها إبراهيم غالي إلى الأمين العام للأمم المتحدة، تضمنت ما وصفته الجبهة بـ«مقترح من أجل حل سياسي مقبول».

وتؤكد الوثيقة، التي تزامنت مع النقاشات الجارية داخل مجلس الأمن بشأن تقرير المبعوث الشخصي ستيفان دي ميستورا، رغبة الجبهة في «الانخراط في حوار بناء دون شروط مسبقة»، غير أن المقترح أعاد في جوهره طرح فكرة «استفتاء تقرير المصير»، في وقت تتجه فيه مواقف المجتمع الدولي نحو دعم مبادرة الحكم الذاتي التي قدمها المغرب سنة 2007 كخيار واقعي وذي مصداقية.

وفي بيان لها، أشارت البوليساريو إلى ما وصفته بـ«تقاسم فاتورة السلام»، في إشارة إلى استعدادها لتحمل جزء من مسؤولية التسوية السياسية، شرط توافر الإرادة المشتركة للتوصل إلى حل دائم، ورغم محاولة الجبهة إظهار مرونة في الخطاب، فإن تمسكها بمطلب الاستفتاء يبرز محدودية المقترح الجديد مقارنة بالتوجهات الأممية والدولية السائدة.

بالمقابل، وزعت الولايات المتحدة على أعضاء مجلس الأمن مسودة مشروع القرار رقم 2756، الذي أكد مجددا أن مبادرة الحكم الذاتي المغربية تمثل الأساس الأكثر جدية وواقعية ومصداقية للتوصل إلى حل سياسي متوافق عليه، داعية إلى استئناف العملية السياسية برعاية الأمم المتحدة بمشاركة المغرب والبوليساريو والجزائر وموريتانيا.

رئيس الحكومة يختبئ وراء بنعليلو بعد محاربته للراشدي

الرباط. الأسبوع

بعدما ظل رئيس الحكومة عزيز أخنوش يحارب محمد البشير الراشدي، الرئيس السابق للهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة، ويهاجم تقاريره المتعلقة بمحاربة الفساد، استقبل مؤخرا محمد بنعليلو الرئيس الحالي للهيئة.

وتداول أخنوش الذي لم يعقد أي اجتماع للجنة الوطنية لمكافحة الفساد منذ أربع سنوات، التدابير والإجراءات الحكومية الكفيلة بإعطاء نفس جديد لورش مكافحة الفساد والمساهمة في التفعيل الكامل للأدوار الدستورية للهيئة، والارتقاء بفعالية السياسات العمومية ذات الصلة بالنزاهة والوقاية من الفساد.

وقد أبرز اللقاء تناقض الحكومة التي ترفض مشاركة المجتمع المدني في مكافحة الفساد، من خلال وضعها للمادة الثالثة في قانون المسطرة الجنائية، والتي تقطع الطريق على الجمعيات في تقديم شكايات للقضاء والمرتبطة بالفساد في تدبير المال العمومي، حيث تمت الإشارة إلى الأهمية الحيوية لإشراك المجتمع المدني من خلال دعم المبادرات المواطنة، وتعزيز الشراكة مع الجمعيات والمنظمات ذات الصلة، علاوة على أهمية الانخراط المشترك وضمان الانسجام والتكامل بين مختلف المتدخلين لتوحيد الجهود في مواجهة تحديات الفساد.

وأخيرا تذكر أخنوش خلال لقائه مع بنعليلو، ضرورة إعادة إحياء اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد، لاستعراض حصيلة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمحاربة الفساد، وتقديم التقييم الذي أنجزته الهيأة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، حول تنفيذ هذه الاستراتيجية المجمدة منذ سنوات وتطويرها.

رئيس فريق الأحرار وتهمة «أطباء بلا ضمير»

الرباط. الأسبوع

استنكرت التنسيقية النقابية للأطباء العامين بالقطاع الخاص، التصريحات الصادرة عن محمد الشوكي، رئيس فريق حزب التجمع الوطني للأحرار بمجلس النواب، والتي وصف فيها الأطباء بكونهم «بلا ضمير»، في إساءة خطيرة تمس بكرامة الأطباء المغاربة، معتبرة أنها «إهانة مرفوضة لجسم طبي وطني مشهود له بالكفاءة والتفاني في أداء واجبه».

وقالت التنسيقية: «إن هذه التصريحات غير المقبولة تكشف انحدارا في الخطاب السياسي، وتشكل محاولة غير مبررة لتحميل الأطباء مسؤولية فشل المنظومة الصحية، في حين أن الجميع يعلم أن تدهور القطاع الصحي هو نتيجة مباشرة لخيارات سياسية واقتصادية متراكمة تتحمل فيها الحكومة الحالية، بقيادة حزب الأحرار، النصيب الأكبر من المسؤولية».

وحملت التنسيقية رئيس الفريق النيابي وحزبه كامل المسؤولية السياسية والأخلاقية عن تبعات هذا الخطاب الشعبوي الذي يزرع البلبلة ويسيء لصورة مهنيي الصحة، مطالبة باعتذار علني ورسمي من المعني بالأمر، صونا لكرامة الطبيب واحتراما للمهنة.

ملف الأسبوع

ملامح حكومة 2026

هل يشجع الدعم المالي للمرشحين الشباب ظاهرة النواب اللامنتمين في البرلمان ؟

يعيش المغرب منذ أيام على وقع زخم جديد في السياسة الداخلية والخارجية بصفة عامة؛ ففي يوم واحد، وهو يوم الأحد الماضي، تلقى الشعب المغربي حزمة من الأخبار كانت كلها مبعث تفاؤل وارتياح.. فقد فاز المنتخب الوطني لأقل من 20 سنة بكأس العالم لكرة القدم، وهو إنجاز كان حلما وقد تحول إلى حقيقة صدقها البعض بينما الآخر لا يزال يعيش على وقع الصدمة، وقبل ذلك بساعات، اجتمع مجلس الوزراء برئاسة الملك محمد السادس ليعلن عن قانون مالية 2026، الذي كان ظاهريا استجابة لمطالب حركة «جيل زد»، إذ تم الإعلان عن تخصيص مناصب مهمة في قطاعي الصحة والتعليم ورفع ميزانية القطاعين بـ 20 مليار درهم إضافية مقارنة مع السنة الماضية، وهو ما يعتبر استجابة فورية لمطالب الشباب الذي خرج في عدة مدن قبل أيام، كما حمل اجتماع المجلس الوزاري حدثا مهما سيكون له ما بعده، وهو المصادقة على مشروع القانون التنظيمي المتعلق بمجلس النواب، والذي جاء بمستجدات تهدف إلى تشجيع مشاركة الشباب دون سن 35 سنة في الحياة السياسية، من خلال تبسيط شروط الترشح وتقديم دعم مالي يغطي 75 % من مصاريف الحملات الانتخابية، ويهدف هذا الملف لمناقشة ما قد يحمله هذا المستجد من نتائج على الحياة السياسية مستقبلا اعتمادا على تجارب سابقة مر بها المغرب.

أعد الملف **سعد الحمري**

تخوف من هجرة الشباب من الأحزاب

كانت ردود فعل بعض الأحزاب السياسية، مباشرة بعد مصادقة المجلس الوزاري برئاسة الملك محمد السادس على مشروع القانون التنظيمي المتعلق بمجلس النواب، الذي حمل تشجيع الشباب دون سن 35 سنة على الترشح في الانتخابات التشريعية والجماعية عن طريق تمويل 75 في المائة من حملتهم الانتخابية، كانت قوية على اعتبار أن هذا الإجراء له ما بعده، وما هو مثير، أن مشروع القانون المصادق عليه، ينص على دعم الشباب الذين سيترشحون بدون تزكية حزبية، بمعنى يمكن لهم الترشح بصفة مستقلة، أو تحت مضلة حزبية.

فقد كانت أولى ردود الفعل عن طريق حزب العدالة والتنمية، حيث عبر عبد الله بوانو، رئيس المجموعة النيابية، عن تخوفه من «تبخيس الأحزاب السياسية» بسبب هذا الإجراء، مشيرا في افتتاح الاجتماع الأسبوعي للمجموعة النيابية للحزب يوم الإثنين الماضي، إلى أن «تشجيع الترشيح المستقل، خاصة في الانتخابات التشريعية، من شأنه أن يقوض دور الأحزاب، وبالتالي الإخلال بالمقتضيات الدستورية»، ومن جهة أخرى، رأى قياديو عدة أحزاب، أن الترشيح المستقل خلق ضجة داخل بعض الأحزاب، لأنه يعني تشجيع الشباب على فقدان الثقة في الأحزاب، في حين يرى البعض أنه يجب انتظار إحالة مشروع القانون على البرلمان لمناقشته والتعليق عليه.

وحسب عدد من المراقبين، فإن هذا الإجراء يهدف إلى إفراز نخب جديدة تحظى بالشرعية والثقة وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية وضمان تكافؤ الفرص، ويضمن تحولا نوعيا في المشهد الانتخابي المغربي، وأن الدعم المالي يشكل الحافز الأكبر لأن التكلفة المالية كانت تشكل حاجزا حقيقيا أمام الشباب الراغبين في دخول غمار السياسة، حيث أن الكثير من الأموال المخصصة سابقا للدعم الانتخابي، كانت تمر عبر الأحزاب دون أن تتسم بالشفافية المطلوبة في توزيعها، كما أن هذا الأمر شكل مانعا للكثير من الشباب أمام ولوج الحقل السياسي، خاصة عن طريق الانتخابات، في حين يشكل هذا الإجراء الجديد تحولا نوعيا يضع الانتخابات المغربية في مسار انتخابات عدد من الدول الديمقراطية، ما من شأنه منح

ملف الأسبوع

الشباب استقلالية أكبر وفرصة فعلية للمشاركة السياسية، ذلك أن الدولة بهذا القانون الجديد، تسعى إلى تصحيح الاختلالات السابقة التي حدّت من مشاركة الشباب في الانتخابات، وأن الدولة تكرس مبادئ الشفافية وحسن الإنفاق العمومي.

وفي حالة مر القانون التنظيمي أمام البرلمان وخرج بصيغته الحالية، أي إمكانية ترشح الشباب بصفة مستقلة دون أي عباءة حزبية، فإن من شأن ذلك خلق وضع ونفس جديد داخل قبة البرلمان المغربي، حيث أن الشباب أظهر اهتماما كبيرا بالحياة السياسية منذ أيام عندما خرجوا في حركة «جيل زد»، لكن كيف يمكن أن يكون البرلمان؟ وكيف ستكون الحياة السياسية في المغرب في حال اكتسح المترشحون المستقلون الحياة السياسية في المغرب وحصلوا على عدد مقاعد كبيرة في البرلمان، أو لنقل حصلوا على المرتبة الأولى ؟

> سنة 1977.. عندما فاز **المرشحون المستقلون** بأغلبية المقاعد البرلمانية

إلى هنا نحن أمام تخمينات.. قد تبدو غير واقعية أو ضربا من الخيال والجنون، لكن قراءة تاريخ المغرب القريب جدا، تظهر أن هذا الأمر حصل فعلا سنة 1977، عندما حصل المترشحون الأحرار في الانتخابات التشريعية ليوم 3 يونيو على 141 مقعدا من أصل 246 مقعدا في البرلمان بموجب دستور 1972، وللإشارة، فقد جاءت هذه الانتخابات في وقت كان مطبوعا بالتحديات الداخلية والخارجية، كما هو الشأن اليوم.. فقد كان المغرب قد خرج من أزمة سياسية خانقة، بعد سنوات من حالة الجمود التي كرسها الجيش، العمود الفقري للحكم، والتي انتهت بنتائج كارثية، تتجسد في محاولتين انقلابيتين سنتي 1971 و1972، وكان على الملك الحسن الثاني أن يقوم بخطوات من أجل إعادة الحياة السياسية إلى مسارها الصحيح، حيث طرح سنة 1972 استفتاء دستوريا أعطى نفسا جديدا للحياة السياسية، حيث أعلن عن إجراء انتخابات تشريعية سنة 1975، غير أن حدث المسيرة الخضراء حال دون إجراء الانتخابات سنة 1975 وتأجلت إلى سنة 1977.

ويوم 8 يوليوز 1977، ألقى الملك الحسن الثاني خطابا أكد من خلاله تنظيم ثلاث مستويات انتخابية نص عليها دستور 1972، ووضع ميثاق الجماعات في شتنبر 1976، فكان تدشينا للامركزية، وقد كانت له أهداف محددة منها تقريب الإدارة من المواطن، غير أن هذا الإصلاح سيصير معيقا، حيث منح مزيدا من الاستقلالية للمنتخبين والمسؤولين المحليين، فكان سببا في ظهور قرابة مائة مناطق نفوذ في أنحاء المملكة، تخضع لمشيئة صاحب النفوذ المحلي تحت وصاية وزير الداخلية، وقد أطلقت أيادي عملاء وزارة الداخلية المكلفين بتسيير شؤون البلد، للتحكم في مختلف الأنشطة، وقد كان ذلك الأساس الذي قام عليه نظام البصري.

أجريت الانتخابات الجماعية يوم 12 نونبر 1976 وتقدم لها 43 ألف مرشح بينهم 20 ألفا من المستقلين، الذين كانوا في واقع الأمر مترشحين عن وزارة الداخلية، حيث انتهت الانتخابات بفوزهم بغالبية المقاعد، وحصل حزب الاستقلال على المرتبة الثانية، فيما حل حزب الاتحاد الاشتراكي في المرتبة الرابعة، ثم جاءت انتخابات الغرف المهنية في مارس 1977 لانتخاب ثلث أعضاء البرلمان وفاز فيها مجددا المستقلون، ما جعل امحمد بوستة زعيم حزب الاستقلال، ينعت الانتخابات بـ«المزورة مائة في المائة».

غير أن هذا الأمر لم يمنع زعماء الأحزاب من المشاركة في الانتخابات التشريعية ليونيو 1977، التي أفرزت نتائجها فوز المستقلين بـ 81 مقعدا من أصل 176 مقعدا برلمانيا، وهكذا شكلوا الأغلبية البرلمانية، وقد قال بيير فيرمورين تعليقا على نتائج هذه الانتخابات وما أفرزته، بأن ذلك يعود إلى «طبيعة الاقتراع وإلى المشروعية المفرطة المقدمة للمناطق القروية، وإلى النشاط الذي بذلته الإدارة واستنكرته الأحزاب السياسية».

وبذلك ترأس أحمد عصمان المستقل، حكومة أكتوبر 1978، ثم عمل مباشرة على تأسيس حزب التجمع الوطني للأحرار، وجمع البرلمانيين المستقلين في حزب واحد، وقد أسس حزبه تحت مقولة «المغرب الجديد» الذي يعبر - حسب عصمان - عن المسيرة الخضراء «رمز توحيد التراب المغربي» وعن عودة النظام التعددي إلى المغرب، فتوجه أحمد عصمان توجها وطنيا ديمقراطيا يعتبر نفسه بعيدا عن أي إيديولوجية، بل هو تنظيم مغربي في هويته ونشأته

لا يمكن التكهن أو توقع شكل البرلمان المغربي القادم، إذ يبقى المؤكد هو أن إعلان الدولة عن دعم حملات الشباب في الانتخابات التشريعية القادمة، يعتبر إقرارا بعدم قدرة الأحزاب السياسية الحالية على استقطاب الشباب، كما أننا نؤمن بنظرية سياسية مطبقة في المغرب، وهي نظرية التحالف، حيث أن الدولة تتحالف مع حزب سياسي معين لتجاوز مرحلة معينة، إلا أنه يجب التنويه بأن **الدولة استهلكت مختلف الأحزاب السياسية وعليها**

إيجاد البديل للتحديات القادمة..

> قراءة تاريخ المغرب القريب جدا تظهر أن المترشحين الأحرار في الانتخابات التشريعية اسنة 1977 حصلوا على 141 من أصل 246 مقعدا في البرلمان بموجب دستور 1972، وللإشارة، وجاءت هذه الانتخابات في وقت كان مطبوعا بالتحديات الداخلية والخارجية كما هو الشأن اليوم.. فقد **كان المغرب قد خرج من أزمة سياسية خانقة بعد سنوات من حالة الجمود التي كرسها الجيش، العمود الفقري للحكم، والتي انتهت بنتائج كارثية، تتجسد في محاولتين انقلابيتين سنتي 1971 و1972، وكان على الحسن الثاني أن يقوم بخطوات من أجل إعادة الحياة السياسية إلى مسارها الصحيح..**

ملف الأسبوع

وأهدافه حسب خطاب الحزب السياسي، وشكل هذا الحزب الذي قيل بأنه تم التخطيط له وتأسيسه من طرف الملك الحسن الثاني ووزير الداخلية، الأساس البرلماني خلال سنوات ثمانينات القرن الماضي، ثم خفت نجمه خلال التسعينات وبداية الألفية الجديدة، قبل أن يعود مجددا إلى الساحة السياسية بقوة خلال انتخابات 2021 ويفوز بالانتخابات ويترأس الحكومة الحالية، التي أفرزت حاجة الدولة لنخب جديدة للمستقبل القريب والمتوسط والبعيد.

> أوجه الشبه بين حركة «15 ماي» بإسبانيا وحركة «جيل زد» بالمغرب..
> **هل نشهد تأسيس حزب سياسي جديد ؟**

كان المغرب بعد عقود من هذه التجربة على موعد جديد مع حركة «20 فبراير» التي لم تعط نخبا جديدة لتأثيث المشهد السياسي المغربي، بل وقفت عائقا أمام مشروع حزب الأصالة والمعاصرة فقط، دون أن تعطي حزبا جديدا أو تجربة برلمانية جديدة، وبخلاف ذلك، خرجت حركة «15 ماي» في إسبانيا سنة 2011 والتي تبدو تجربة قريبة لمقارنتها مع حركة «جيل زد» هنا في المغرب، بعدما فشلت الحكومات الإسبانية في وقف الأزمة الاقتصادية التي ضربت البلاد منذ سنة 2008، تجمع الشباب في ساحة «بويرطا ديل صول»، حيث رفعوا شعار ضد البرلمان وصدحوا عاليا «نحن 99 في المائة من الإسبان لا يمثلنا البرلمان»، ومعنى هذا أن الأحزاب التقليدية في إسبانيا لم تعد تمثل الشعب، كما طالب المتظاهرون بإصلاح قانون الانتخابات الذي يقصي الأحزاب الصغيرة.

لكن نتائج انتخابات نونبر 2011 بإسبانيا كانت مفاجئة، حيث أن كل الشعارات كانت ضد الحزب الشعبي اليميني، وأعلن شباب «15 ماي» وقوفهم ضد هذا الحزب، إلا أن المفاجأة كانت أكبر، عندما فاز الحزب اليميني بأغلبية مطلقة وهي 186 مقعدا، وكان من نتائج ما مرت به إسبانيا هو ولادة حزب «بوديموس» الذي انتظر إلى سنة 2014 ليعلن عن تأسيسه، وكانت المفاجأة أنه خلال الانتخابات الأوروبية في نفس السنة، حصل الحزب على خمسة مقاعد في البرلمان الأوروبي، غير أن تأكيد قوة الحزب الجديد الذي أفرزته حركة «15 ماي» كانت في انتخابات 2015، حينما حصل الحزب على المرتبة الثالثة في الانتخابات التشريعية الإسبانية.

■ «حركة بوديموس» في البرلمان الإسباني و«حركة زد» في الشارع.. هل يقلد المغاربة ما حصل في إسبانيا ؟

> **ما الذي ستفرزه** انتخابات 2026 في المغرب ؟

قدمنا تجربتين؛ الأولى مغربية حصلت سنة 1977، عندما فرضت الدولة الأمر الواقع من خلال مساندة المترشحين المستقلين للفوز بأغلبية برلمانية، ثم تحول الأمر فيما بعد إلى حزب سياسي يقود الحكومة اليوم، أما حالة إسبانيا، فقد اقتضى الأمر تأسيس حزب سياسي جديد يعبر عن طموحات الشباب، لكنه لم يتصدر الانتخابات، إلا أنه ظل يشارك في الحكومة باستمرار.

غير أنه لا يمكن التكهن أو توقع شكل البرلمان المغربي القادم، إذ يبقى المؤكد هو أن إعلان الدولة عن دعم حملات الشباب في الانتخابات التشريعية القادمة، يعتبر إقرارا بعدم قدرة الأحزاب السياسية الحالية على استقطاب الشباب، كما أننا نؤمن بنظرية سياسية مطبقة في المغرب، وهي نظرية التحالف، حيث أن الدولة تتحالف مع حزب سياسي معين لتجاوز مرحلة معينة، إلا أنه يجب التنويه بأن الدولة استهلكت مختلف الأحزاب السياسية، وعليها إيجاد البديل للتحديات القادمة.. فهل بدأت الدولة فعليا في الإعداد لهذا الأمر ؟

لننتظر الانتخابات القادمة ونرى ماذا تحمله.

كان المغرب بعد عقود من تجربة ترشح اللامنتمين على موعد جديد مع حركة «20 فبراير» التي لم تعط نخبا جديدة لتأثيث المشهد السياسي، بل وقفت عائقا أمام مشروع «البام» فقط، دون أن تعطي حزبا جديدا أو تجربة برلمانية جديدة، وبخلاف ذلك، **خرجت حركة «15 ماي» في إسبانيا سنة 2011 والتي تبدو تجربة قريبة لمقارنتها مع حركة «جيل زد» في المغرب، بعدما فشلت الحكومات الإسبانية في وقف الأزمة الاقتصادية التي ضربت البلاد منذ سنة 2008، حيث رفع الشباب شعار «نحن 99 في المائة من الإسبان لا يمثلنا البرلمان»**، ومعنى هذا أن الأحزاب التقليدية في إسبانيا لم تعد تمثل الشعب، كما طالب المتظاهرون بإصلاح قانون الانتخابات الذي يقصي الأحزاب الصغيرة.

«جيل زيد» والانتخابات المقبلة..

عبد الله بوصوف

وأنا أراجع ردود أفعال بعض الأقلام المغربية بخصوص احتجاجات الشباب المغربي أو ما يعرف إعلاميا بـ«جيل زيد»، استحضرت القول المنسوب لفيلسوف الأنوار فولتير: «قد أختلف معك في الأمر.. لكني مستعد أن أدفع حياتي ثمنا لحقك في التعبير عن رأيك»، إذ لمست بعض التردد والكثير من التودد لمجموعة منصة «ديسكورد» والتي تتباهى بعدد المنتسبين لها في المغرب بحوالي 200 ألف وأكثر من 600 مليونا على الصعيد العالمي..

وقد أتفهم خوف بعض النخبة أو الأقلام من حملات رقمية مضادة تستهدف حياتهم الخاصة بالتشهير أو إعدام تواجدهم الرقمي بـ«السينيال»، لذلك فضل بعضهم الصمت والبعض الآخر ترك باب منزله مواربا في «انتظار غودو»، إذ خيل للبعض أن تلك المنصة رفعت شعار «أنت إما معي أو ضدي»، في حين أن مسيري تلك المنصة يرفعون شعارات الديمقراطية والحريات والعدالة الاجتماعية..

لذلك، فإن تخوف وتردد تلك الأقلام لا يعكس حالة صحية.. في ظل إجماع وطني ودستوري على مشروعية تلك المطالب الاجتماعية المضمونة بالنصوص الدستورية والقانونية، بل هي برامج استراتيجية ورهانات مصيرية لا تخضع لإكراهات الزمن الحكومي أو البرلماني.

الشباب المغربي ومنذ مدة طويلة يناقش بطريقته الرقمية داخل الفضاءات الرقمية، وينتقد بحدة الأوضاع الاجتماعية والفوارق المجالية.. وكان يصيب ويخيب، لكن بوجوه مكشوفة وبهوية وطنية حقيقية، وليست هويات افتراضية وحسابات مجهولة قد تفتح مجالات التأويل، لأنه بهذه الطريقة نصبح أمام «حق أريد به باطل».

اليوم، يتكلم الشارع المغربي لغة واحدة مفادها ضرورة تغيير العجلة فيما يخص السياسات العمومية في مجالات الصحة والتعليم، ويُحسب للشباب المحتج يومي 29 و30 شتنبر المنصرم، إحراج الحكومة وإخراجها إلى الشاشات، وفتح التلفزيون المغربي أمام الشباب للحوار «المفقود» مع بعض المسؤولين الحكوميين، وكذا مع بعض تيارات المعارضة.. ولا أحد منهم أنكر تلك الأعطاب في الصحة والتعليم.

بالمقابل، وفي ظل أجواء المكاشفة والديمقراطية، نرى ضرورة طرح بعض الأسئلة: هل انتقاد رواد منصة «ديسكورد» هو خطيئة رقمية، أم مغامرة قد تجلب لك متاعب التشهير و«البلوك»؟ هل كل هذا العدد الهائل، حوالي 200 ألف، كلهم ملائكة؟ وهل يجب طلب الإذن من «الأدمين» لطرح بعض الأسئلة المنتقدة لطريقة إدارتهم للحوار والتصويت؟ ومن يتحكم في زر الصوت و«البلوك» ونوعية المتدخلين ؟

نحن المنتمين للجيل الآخر.. قد نجهل اللغة الرقمية الحديثة، وقد تستعصي علينا أدوات «طلعو / هبطو/ لبلان / لبلوك».. لكننا لا نجهل أبدا عناوين مصالح وطننا العليا، ولا نخطئ قراءة أجندات الجهات المعادية للمؤسسات الدستورية والوحدة الترابية والوطنية.

وفي ذات الآن، لا نبرر أعطاب السياسات العمومية في مجالات الصحة والتعليم والتشغيل، بل نطالب بتسريع تنزيل كل البرامج وبكل الشفافية مع ربط المحاسبة بالمسؤولية كما تنص عليه القوانين.

لكن يجب فتح المجال لانتقاد مسيري «ديسكورد»، لا أن يُرفعوا لمراتب الملائكة ومنزلة الصالحين، ويُنعت الآخرون بـ«الزلابيجية»، وغيرها من قاموس المصطلحات المعروفة لدى الجهات المعادية، وتهديد المختلفين بحملات شعواء من التشهير في الفضاء الرقمي.

وفي إطار «ما لقيصر لقيصر».. فانه يُحسب للمنصة فتحها لنقاش اجتماعي وثقافي وإعلامي مهم ومشروع، لكن يسجل عليها أيضا أن كل المدعوين لتأثيث الفضاء الافتراضي، لهم خلفيات سياسية وطموحات سياسية يعرفها جيدا الرأي العام المغربي كما يعي جيدا سقف مطالبهم، وجلهم يحمل صفة «صحفي»، إذ المفروض هو استدعاء جامعيين في العلوم الاجتماعية والقانونية ومتخصصين بيداغوجيين، ومهنيي الصحة والتعليم، وإعلاميين أيضا، لأن الغرض هو الخروج بتصور جديد ومبادرات ومشاريع حلول، وليس البقاء في نفس الموقع والتفكير فقط في أجندة الاحتجاجات وتواريخها.

المفروض أيضا، التوفر على أفق أو سقف كتجارب مقارنة في تركيا أو ماليزيا مثلا، إذ لا يمكن التذرع بأنه ليس من اختصاص المحتجين تقديم الحلول والبدائل، خاصة وأنه في آخر حوار مع أحد ضيوف «ديسكورد»، أكد أحد «الأدمين» وجود باحثين في سلك الدكتوراه وأطباء ومحامين في صفوفهم.

فإذا كان الأمر كذلك، لماذا لا ينشرون مشروعا متكاملا لمعضلات الصحة والتعليم وليس الاكتفاء بتسجيل نقط مطالب؟ وإذا كان صحيحا أن من بينهم محامين وباحثين (يعني لا ينتمون عمريا لـ«جيل زد»)، فلماذا لا يخرجون بمشروع إطار قانوني منظم ويخرجون به من حالة الافتراضي إلى الواقعي، خاصة وأننا أمام استحقاقات انتخابية مهمة، ويرفعون شعارات من قبيل «جَا وقْتْنا» Our time has come ؟

لا أتمنى أن يكون الشباب الجميل الذي احتج يومي 29 و30 شتنبر من «أصحاب الكنبة» ورواد العزوف، كما لا أتمنى أن يُصبح الاحتجاج مهنة من لا موقف لهم، لأن انتخابات التغيير على الأبواب وعند الامتحان يعز المحتج أو يهان.

الصحراء.. من الإيديولوجيا إلى الجيو-بوليتيك

عبد الرفيع حمضي

يبدو أن قضية الصحراء المغربية تدخل اليوم مرحلة جديدة من تاريخها الطويل، مع اقتراب مجلس الأمن من مناقشة تجديد ولاية البعثة الأممية ومتابعة المستجدات المرتبطة بهذا الملف.

في هذا السياق، جاء تصريح مسعد بولس، المستشار الخاص للرئيس الأمريكي، ليؤكد أن الولايات المتحدة تعول على «حكمة جلالة الملك ونبله» وعلى «التعاون مع الدول الإفريقية، بما في ذلك الجزائر»، في إشارة إلى أن منطق الحوار والمصالح المشتركة بدأ يطغى على لغة الصراع والقطيعة.

لقد نشأ نزاع الصحراء في سياق الحرب الباردة، حين كانت الإيديولوجيا هي الإطار الحاكم للعلاقات الدولية؛ فالجزائر، المتأثرة آنذاك بخطاب «تصفية الاستعمار»، سعت إلى تحويل هذا الملف إلى واجهة رمزية لصراع النفوذ الإقليمي، بينما كان المغرب يدافع عن وحدة ترابه الوطني في مواجهة هذا المنظور التجزيئي.

أما اليوم، فقد تغير العالم.. لم يعد ميزان القوة يقاس بخطابات المرحلة، بل بمن يمتلك القدرة على تأمين حدوده، وتنمية أقاليمه، وخلق الشراكات الجيو-اقتصادية. لقد انتقلنا من زمن العلاقات الدولية إلى زمن الجيو-بوليتيك، أي منطق الجغرافيا المتحركة والمصالح المتقاطعة، حيث تتحكم الطاقة والممرات البحرية وسلاسل الإمداد في موازين النفوذ أكثر مما تفعل الشعارات السياسية، وفي هذا المنظور الجديد، تصبح الصحراء المغربية موقعا استراتيجيا لا غنى عنه في معادلة الأطلسي والساحل والصحراء الكبرى. إنها بالإضافة إلى كونها قضية سيادة، فهي أيضا ركيزة توازن إقليمي يربط إفريقيا الغربية بأوروبا وبالعالم الأطلسي.

منذ أن قدم المغرب سنة 2007 مقترحه للحكم الذاتي كحل سياسي وواقعي ودائم، تغيّر موقف المجتمع الدولي تدريجيا.. فقد تبنت قرارات مجلس الأمن لغة جديدة تشدد على الواقعية والتوافق، وأكدت أن الحل يجب أن يكون عمليا وذا مصداقية، والولايات المتحدة، من جهتها، كرّست هذا التحول باعترافها الصريح بسيادة المغرب على أقاليمه الجنوبية سنة 2020، لتؤسس بذلك لمقاربة تقوم على الاستقرار والتنمية بدل الغموض والمناورات.

إن تصريح المستشار الأمريكي الأخير لا يُقرأ فقط في بعده الدبلوماسي، بل في عمقه الاستراتيجي؛ فواشنطن ترى في المغرب شريكا موثوقا في محيط مضطرب، وتدرك أن أي حل خارج إطار الحكم الذاتي سيُبقي المنطقة رهينة الفوضى والتجاذبات.

وفي خضم هذا التحول الدولي، تحضر الذكرى الخمسون للمسيرة الخضراء كرمز متجدد للذكاء السياسي المغربي، فالمسيرة لم تكن مجرد حدث تاريخي، بل منعطفا استراتيجيا نقل الصراع من الميدان العسكري إلى الميدان السياسي، ومن الإيديولوجيا إلى الشرعية الشعبية. لقد كانت أول تجسيد مغربي لمفهوم «القوة الهادئة» التي تعود اليوم لتشكل أحد مفاتيح الجيو-بوليتيك المغربي المعاصر: قوة تستمد شرعيتها من التاريخ، وتُعبر عن نفسها عبر التنمية، لا عبر العنف أو التصعيد.

وهذا هو جوهر التحول الجيو-بوليتيكي في القضية التي لم تعد الصحراء موضوع نزاع، بل أصبحت رأسمالا جغرافيا واستراتيجيا للمغرب ولمحيطه الإفريقي، وممرا ضروريا لمستقبل الأمن والتنمية في القارة.

كما أن الأمر لم يعد مجرد ملف أممي مؤجل، بل صراع رؤى: رؤية مغربية تستند إلى التاريخ والمستقبل، ورؤية جزائرية ما تزال أسيرة منطق الحرب الباردة.

وبالتالي، ففي عالم يحكمه منطق الجيو-بوليتيك، لا مكان للشعارات العقيمة، بل لمن يصنع الجغرافيا من جديد، وهنا تكمن أصالة المقاربة المغربية التي حولت المسيرة الخضراء من حدث في التاريخ إلى فلسفة في السياسة، ومن رمزية وطنية إلى قوة جيو-استراتيجية تعيد رسم خرائط النفوذ في المنطقة المغاربية والإفريقية على حد سواء.

امرأة من طراز خاص

نور الدين الرياحي

هو عنوان لكتاب لكريم الشاذلي، نشرته «دار اليقين للنشر والتوزيع» لأول مرة في مصر المنصورة، وأعادت نشره «دار الصفاء الحديثة» بالدار البيضاء في طبعة خاصة.

كريم الشاذلي هو كاتب وباحث في مجال العلوم الإنسانية ومدير تحرير نشرة ألوان الطيف للتنمية البشرية، ومؤلف كتاب «الشخصية الساحرة»، وترجمت كثير من كتبه إلى لغات أجنبية.

وقد اعتبر كتابه «امرأة من طراز خاص» من الكتب الأكثر مبيعا، وهو ما يغري القارئ لكي يستطلع ما في هذا الكتاب، لأن أكثر مقتنيه سيكونون من الرجال بدل النساء، لأن لكل امرأة طرازها الخاص، والرجال عادة ما تستهويهم فطرة البحث عن كل ما هو خاص عند المرأة التي يعجبون بها أو يحبونها أو يتزوجوا بها أو يرافقونها، بنتا أو أختا أو زميلة، أو حتى أمّا أحيانا ليدركوا سر نجاحها وقدرتها العجيبة في تدبير أمور الرجل.

لذلك خص الكاتب هذه المرأة المتحدث عنها بالعادات الخمس للمرأة الناجحة، وعندما نقول بنجاح المرأة فهو نجاح للرجل، فما من عظيم إلا ووراءه امرأة وما من فاشل كذلك إلا ووراءه عدة نساء، ويكفي الاطلاع في سجلات المحاكم لمعرفة أن من يتزوج نساء كثيرات قلما ينجح في الحياة، إذ تستمر معاناته منذ فشله في الزواج الأول ونادرا ما نجد أن أحواله قد أصلحت إلا إذا التقى بتلك المرأة الناجحة التي استطاعت أن تنوء بعملية إصلاح ما تركته جروح الماضي من خدوش مادية وعاطفية في ذاته ونفسيته.

■ **العادة الأولى التي ذكرها الكاتب:** هي أولا المبادرة؛ وافتتح الكلام عنها بقولة مالك بن نبي: «كل قصة استعمار سبقتها قصة شعب قابل للاستعمار»، وعرفها بأنها القدرة على التحكم في الحياة وتوجيه الشراع والطموحات إلى الوجهة التي يريدها متحديا الرياح والأعاصير ومتخطيا العوائق والعقبات، فنحن من نبني الحياة ونصنع أحداثها.

■ **العادة الثانية:** الثقة في النفس؛ فعندما تنهار الثقة بالنفس تنهار الحياة كلها؛ فوليام براون كان ينصح: «لا تقل أنا فاشل، بل قل كانت محاولة فاشلة»، فالفشل حدث وليس شخصا.

■ **العادة الثالثة:** رسم الأهداف؛ واستدل الكاتب بقولة ألان كاي: «أفضل طريقة للتنبؤ بالمستقبل هي اختراعه»، فيجب أن يكون هناك هدف محدد سلفا ومخطط له في الحياة للوصول إليه.

■ **العادة الرابعة:** الذكاء الاجتماعي، أي التواصل مع الآخرين؛ فلا أحد يولد مكروها أو محبوبا، نحن من ندفع الناس إلى حبنا أو كرهنا، فمارك توين كان يقول: «لا شيء يستعصي على التمرين.. لا شيء يفوق قدراته».. فقد يحول الأخلاق السيئة إلى أخلاق حميدة، وقد يدمر المبادئ الفاسدة ويخلق أخرى جيدة، وقد يرفع الإنسان إلى مرتبة الملائكة.

العادة الخامسة: إدارة الأولويات؛ فبنيامين فرانكلين كان يقول: «هل تحبي الحياة؟ فذلك الوقت هو ما صنعت منه الحياة»، فتنظيم الأولويات والتحكم في الوقت التحكم الأفضل، هو سر النجاح في الحياة، ذلك أن أهم معيار للنجاح هو عمل الأهم قبل المهم.

لكن الملاحظة التي يمكن أن يلاحظها أي قارئ أو ناقد لهذا الكتاب، هو لماذا توجه به الكاتب فقط إلى المرأة والعادات الخمس تسري كذلك على الرجل في مسيرة نجاحه؟ فالكاتب عندما حاول تبرير توجيهه إلى المرأة بالخصوص قال: «إن هذا الكتاب خط لكل طموحة استفزها النجاح فشدت الخطو إليه، ونادتها قمم المجد، وداعبها النور فأغلقت دون غيره باب قلبها».

وكان في استطاعة الكاتب أن يقول بأنه لكل رجل وامرأة، فالعادات مستمدة من قراءات مفكرين وأدباء وأطباء وحكام حول المعايير الإنسانية للنجاح.

فلربما أصبحت الكتب وعناوينها واهتمامها بالمرأة، تجلب القراء أكثر من تلك التي تتحدث عن الرجال.

يتبع

احتجاجات الشباب تعري فشل البرامج الاجتماعية

عرت الاحتجاجات الشبابية واقع تعامل الحكومة مع المواطنين وقضاياهم الملحة، وأبانت عن ثغرة كبيرة في التواصل مع المغاربة من أجل الوقوف على مكامن الضرر أو الخصاص الذي تعرفه القطاعات التي تهمهم بشكل أساسي، وهو ما أجج غضب الشارع المغربي وأخرج الآلاف إلى التظاهر احتجاجا على تدهور الأوضاع وعدم استطاعة أو عدم رغبة الحكومة في معالجة الاختلالات العميقة التي تضرب في الصميم المجالات الحيوية.. وهو ما عمق الفجوة بين المواطنين والحكومة، وجميع المنتخبين.

الرباط. جميلة حلبي

في الوقت بدل الضائع من عمر الحكومة، وبينما كانت الأحزاب تجري التسخينات من أجل حسم نتيجة التباري لصالحها في «حكومة المونديال»، وقع ما لم يكن في حسبان، لا أحزاب الأغلبية ولا المعارضة ولا أي أحزاب أخرى، عندما سجل الشباب هدف الحسم لصالح الشعب في مباراة كسر العظام، حيث كشفت احتجاجات حركة الشباب هشاشة التعاطي مع مطالب الشعب منذ تنصيب حكومة رجال الأعمال، التي ومنذ سنة 2021، تاريخ الاستحقاقات الانتخابية السابقة، والأوضاع المعيشية للمواطنين في تراجع خطير، بفعل سياسة الحكومة في تقوية القطاع الخاص على حساب القطاع العام، وهو ما عمق الفوارق المجتمعية بين المواطنين من جهة، وبين الحواضر والبوادي من جهة أخرى، مما يؤكد غياب العدالة المجالية وضبابية شعار الدولة الاجتماعية، الشعار الذي لطالما تغنت به الحكومة الحالية ووزراؤها في التعاطي مع القضايا المجتمعية.

ورغم أن الحكومة الحالية جاءت بعد الحكومة التي قادت المغرب بعد أحداث «الربيع العربي» واحتجاجات حركة «20 فبراير» التي خرجت بمطالب التغيير في السلطة وتحسين وضعية المواطنين الاجتماعية من خلال الرفع من الأجور وخفض الأسعار.. إلا أنها لم تكن في الموعد أمام الملايين من المغاربة الذين يشكلون قاعدة الهرم السكاني، فهذه الحكومة بسياستها الرأسمالية أحدثت فوارق طبقية أكثر مما كانت، حيث اتسعت دائرة الثراء والثراء الفاحش رأسا بينما انحدر المنحى السلبي بسرعة قصوى محدثة بذلك فجوة عميقة في مستوى عيش السكان، وبسياسة حكومة رجال الأعمال تلاشت الطبقة الوسطى وأصبحت لدينا طبقة فقيرة وطبقة هشة والفئة الأكثر هشاشة، وذلك بفعل تعميق الفوارق نتيجة استمرار ارتفاع الأسعار منذ سنة 2021 وإلى اليوم، في كل المواد الاستهلاكية الأساسية، وفي الغازوال، رغم أنه المحرك الأساسي لكل القطاعات، وقد ساهمت الزيادات غير المبررة في تأجيج غضب المغاربة مقابل عدم التعاطي بالشكل الإيجابي مع مطالب الفئات المتضررة، وعدم الالتزام بمخرجات الحوارات القطاعية، خاصة في التعليم والصحة، وهو ما ساهم في احتجاجات الأساتذة واحتجاجات واعتصامات طلبة الطب، ورغم تغيير الوزراء، إلا أن ذلك لم يحل الأزمة، وإنما استمرت الأوضاع في التراجع مقابل مضي الحكومة في تطبيق برامجها الفاشلة، لكن خروج شباب «جيل زد» إلى الاحتجاج بصيغة تختلف عن الاحتجاجات السابقة رغم القاسم المشترك لهذه الاحتجاجات ذات الطابع الاجتماعي المحض، هو ما أربك الحكومة.. فقد بدا جليا التحول الواضح في خطاب قيادات أحزاب الأغلبية الحكومية، والتي تحولت إلى ما يشبه المعارضة الداخلية، خاصة تلك الصادرة عن قيادات حزبي الأصالة والمعاصرة والاستقلال، حيث أقرت هذه القيادات بالتقصير في التواصل مع المواطنين، وهو ما يطرح تساؤلا جوهريا حول دلالة هذا التحول في المواقف.

وحسب العديد من المحللين، فإن هذا التحول ينم عن استراتيجية استباقية في طريق الاستحقاقات الانتخابية المقبلة، حيث يسعى كل مكون من مكونات الأغلبية إلى تلميع صورته وتحسين موقعه لدى الرأي العام، عبر تحميل المسؤولية للمكونات الحكومية الأخرى أملا في استعادة الثقة المفقودة، وهو ما يكشف عن هشاشة التماسك الحكومي في مواجهة الأزمات التي بدأت بوادرها مع ملفات أثارت جدلا واسعا في المجتمع، كملف ضحايا زلزال الحوز، وملف «الفراقشية»، إضافة إلى ملف الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد، والذي فجر الأزمة التي لم تجد لها الحكومة مخرجا إلى اليوم، وملف طلبة الطب، وكذا الخصاص المهول في المستشفيات العمومية بربوع المغرب.. كلها عوامل أضيفت إليها قضية المفسدين من المنتخبين في مختلف المجالس الجماعية، حضرية وقروية، والتي زالت ملفاتها بين أيدي القضاء..

ورغم كل مظاهر الفساد التي طبعت مرحلة حكومة رجال المال والأعمال قبل انتهاء مهامها بسنة واحدة، إلا أنها بقيت ماضية في سياستها متجاهلة مطالب الشعب، وقد تراوحت تصريحاتها بين التبرير والتهديد المبطن، لأن الاحتجاجات نسفت السباق الذي خاضته الأحزاب وقياداتها من أجل تلميع صورتها قبل الاستحقاقات الانتخابية المقبلة، فعلى سبيل المثال اعتبرت فاطمة الزهراء المنصوري، وزيرة إعداد التراب الوطني والسكنى،

للنقاش

رغم كل مظاهر الفساد التي طبعت مرحلة حكومة رجال المال والأعمال قبل انتهاء مهامها بسنة واحدة، **إلا أنها بقيت ماضية في سياستها متجاهلة مطالب الشعب، وقد تراوحت تصريحاتها بين التبرير والتهديد المبطن،** لأن الاحتجاجات نسفت السباق الذي خاضته الأحزاب وقياداتها **من أجل تلميع صورتها قبل الاستحقاقات الانتخابية المقبلة.**

أن «خروج الشباب إلى الشارع تعبير مشروع عن الغضب»، مقرة بـ«وجود تقصير واضح من قبل عدد من المسؤولين في التواصل مع المواطنين»، لكنها بالمقابل قالت أنه «لا يجب إنكار أن المغرب قطع أشواطا لا يمكن إنكارها، وأن من يتجاهل المنجزات سيء النية»، بينما اعترف زميلها في الحزب والحكومة، المهدي بنسعيد، وزير الشباب والثقافة والتواصل، بأن «الحكومة لم تنجح بعد في بناء قنوات فعالة للتواصل مع المواطنين»، مقرا بأن هذا القصور قائم منذ سنة 2022، وبأن المشكل ليس في من يتصل بالآخر، بل في كيفية الإصغاء بصدق»، بينما اعترف الوزير نزار البركة بوجود اختلالات في الأداء الحكومي، خاصة في مجالي الصحة والتعليم، قائلا أن تطلعات الشباب مشروعة، لكن تجاوز الأزمة يتطلب تعزيز التأطير السياسي والانخراط المؤسساتي، لا الهروب إلى خيارات غير ديمقراطية، جوابا عن المطالب الداعية إلى تعيين حكومة تكنوقراط، وأكد البركة على ضرورة فتح حوار مباشر مع شباب «جيل زد»، واقترح إحداث أكاديمية وطنية رقمية لتكوين الشباب ومقترح قانون لتحفيز العمل التطوعي، وشدد على أن «الأحزاب مطالبة اليوم بإعادة بناء الجسور مع الشباب قبل فوات الأوان»، فيما كان رئيس الحكومة عزيز أخنوش كمن ينأى بنفسه عن مسؤولية ما وقع من احتجاجات، وقال أن الحكومة مستعدة للحوار والنقاش من داخل المؤسسات والتجاوب مع المطالب الاجتماعية، وأن «المقاربة المبنية على الحوار هي السبيل الوحيد لمواجهة الإشكالات في المغرب».

لكن ما يلاحظه الملاحظون، هو فشل أي حوار قطاعي، ولا يتم تطبيق نتائج الاجتماعات بين النقابات الأكثر تمثيلية للمواطنين وبين الوزارات المعنية، ولا يتم الاستجابة لمطالب الشغيلة، وهو ما يكرس الهوة العميقة بين المنتخبين والمواطنين، مما فاقم بالتالي من المشاكل والاختلالات التي تعرفها مختلف القطاعات، والتي تمس أو تهم المواطنين في معيشهم اليومي، لذلك جاء الخطاب الملكي في افتتاح الدورة الخريفية، يوم 10 أكتوبر، ليضع الأصبع على الداء، حيث كان الملك محمد السادس بمثابة الحكم بين المواطنين والمنتخبين، سواء في الحكومة أو البرلمان، أو مجالس الجماعات والجهات والأقاليم، حيث حمل الملك المسؤولية للجميع كل من موقعه، عندما قال: ((ولأنها السنة الأخيرة بالنسبة لأعضاء مجلس النواب، ندعوكم لتكريسها للعمل بروح الجدية والمسؤولية، لاستكمال المخططات التشريعية وتنفيذ البرامج والمشاريع المفتوحة، والتحلي باليقظة والالتزام في الدفاع عن قضايا المواطنين، كما لا ينبغي أن يكون هناك تناقض أو تنافس بين المشاريع الوطنية الكبرى والبرامج الاجتماعية ما دام الهدف هو تنمية البلاد، وتحسين ظروف عيش المواطنين أينما كانوا.

وفي نفس السياق، ينبغي إعطاء عناية خاصة لتأطير المواطنين والتعريف بالمبادرات التي تتخذها السلطات العمومية ومختلف القوانين والقرارات، لا سيما تلك التي تهم حقوق وحريات المواطنين بصفة مباشرة، وهذه المسألة ليست مسؤولية الحكومة وحدها، وإنما هي مسؤولية الجميع، وفي مقدمتهم أنتم معشر البرلمانيين، لأنكم تمثلون المواطنين)).

قراءة بسيطة لما وراء هذه السطور، يتبين التقصير في الاهتمام بشؤون واحتياجات المغاربة من طرف المنتخبين في مختلف المواقع، لذلك جاء الخطاب الملكي بمثابة جرس إنذار، أو لنقل «تجبيد الأذن» لكل من يقصر في القيام بمهامه التمثيلية التي أصلا تبوأ المنصب من أجلها ومن أجل خدمة المواطن، كما أن الخطاب حمل بكل دبلوماسية تضميد جراح الفئات المتضررة من الشعب، وبما أنها السنة الأخيرة من عمر الولاية التشريعية، فإن الملك ذكر جميع المنتخبين، على اختلاف مناصبهم، بالقضايا ذات الأولوية بالنسبة للمواطنين، حيث قال: ((لقد دعونا في خطاب العرش الأخير إلى تسريع مسيرة المغرب الصاعد، وإطلاق جيل جديد من برامج التنمية الترابية، وهي، كما تعلمون، من القضايا الكبرى التي تتجاوز الزمن الحكومي والبرلماني، وبلادنا، والحمد لله، تفتح الباب من خلال الديناميات التي أطلقناها أمام تحقيق عدالة اجتماعية ومجالية أكبر.

كما نعمل على استفادة الجميع من ثمار النمو، ومن تكافؤ الفرص بين أبناء المغرب الموحد في مختلف الحقوق، السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وغيرها، لذلك، نعتبر أن مستوى التنمية المحلية هو المرآة التي تعكس بصدق مدى تقدم المغرب الصاعد والمتضامن، الذي نعمل جميعا على ترسيخ مكانته.

فالعدالة الاجتماعية ومحاربة الفوارق المجالية، ليست مجرد شعار فارغ، أو أولوية مرحلية، قد تتراجع أهميتها حسب الظروف، وإنما نعتبرها توجها استراتيجيا يجب على جميع الفاعلين الالتزام به، ورهانا مصيريا ينبغي أن يحكم مختلف السياسات التنموية، لذا، فإن توجه المغرب الصاعد من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية والمجالية، يتطلب اليوم تعبئة جميع طاقاته.

فالتحول الكبير الذي نسعى إلى تحقيقه على مستوى التنمية الترابية، يتطلب تغييرا ملموسا في العقليات، وفي طريقة العمل، وترسيخا حقيقيا لثقافة النتائج، وذلك بناء على معطيات ميدانية دقيقة، وباستعمال التكنولوجيات الرقمية، لذلك، ننتظر وتيرة أسرع، وأثرا أقوى للجيل الجديد من برامج التنمية الترابية، التي وجهنا الحكومة لإعدادها، وذلك في إطار علاقات رابح-رابح بين المجالات الحضرية والقروية)).

من خلال مضامين الخطاب، يتأكد أن مطالب الشباب، التي حملتها مجموعة «جيل زد»، وغيرهم من المتظاهرين، من أساتذة، وطلبة، ومتقاعدين، وحتى الاحتجاجات التي تقوم بين الفينة والأخرى من طرف أصحاب الأراضي السلالية الذين تهضم حقوقهم.. لا تختلف عن الرؤية الملكية في البرامج الاجتماعية والنموذج التنموي بالدرجة الأساسية، هذه المطالب كانت ولا زالت هي انتظارات المواطنين في مختلف المجالات، والتي لم يستطع المشرفون على القطاعات الاجتماعية تلبيتها، وهو ما ساهم في تراكم الاختلالات خاصة في قطاعي التعليم والصحة، باعتبارهما أكثر قطاعين حيويين بالنسبة للمغاربة، أو بالأحرى الفئات الفقيرة والهشة والأكثر هشاشة، وهي الفئات الأكثر تضررا من موجة الغلاء الفاحش في كل المواد الاستهلاكية الأساسية، ليزيد من تعميق الجراح عدم قدرة غالبية المواطنين على الاستشفاء في المستشفيات العمومية ولا استمرار أولادهم في التعليم العمومي الذي لا يعرف إلا التراجع تلو التراجع بفعل فشل كل المخططات التي ترسمها وزارة التعليم، لتكون النتيجة كل هذا الاحتقان والأزمة التي نعيشها اليوم، لولا نزول القرار الملكي بمثابة وضع الأصبع على الداء وإصلاح ما أفسده المنتخبون(...)، حيث أمر الملك محمد السادس خلال ترأسه للمجلس الوزاري، بتخصيص ميزانية برقم غير مسبوق لإصلاح قطاعي الصحة والتعليم (14 مليار درهم)، في استجابة كبيرة للمطالب المرفوعة في الاحتجاجات، وتهدئة لفورة الشباب.

قراءة بسيطة للخطاب الملكي، **يتبين التقصير في الاهتمام بشؤون واحتياجات المغاربة من طرف المنتخبين في مختلف المواقع، لذلك جاء الخطاب بمثابة جرس إنذار، أو لنقل «تجبيد الأذن» لكل من يقصر في القيام بمهامه التمثيلية التي أصلا تبوأ المنصب من أجلها ومن أجل خدمة المواطن،** كما أن الخطاب حمل بكل دبلوماسية تضميد جراح الفئات المتضررة من الشعب، وبما أنها السنة الأخيرة من عمر الولاية التشريعية، فإن الملك ذكر جميع المنتخبين، على اختلاف مناصبهم، بالقضايا ذات الأولوية بالنسبة للمواطنين..

الرباط يا حسرة

في عاصمة الإدارة والحقوق المدنية «يا حسرة»

إلى متى استعلاء الموظفين على المرتفقين ؟

بالرغم من حذف وزارة الوظيفة العمومية وتقهقرها إلى مجرد مديرية، فإن رسالة هذا التقهقر لم تفهم عند بعض الموظفين التابعين لأسلاك عمومية وجماعية بأن الوظيفة - كيفما كانت - هي من أجل خدمة المرتفقين في حدود الاختصاصات الموكولة لها، بما في ذلك تيسيرها وتقديم شروحات ومساعدات من المشرفين عليها، وهذا واجبهم تجاه أصحاب الحقوق.

ونختصر بوصف العلاقة بين الموظف والمرتفق بأنها «فجة ومتعالية وفاقدة للباقة»، اللهم إلا إذا استعان المرتفق بـ«واسطة» تمهد له الحصول على الحق المرغوب فيه.. ولا حاجة لرسم ملامح هذه «الواسطة» التي لم يعد لها أي مبرر ولا مكان في إدارات ومجالس جماعية ومؤسسات عمومية في عاصمة مملكة اعتنقت العالمية واشتهرت بثورة مشاريعها وتحديها لكل المطبات التي وضعت في طريقها لعرقلة أو حتى للتراجع عن السير في نهضتها، وقد وظفت أخبث الحيل للدفاع عن المقهورين ظاهريا، وواقعيا لسلوك نهج السابقين الذين حكموا واحتكروا السعادة لأنفسهم والتابعين لهم في هيئاتهم، وهو نهج لفظه جيلنا الواعي، كما تحرر من الوصاية على قراراته والتعبير باسمه، فهل صحت ضمائرهم وهم يصولون ويجولون بالشفوي منذ عقود، للتنبيه إلى الفوارق المطبقة على المرتفقين من بعض الموظفين الإداريين وحتى الجماعيين الخاضعين لسلطات ونفوذ ممثلي السكان ؟

فبينما «يتمختر» بعض الأطر من هذه الأغلبية هنا وهناك في نعيم فخامة المكاتب وخصوصية التنقل بعيدا عن النقل الحضري لكافة المواطنين، بل وحتى أبواب إداراتهم نوعان، مدخل مهمش ومنزوي للمرتفقين وأبواب الواجهة الفخمة للديكور، بينما أبواب أخرى رهن إشارة الموظفين وعرباتهم.

وفرق كبير بين البيئة المحيطة بمكاتب المسؤولين وبين الفضاءات المخصصة للمواطنين ولا نبالغ إذا وصفناها بالسراديب المستقبلة للمرتفقين المؤمنين والحالمين بشعار «الإدارة في خدمة المواطنين»، ويكفي الإشارة مثلا لغياب المراحيض، وغروب الابتسامة عن وجوه المكلفين.. ولأنهم في «خدمة المرتفقين» فربما لا يستحقون استقبالهم بالهندام المحترم اللائق بهم، بينما في القطاعات التجارية والصناعية والخدماتية وهي من تمويل أصحابها، استقبال الزبناء بالابتسامة والحفاوة وارتشاف كؤوس الشاي، والحوارات المفيدة... إلخ.

وفي المؤسسات الممولة من الشعب لخدمته وإحقاق حقوقه لا غير، لا تزال بعقليات الماضي قبل انبلاج فجر المملكة بقواعد تصحح أخطاء استعلاء الموظفين وغيرهم على المواطنين، أما المنتخبون الراقدون فوق التراب، فهم من زمرة موظفيهم، وقد طويت صفحتهم لاستقبال مرحلة الحقوق الإجبارية، والسعادة لاحقا.. فمتى تشرق شمس هذه الحقوق ؟

رسائل الرباط في ذكرى 6 نونبر

50 سنة مرت على التئام أراضي المملكة بفضل نضال الملك والشعب وبالمسيرة الخضراء، ورغم مضي نصف قرن على هذه الملحمة الوطنية التي أبهرت العالم، فلا تزال فكرة تحرير إقليم من براثين الاستعمار بسلاح القرآن من معجزات الزمن، وكان لا بد من تخليد هذه المعجزة بعيد وطني يبقى مجسدا للتاريخ، فكان يوم 6 نونبر من كل سنة.

وفي عصر الذكاء الاصطناعي وحرية المعلومات والاطلاع على الخفايا، ستتاح للأجيال القادمة إن لم يكن جيلنا الحاضر، إمكانية الإلمام بأسباب كفاح ملك وشعب لتحرير أراضي مغربية هي امتداد لأقاليم أخرى تم انتشالها في وقت لاحق وإعادتها في وقت لاحق إلى جذور الوطن مثل تزنيت وطانطان وطرفاية.. هذا الكفاح لجمع أجزاء الوطن بفضل ملوكه الذين تعرضوا للمؤامرات والدسائس والحروب الباردة لتثنيهم عن تطهير أراضيهم.. والبقية تعرفونها، والدوافع الإنقاذية والنضالية من أجل هذه الوحدة تعلمونها.

فهل نحتفل بهذه الذكرى في الرباط؟ نعم، ولكن بذكاء ما دام هذا الذكاء هو المدبر لحياتنا، فالمفروض أن تعم الاحتفالات الذكية عاصمة المملكة لتكون مرآة تعكس مغزى باقي الاحتفالات، وأن تكون حاملة رسائل تبلغها إلى العالم عبر سفاراته التي كل مهامها هذا التبليغ المشفوع بتقريرها. فلقد ولت حقبة التعبير بالاستعراضات والمهرجانات واللافتات والأضواء عن أفراحنا واهتمامنا بمواضيع أعيادنا الدينية والوطنية، وحلت محلها هذه الرسائل الذكية ونتمنى أن تنطلق من العاصمة السياسية وأحد الأقطاب الصحراويين، نجل زعيم وطني أول من قدم البيعة للملك باسم الإقليم المسترجع، إبراهيم الجماني رئيس أكبر مقاطعة في الرباط منذ حوالي 20 سنة، وهو مصدر ثقة الرباطيين في اليوسفية، وصار أحد رموزها في الجهة. هذه رسالة أولى، أما الثانية ذات الحمولة السياسية، فهي انتخاب محمد ولد الرشيد رئيسا لمجلس المستشارين وهو الرجل الثالث في هرم السلطة، والرسالة الثالثة ولأول مرة في المملكة، تختار الطبقة العاملة الكادحة للشغالين، أمينها العام من الأشراف الصحراويين، النعم ميارة، والرسالة الرابعة وليس الأخيرة، ائتمان حقوق ومصائر المسجونين لأحد المثقفين، المندوب العام محمد صالح التامك، ونسبه شريف، وهذه فرصة لنؤكد على المرجعية المؤكدة للأصل الشريف الحسني لكل قبائل الجنوب المغربي.. هؤلاء الأشراف وإن لم يزدادوا في الرباط، فأبناؤهم وأحفادهم ازدادوا فيها، بينما الذين غرر بهم وأصبحوا رهينة أطماع توسعية لدولة جارة كذرع بشري واستعماله للابتزاز، ولم تستعمل المملكة حقها في اتهام أبنائها بالإرهاب الدولي من صنع ودعم دولة، لأنها مؤمنة بـ«ممتهني» هذا الإرهاب وهم أجانب ازدادوا في تراب أجنبي.. أما الشرفاء، فقد حان موعدهم للقاء أبناء عمومتهم في مملكتهم، وسيكون ذلك في القريب بإذن الله.

أرشيف الرباط

الصورة لأحد أعلام الثقافة المغربية والنضال الوطني، والأخلاق السامية، إنه إدريس بن الراضي الرباطي، الذي كان تغمده الله بواسع رحمته عبارة عن موسوعة ثقافية وعلمية قل نظيرها..

أسرار العاصمة

إذا فشلت مجالس العاصمة الدبلوماسية في إرساء دبلوماسية الشعوب، ولم تتمكن من تأطير دبلوماسية الرياضة التي استقبلتها أخيرا ملاعب الرباط، وظهرت ضعيفة أمام احتجاجات الشباب على أوضاعهم(...) بالرغم من اللجان العديدة المرصودة لمشاكلهم، فينبغي حل كل تلك اللجان ووقف نفقاتها وتعويضات أعضائها.

يعاني المكترون من رفع الوجيبة الكرائية كل 3 سنوات، بناء على المادتين 32 و33 من القانون رقم 12-67، حتى أضحى هذا الرفع يطبق بصفة أوتوماتيكية عند إتمام 3 سنوات، وإذا كانت المحكمة مسنود إليها الفصل في منازعة التطبيق، فإن مصاريفها وأتعاب الدفاع تثقل كاهل الطرفين، خصوصا في ظل الأوضاع الاقتصادية الصعبة للمواطنين. لذا، لا بد من مراجعة هذين الفصلين بتحديد إمكانية الرفع من الوجيبة الكرائية كل 5 سنوات.

في مدينة الأنوار وعاصمة الثقافة وقد شيد أمجادها مثقفون مجاهدون حتى أضاءت القارة الإفريقية بثقافتها بفضل مثقفيها ومنهم من رحلوا عنا إلى دار البقاء.. ولا زلنا ننتظر من مجالس منتخبينا تكريمهم بتسمية شوارع بأسمائهم، ومنهم عميد الأدب المغربي المرحوم عباس الجراري، مادامت أنصفت رجال دولة بإطلاق أسمائهم أخيرا على شوارع، منهم: المحجوبي أحرضان، عبد الكريم الخطيب، وأحمد جديرة رحمهم الله.

حديث العاصمة

أكاديمية الطب في الرباط الأولى في إفريقيا

بقلم: بوشعيب الإدريسي

كان الطلبة الراغبون في دراسة الطب يتعرضون لعراقيل وتعترضهم إجراءات صعبة لقبول ملفات ترشيحهم لاجتياز مباريات الطب لانتقاء حوالي 750 طالبا من آلاف المترشحين كل سنة. هذه العراقيل والإجراءات كبحت أعداد المتخرجين بعد 7 سنوات من التحصيل الدراسي الذي لا يخلو هو الآخر من تصفيات تقلص بشكل تلقائي من الدارسين.

ومع بداية السنة الدراسية الحالية، تمت مراجعة شاملة لشروطها الجديدة، منها اعتماد معدل النجاح في البكالوريا في 12 بدلا من العتبة السابقة، للمرور من «صراط» المباريات.. ونعتقد أن هذه العرقلة هي التي تؤدي الصحة اليوم ثمنها بالخصاص الوطني في الأطر الصحية، مما فرض هذه المراجعة دون المس بجودة التكوين.

واليوم، تستعد الرباط لافتتاح أكبر مستشفى جامعي في إفريقيا، وقد سبق أن خصصنا له تقارير أشرنا فيها إلى الأوراش المحاذية للبرج الاستشفائي والمقررة لتشييد أكاديمية للطب. هذه الطفرة غير المسبوقة، من شأنها أن تضيف لمدينة الرباط ميزة عاصمة الطب الإفريقي، بكل فروعه: الطب، الصيدلة، وطب الأسنان، والمهن شبه الطبية..

أكاديمية بكل ثقل تعليمها الأكاديمي وتكوينها الدولي وتجهيزاتها الذكية، ومواردها البشرية المدربة على تقديم خدمات بمثابة واجبات مؤتمنة على تنفيذها بكل إنسانية وبأدوات علمية، وعليها ثقل إضافي غير مكتوب ولا مصرح به: القيام بتعزيز «دبلوماسية الطب» ومن المنتظر انطلاقتها من العاصمة مع مطلع السنة القادمة، كما من المسلم به إقبال إخواننا الأفارقة على الاستشفاء في المستشفى الجامعي، وقد وفر، وسيوفر في القريب، أجود العلاجات في العالم، والتي ابتكرتها مختلف المدارس الطبية في العالم، ومناهج هذه المدارس ستعتمدها أكاديمية الطب في الرباط.

فلحد الآن تبقى هذه الانتظارات مجرد تنظير مبرمج لما يجب أن تكون عليه المؤسستان الكبيرتان في العاصمة، وتحقيق أهدافهما لن يتم إلا بإرادة وطنية فولاذية من الأطر المكلفة ببناء وتشييد صرح شامخ كأكبر مستشفى في إفريقيا، وأضخم أكاديمية لدراسة وتكوين الأطر الطبية.. وينبغي إدخال كل ما له علاقة بالأهداف التي لها مباشرة أو غير مباشرة بصحة المواطنين والوافدين من الخارج، بمنظومة جديدة لـ«الأمن الصحي» كما هو متعارف عليه في مستشفيات تابعة لأجهزة عسكرية أو أمنية أو حتى خصوصية، للقطع مع الفوضى واحتقار المرضى والتلاعب بحياة الناس بغطاء حق الإضرابات المتتالية في المستشفيات العمومية ومرافقها.. وأية حقوق هذه على حساب آلام ومآسي المرضى، وقد تعجل بوفاتهم في حين تجد بعض المضربين في المصحات الخصوصية يمارسون مهنتهم بكل حرية، ضدا على القانون واحتيالا للتفرغ للعمل خارج القانون، لذا، يجب اعتبار واجب الصحة فوق كل اعتبار وجعلها من أمن المواطنين حتى يستتب الأمن الصحي في القطاع العمومي.

شهادات من الرواد

أذكر ((أنك اقترحت علي فكرة مهرجان فني وراقي وجميل، بحجم رقي وجمال عاصمة بلدنا، فجاء جوابك سريعا: إن للرباط خصوصيتها ورمزيتها كمركز سياسي بحكم وجود المصالح الحكومية والمركزية، والبرلمان، وتمثيليات السلك الدبلوماسي فيها، وأيضا باعتبارها مركزا ثقافيا بامتياز، وأيضا بحكم وجود الجامعات والمدارس والمعاهد العليا والمراكز الثقافية الأجنبية والمنظمات الدولية، وغيرها من المؤسسات الوطنية، وبالتالي، فهي تحتاج إلى مهرجان دولي رفيع المستوى».. وأذكر أنك اقترحت علي فكرة مهرجان «الباليه»، واستعظمت ذلك الاقتراح منك واستبعدت وقتها تنظيم المهرجان نظرا للدقة التي يستدعيها هذا النوع من التجمع الدولي من الناحية التقنية وما يتطلبه من تمويل ليس بالهين.. وها أنا أخبر روحك الطيبة أنه بمجرد انطلاق ورش المسرح الوطني الجديد في العاصمة، هذه المعلمة الثقافية الرفيعة التي تجسد الرؤية بعيدة المدى والمشروع الحضاري الفخم لجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، قدمت للسلطات المعنية اقتراحا بتنظيم مهرجان دولي لـ«الباليه» على خشبة هذا المسرح الجميل)) انتهى.

فقرة من كلمة نقيب الرباطيين الأستاذ عبد الكريم بناني، ألقاها في الدورة الخريفية لموسم أصيلة الثقافي لمؤسسه الراحل محمد بنعيسى.

الأسبوع الرياضي

أكاديمية محمد السادس تتصدر عناوين الصحف العالمية

أشادت كبريات الصحف العالمية بالقفزة النوعية لكرة القدم المغربية، مؤكدة أن أكاديمية محمد السادس لكرة القدم تقف وراء هذا النجاح الملفت؛ فبعد الفوز التاريخي لأشبال الأطلس على الأرجنتين (2-0) في نهائي كأس العالم لأقل من 20 سنة في الشيلي، اعتبرت «ليكيب» الفرنسية أن الأكاديمية تعد «واحدة من أفضل الأكاديميات في العالم»، هذا التتويج التاريخي ليس سوى حلقة في سلسلة إنجازات راكمها المنتخب المغربي بمختلف فئاته السنية، وهو ما يبرهن على جودة نموذج تكوين يفرز مواهب شابة تشكل «قوة المنتخب الحالي».

يُسلط هذا الأداء المتميز الضوء على جودة التكوين المحلي المعزز، الذي يشكل حجر الزاوية في الاستراتيجية المغربية لكرة القدم، ولم تكتف «ليكيب» بالإشادة بالنتائج اللافتة التي يحققها المغرب منذ سنوات في جميع الفئات السنية، بما في ذلك تتويج المنتخب الوطني لأقل من 20 سنة بكأس العالم، وفوزه بكأس إفريقيا لأقل من 23 سنة عام 2023، ونيله الميدالية البرونزية في أولمبياد 2024، بل تساءلت عن سر هذا التألق لتؤكد أن الإجابة تكمن في «جودة التكوين المحلي المعزز» داخل أكاديمية محمد السادس لكرة القدم، التي تأسست سنة 2009 لتصبح من بين الأفضل عالميا.

من جهتها، تُبرز الصحافة الإسبانية، ممثلة في يومية «آس»، الدور المركزي لأكاديمية محمد السادس في الطفرة الكروية المغربية الشاملة.. فقد أشارت «آس» إلى أن المغرب فرض نفسه كـ«قوة حقيقية في عالم المستديرة»، بفضل استراتيجية مندمجة مدعومة برؤية ملكية واضحة وطموحة، فلم تكن إنجازات المنتخب الوطني، من بلوغ المربع الذهبي التاريخي في كأس العالم 2022 بقطر ثم إحراز الميدالية البرونزية في أولمبياد باريس 2024، وصولا إلى التتويج بكأس العالم للشباب.. وليدة الصدفة، بل هي ثمرة مشروع منسجم ومستدام، تُمكّنه أكاديمية محمد السادس.

تُثمن هذه الأكاديمية تكوين جيل جديد من المواهب في إطار من التميز، مستفيدة من بنيات تحتية حديثة ومواكبة رياضية وتعليمية عالية المستوى، وبحسب «آس» أيضا، لم يقتصر دور الجامعة الملكية المغربية لكرة القدم على التكوين المحلي، بل امتد ليشمل استراتيجية استباقية في اكتشاف ودمج المواهب الشابة من أبناء الجالية المغربية المقيمة بالخارج، أسماء بارزة مثل أشرف حكيمي، وياسين بونو، وسفيان أمرابط، وحكيم زياش، وغيرهم.. هي أمثلة حية على نجاح هذه السياسة، التي أسهمت في الارتقاء بكرة القدم المغربية إلى أعلى المستويات العالمية.

وبهذه الإنجازات، يؤكد المغرب اليوم، وقبل أشهر قليلة من انطلاق نهائيات كأس العالم 2026، أنه أصبح ضمن نخبة كرة القدم العالمية، إذ نجحت المملكة في تحويل شغفها بكرة القدم إلى مشروع وطني مهيكل قائم على التكوين، الحداثة، والاندماج، بحسب ما ذكرته «سكاي نيوز عربية»، هذه الطفرة الكروية تعود إلى اعتماد المغرب نهجا علميا يقوم على اكتشاف المواهب وتنميتها وصقل مهاراتها، عبر أكاديمية محمد السادس التي تحولت إلى «مصنع الأبطال» و«قاطرة التطور الكروي» في البلاد، لتضع المغرب كنموذج يحتذى به على مستوى القارة الإفريقية والعالم العربي.

حتمية إطلاق القرية الرياضية في طنجة

بعد مرور عقد كامل على إطلاق مشروع القرية الرياضية بطنجة في 2014، يظل السؤال معلقا حول موعد اكتمال هذا الصرح الحيوي الذي وعدت به المدينة، فبينما كانت الطموحات تتجه نحو منشأة رياضية متكاملة للتدريب والتأطير تتماشى مع الرؤية الملكية لإرساء بنية تحتية مستدامة، فإن وتيرة الإنجاز البطيئة، التي استغرقت 11 عاما حتى 2025 دون افتتاح حقيقي، تثير استياءً حول التنسيق بين المتدخلين.

ورغم أن المشروع يُقدم كنموذج استثماري تنموي لا يرتبط فقط بالمناسبات الرياضية، إلا أن تأخره يقلل من مصداقيته ويظهر تحديات حقيقية في ترجمة الوعود إلى واقع ملموس يخدم أهداف التنمية الرياضية الوطنية.

صفقات «كان 2025».. ماذا سيستفيده الشعب ؟

تُثير العقود الضخمة التي أبرمتها الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة لتأمين النقل التلفزي لكأس أمم إفريقيا 2025، تساؤلات جدية حول مدى استفادة الكفاءات والشركات المحلية من تنظيم هذه التظاهرات الكبرى؛ ففي الوقت الذي كان يُنتظر أن تشكل بطولة بحجم «الكان» فرصة ذهبية لدعم القطاع السمعي البصري الوطني، استأثرت شركتان أوروبيتان، إيطالية وبرتغالية، بالنصيب الأكبر من صفقات تأمين وحدات الإنتاج المتنقلة للمباريات في ملعبي فاس وأكادير، بأكثر من 18 مليون درهم تُضخ في الشركات الأجنبية لتغطية جزء يسير من البطولة، ما يعيد النقاش حول غياب الفاعلين المحليين ودورهم في مثل هذه المشاريع.

ويفاقم هذا الوضع إسناد عقد إضافي للشركة البرتغالية لتزويد تسعة ملاعب بكاميرات جوية متطورة (SPIDER CAMS) بقيمة تتجاوز 8 ملايين درهم، ليُصبح المستفيد الأبرز من الصفقات التقنية، فرغم التسليم بضرورة الاستعانة بخبرات أجنبية في بعض الجوانب التقنية المعقدة، إلا أن «المؤسف»، كما تشير مصادر في قطاع الإنتاج التلفزيوني، هو «غياب أي صيغة شراكة مع شركات وطنية»، هذا الغياب يحرم المغرب من نقل الخبرة، ويعطل بناء قدرات محلية طويلة الأمد، وهو ما يمكن تحقيقه عبر إدراج شراكات مختلطة توازن بين جودة التغطية وكفاءة الإنفاق المحلي واستثمار الخبرات الوطنية.

تظهر المقارنات مع تجارب دولية أن نهج إقصاء الشراكات المحلية ليس استثناء مقبولا، بل يشكل فرصة ضائعة، فبطولات كبرى مثل كأس أمم أوروبا 2024 وكأس العالم 2022، اعتمدت على شركات متخصصة، لكنها في المقابل وضعت خططا لتقوية الخبرة الوطنية في التشغيل والإنتاج، حتى في إفريقيا، شهدت نسخة كأس الأمم 2019 في مصر إدخال تقنية 4K جزئيا عبر شراكات بين شركات محلية وأجنبية.

فهذا التباين يلقي بظلاله على الشفافية في الصفقات ومعايير اختيار الموردين، خصوصا في ظل غياب تفاصيل واضحة حول طريقة طرح العروض وشروط المنافسة، لا سيما عندما يتعلق الأمر بصفقات تمول من المال العام، مما يفقد الشعب الثقة في جدوى التنظيم.

ومع تسارع التحضيرات التقنية لـ«كان 2025»، يظل التحدي الأكبر هو بناء إرث مستدام من الكفاءات المحلية، بدلا من الاعتماد على الأجنبي في كل استحقاق، فإذا كانت صفقات البث التقني تهدف فقط إلى تأمين تغطية مؤقتة دون التفكير في نقل المعرفة وتطوير القدرات الوطنية، فإنها سترسخ تبعية المغرب لشركات أجنبية في كل حدث رياضي كبير، هذا السيناريو لا يفشل فقط أهداف التنمية المحلية، بل يكرس أكذوبة استفادة الشعب من تنظيم التظاهرات الرياضية، ويحولها إلى مجرد استنزاف للمال العام دون بناء قيمة مضافة حقيقية على المدى الطويل.

تساؤلات حول الهوكي: هل يوجد لاعبون بالفعل ؟

تطرح تساؤلات جدية حول مدى شفافية وحوكمة الجامعة المغربية للهوكي على الجليد، في ظل تباين صارخ بين الأرقام الرسمية المعلنة وواقع الممارسة الميدانية.. فبينما تعلن الجامعة عن وجود عدد «لا بأس به» من الجمعيات الرياضية واللاعبين المنخرطين، تكشف بعض التحقيقات الإعلامية، أن الكثير من هذه الجمعيات لا تمارس أي نشاط منتظم، وتدرج أسماؤها فقط لأغراض تبريرية أو للحصول على الدعم العمومي. هذا التضارب الخطير، وغياب قاعدة بيانات رقمية موحدة وشفافة، يعيق تتبع مسار اللاعبين والأندية، ويثير الشكوك حول مصداقية المنظومة، مما يعرقل أي جهود حقيقية لتطوير هذه الرياضة بالمغرب.

هل تهدد السياسات الجبائية مستقبل الكرة الوطنية ؟

تثير التعديلات المقترحة في مشروع قانون المالية 2026 حول الشركات الرياضية، تساؤلات جادة بشأن مدى دعم الحكومة للقطاع الذي ينظر إليه على أنه قاطرة للتنمية؛ فعلى الرغم من أن القرار بتمديد الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة لخمس سنوات إضافية، وتطبيق خصومات جزافية على أجور مهنيي الرياضة، قد يبدو في ظاهره دفعا إلى الأمام، إلا أن التخفيض التدريجي لهذه الخصومات (من 90 % في 2026 إلى 60 % في 2029) يُشكل مصدر قلق حقيقي، فهذا التوجه نحو رفع العبء الضريبي تدريجيا على القطاع المحترف، قد يُعيق بشكل مباشر مسيرة الأندية نحو الاستقلالية المالية والاستدامة، خاصة وأن العديد منها لم تتمكن بعد من الاستفادة الكاملة من الإعفاءات السابقة.

ويُهدد هذا التوجه بوضع عراقيل أمام جاذبية الاستثمار في شركات رياضية ناشئة، ويعيق تطلعاتها نحو الاحترافية الكاملة، فبينما كان الهدف من التحول إلى شركات رياضية هو تحقيق التكافؤ في المعاملة وضمان جاذبية القطاع للمستثمرين، فإن تقليص الخصومات على الضريبة على الدخل لأجور اللاعبين والأطقم الفنية، يرسل إشارة سلبية، لكون هذا التدرج التنازلي في التحفيزات الجبائية قد يعيق الأندية، مثل الرجاء الرياضي الذي كان رائدا في هذا التحول، عن استقطاب أفضل المواهب والاحتفاظ بها، ويضعف قدرتها التنافسية في سوق ينتظر دعما أكبر، لا تضييقا في هوامش الربح.

كما أن محاولات تعزيز الاستثمار عبر خصم الهبات النقدية والعينية تُظهر تناقضا واضحا مع التوجه العام لزيادة العبء الضريبي، ففي الوقت الذي يُقترح فيه خصم الهبات الممنوحة للشركات الرياضية، في حدود 10 % من الربح الخاضع للضريبة وبحد أقصى خمسة ملايين درهم، وهو إجراء محمود لتعزيز الدعم المالي، تأتي الزيادة في نسبة الضريبة على الدخل لتُفقد هذه التحفيزات جزءً كبيرا من فعاليتها، لكون تعقيد القوانين الجبائية وتعديلها المتكرر قد يُربك المستثمرين ويجعل البيئة الرياضية أقل استقرارا وأكثر تحديا للأندية التي تسعى إلى التطور.

ويطرح السؤال الأهم حول ما إذا كانت هذه السياسات الضريبية ستدفع عجلة الاحتراف أم ستُكبلها، في ظل رؤية ملكية طموحة تهدف إلى الارتقاء بالرياضة، فبينما يُشيد الجميع بالرؤية الملكية التي تنهض بقطاع كرة القدم، فإن تطبيق تدابير جبائية تخفض من التحفيزات تدريجيا، يمكن أن يقلل من زخم هذا التطور، فالقطاع الرياضي، خاصة كرة القدم، ما زال في حاجة ماسة للدعم الحكومي الشامل لترسيخ أسس الاحتراف والاستدامة المالية، بدلا من سياسات قد تعيق نموه وتقلل من قدرته على تحقيق تطلعات الجماهير وخدمة الأهداف الوطنية للرياضة.

تحليل إخباري

رسالة محمد السادس لـ«جيل زد»

ثورة الملك والشباب

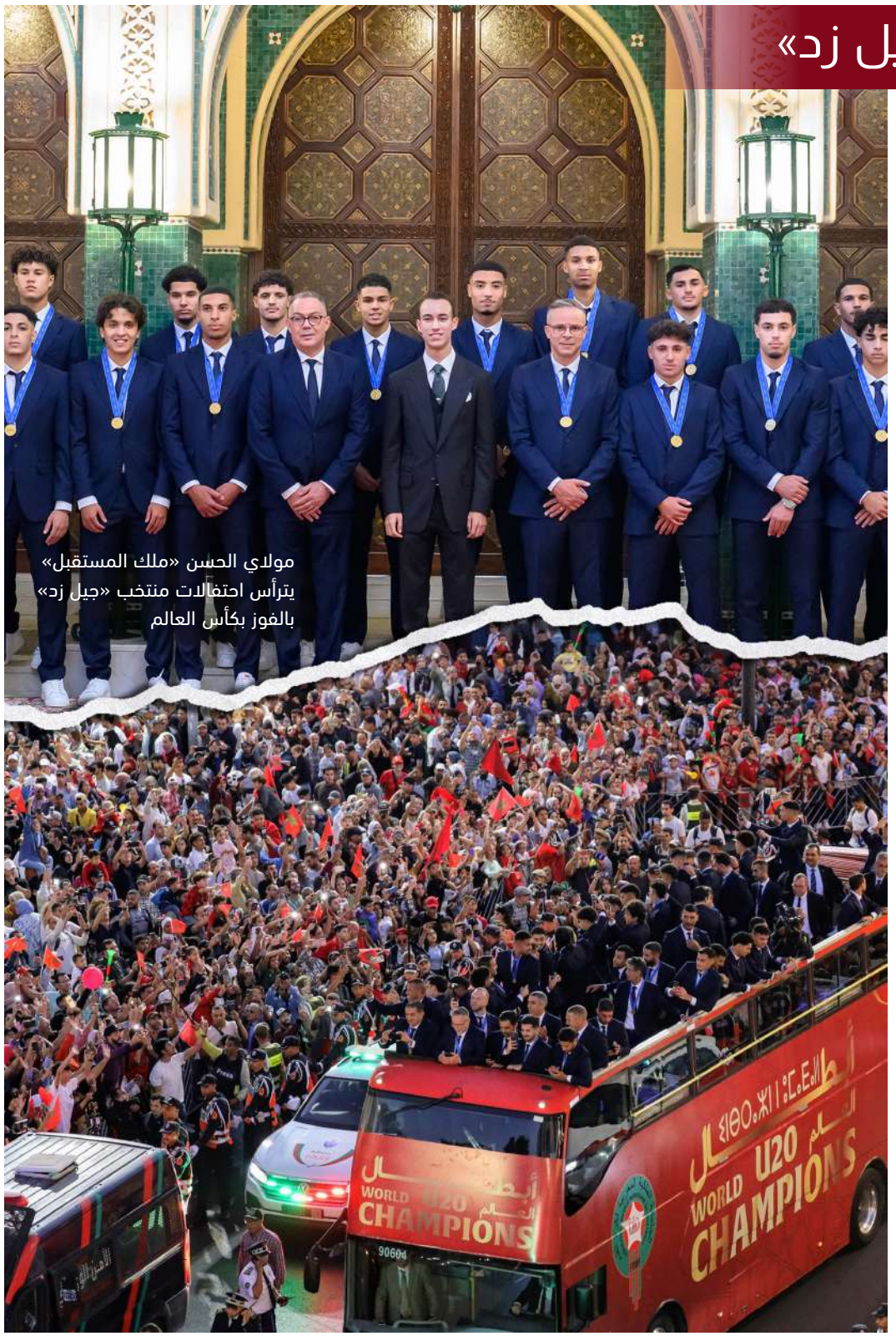

مولاي الحسن «ملك المستقبل» يترأس احتفالات منتخب «جيل زد» بالفوز بكأس العالم

نجح منتخب «جيل زد» الذي فاز يوم الأحد الماضي بنهاية كأس العالم للشبان، على فريق الأرجنتين، في جعل العالم ينتبه من جديد إلى بلد صاعد بقوة هو المغرب(..)، كما أن فوز المنتخب بهذا اللقب كان كفيلا بـ«دفن» الاحتجاجات المنسوبة لنفس الجيل(..)، بعد خروج المواطنين للشوارع من أجل الاحتفال وليس من أجل الاحتجاج، ذلك أن فرحة كرة القدم تفوق كل التوقعات، بل إن الصحافة العالمية بقيت مشدوهة أمام إنجازات هذا المنتخب، وأمام هذا الشارع الذي يحتفل تارة ويحتج تارة أخرى، وحتى صور القوات العمومية التي ظهرت وهي تمنع بعض المحتجين من الاحتجاج، غطت عليها صور رجال الأمن والقوات العمومية وهم يحتفلون في الشوارع إلى جانب المحتفلين..

إعداد **سعيد الريحاني**

من الشارع إلى القصر الملكي، احتشدت الجماهير لاستقبال أبطال العالم، والمفاجأة كانت هي تكليف الملك محمد السادس لابنه ولي العهد بترأس حفل استقبال المنتخب الوطني للشبان، ليظهر في الصورة ملك المستقبل وجيل المستقبل، وكأنهما ثورة للملك والشباب(..)، وقد كانت الفرحة فرحتان، فرحة بالكأس وفرحة بتخصيص أكبر ميزانية للصحة والتعليم، وهما المطلبان الأساسيان لـ«جيل الشباب»، فالمعركة اليوم وفي المستقبل هي معركة بناء الإنسان المغربي الجديد(..).

في المغرب، هناك شباب احتجوا وطالبوا بالصحة والتعليم، ثم دخلوا لبيوتهم آمنين، باستثناء من تورطوا في أحداث الشغب والتخريب(..)، وفي نفس البلد أيضا، وخلال نفس الأيام، خرج آلاف المتظاهرين في مختلف المدن المغربية للاحتفال بنجاح المنتخب المغربي في تحقيق الفوز بكأس العالم، عقب ليلة بيضاء(..)، وفي نفس التوقيت تقريبا، يترأس الملك محمد السادس، وإلى جانبه ولي العهد مولاي الحسن، حفل تدشين المركب الصناعي الجديد لمحركات الطائرات التابع لمجموعة «سافران» الفرنسية، والذي أقيم في النواصر، وهو المشروع الذي يمثل ((جزء من الرؤية الملكية لتطوير الصناعة الوطنية، من خلال نقل التكنولوجيا المتقدمة، وتأهيل الكفاءات المغربية، وإدماج المملكة في سلاسل الإنتاج العالمية، لتصبح ضمن الدول القليلة القادرة على تصنيع وتجميع محركات الطائرات، إلى جانب الولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا والصين وبولندا))..

وقبلها أعلنت إدارة الدفاع الوطني ووزارة الدفاع الهندية، وكذا شركة «تاتا أدفنسد سيستمز ليميتد» TATA Advanced Systems Limited، عن تدشين مصنع «تاتا أدفنسد سيستمز-المغرب» (TASM)، في برشيد، بتوجيهات ملكية، وهو ما سيمكن من إنتاج المركبات المدرعة القتالية WhAP 8×8 لفائدة القوات المسلحة الملكية، وكذلك للأسواق الدولية ذات فرص النمو العالية..

هكذا إذن، يتحرك المغرب من أجل السلام، ومن أجل التنمية، ومن أجل الحرب في نفس الوقت(..)، وكل التحركات التي تحاكي تطلعات «جيل زد»، تعطي فكرة عن ذلك المغرب الذي سيقوده مولاي الحسن مستقبلا (الحسن الثالث)، بعد عمر مديد لوالده الملك محمد السادس، وكما هي عادة الملوك، فإن التجاوب مع المطالب الشعبية في دولة يفترض أن تنتقل إلى منطق المؤسسات(..)، لا يكون برد الفعل(..)، لذلك جاءت إشارة التفاعل الملكي مع احتجاجات الشباب في خطاب افتتاح السنة التشريعية الأخيرة في البرلمان، وهو الخطاب الذي فهم منه توجيه للجميع نحو ضرورة التغيير عبر صناديق الاقتراع(..)، قبل أن تأتي الإشارة الكبرى، يوم الأحد الماضي، بعد عقد مجلس وزاري حاسم تضمن توجيهات صارمة فيما يخص قانون المالية، وتغييرا استراتيجيا في ميزانية المغرب، حيث تم رفع ميزانية الصحة والتعليم بشكل غير مسبوق إلى رقم مهول تداولته الصحافة العالمية بشكل كثيف، وهو 15 مليار دولار(..).

دون كثرة كلام.. تضمن المجلس الوزاري إشارات سياسية للشباب، وهو ما تؤكده المصادقة على مشروعي قانونين تنظيميين يتعلقان بمجلس النواب وبالأحزاب السياسية، حيث حرص المجلس الوزاري على؛ ((تحفيز الشباب الذين لا تفوق أعمارهم

تحليل إخباري

35 سنة، على ولوج الحقل السياسي، ويتوخى هذا المشروع مراجعة شروط ترشحهم وتبسيطها، سواء في إطار التزكية الحزبية أو بدونها، وإقرار تحفيزات مالية مهمة لمساعدتهم على تحمل مصاريف الحملة الانتخابية، من خلال منحهم دعما ماليا يغطي 75 % من مصاريف حملاتهم الانتخابية))، حسب بلاغ للديوان الملكي، علما أن الشق السياسي من اجتماع المجلس الوزاري، حرص على التأكيد على أن ((مشروع القانون التنظيمي المتعلق بمجلس النواب، يهدف إلى تخليق الاستحقاقات التشريعية المقبلة وضمان سلامتها، وإفراز نخب تحظى بالشرعية والثقة، وذلك من خلال تحصين الولوج إلى المؤسسة النيابية في وجه كل من صدرت في حقه أحكام يترتب عليها فقدان الأهلية الانتخابية، واعتماد الحزم اللازم لاستبعاد كل من تم ضبطه في حالة التلبس بارتكاب أي جريمة تمس بسلامة العمليات الانتخابية، علاوة على تشديد العقوبات المقررة لردع كل المحاولات التي قد تستهدف سلامة العمليات الانتخابية في جميع أطوارها.. وفيما يخص مشروع القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية، فيهدف بالأساس إلى تطوير الإطار القانوني المنظم لها، ووضع القواعد المساعدة لتعزيز مشاركة النساء والشباب في عملية تأسيس الأحزاب، وكذا تحسين حكامتها، وضبط ماليتها وحساباتها، في أفق تأهيل العمل الحزبي ببلادنا، ليواكب التطورات المتسارعة التي يشهدها المجتمع المغربي)).

خلاصة القول: إن المجلس الوزاري فرض إصلاحات سياسية، وفرض تأهيل الحقل الحزبي لمواكبة التغيرات المجتمعية(..)، كما أن مشروع قانون المالية كما أشر عليه المجلس الوزاري، تفاعل بشكل أو بآخر مع مطالب «جيل زد»، الذي ساهمت نتائجه، سواء في كرة القدم أو في الصحة والتعليم، على رسم معالم مغرب المستقبل، مغرب الحسن الثالث(..)، وهو ما تؤكده الأولويات الأربع التي تضمنها مشروع قانون المالية لسنة 2026، وهي:

- أولا: توطيد المكتسبات الاقتصادية لتعزيز مكانة بلادنا ضمن الدول الصاعدة: من خلال تحفيز الاستثمارات الخاصة، سواء منها الوطنية أو الأجنبية، والإسراع بالتنزيل الفعال لميثاق الاستثمار، وتفعيل عرض المغرب للهيدروجين الأخضر، والتحسين المستمر لجاذبية مناخ الأعمال، وتقوية الشراكة المبتكرة بين القطاعين العام والخاص، إضافة إلى تنويع مصادر تمويل الاقتصاد. وسيتم إيلاء عناية خاصة للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، التي تُعتبر من أهم مصادر التشغيل في النسيج الإنتاجي الوطني، لا سيما عبر تفعيل آلية جديدة للمساعدة التقنية، والدعم المالي لاستثماراتها، لفائدة إحداث مناصب الشغل وتحقيق العدالة المجالية. وفي نفس الإطار، سيتم تكثيف الجهود لإدماج الشباب والنساء في عالم الشغل، وكذا لتقليص أثار الجفاف على التشغيل بالمجال القروي، بالإضافة إلى مواصلة برنامج دعم مربي الماشية وإعادة تشكيل القطيع الوطني؛

- ثانيا: إطلاق الجيل الجديد من برامج التنمية المجالية المندمجة: من خلال التركيز على ترصيد الخصوصيات المحلية، وتعزيز الجهوية المتقدمة، وعلى مبدأ التضامن بين المجالات الترابية، وسيتم إعدادها بناء على تشاور موسع مع مختلف الفاعلين المعنيين على المستوى الترابي، مع

شرطي يحتفل مع المواطنين بمناسبة فوز المنتخب المغربي للشبان بكأس العالم

في المغرب، هناك شباب احتجوا وطالبوا بالصحة والتعليم، ثم دخلوا لبيوتهم آمنين، باستثناء من تورطوا في أحداث الشغب والتخريب(..)، **وفي نفس البلد أيضا، وخلال نفس الأيام، خرج آلاف المتظاهرين في مختلف المدن المغربية للاحتفال بنجاح المنتخب المغربي في تحقيق الفوز بكأس العالم، عقب ليلة بيضاء(..)**

هكذا إذن، يتحرك المغرب من أجل السلام، ومن أجل التنمية، ومن أجل الحرب في نفس الوقت(..)، **وكل التحركات التي تحاكي تطلعات «جيل زد»، تعطي فكرة عن ذلك المغرب الذي سيقوده مولاي الحسن مستقبلا (الحسن الثالث)، بعد عمر مديد لوالده الملك محمد السادس، وكما هي عادة الملوك، فإن التجاوب مع المطالب الشعبية في دولة يفترض أن تنتقل إلى منطق المؤسسات(..)، لا يكون برد الفعل(..)**، لذلك جاءت إشارة التفاعل الملكي مع احتجاجات الشباب في خطاب افتتاح السنة التشريعية الأخيرة في البرلمان، وهو الخطاب الذي فهم منه توجيه للجميع نحو ضرورة التغيير عبر صناديق الاقتراع(..)، **قبل أن تأتي الإشارة الكبرى، يوم الأحد الماضي، بعد عقد مجلس وزاري حاسم تضمن توجيهات صارمة فيما يخص قانون المالية، وتغييرا استراتيجيا في ميزانية المغرب، حيث تم رفع ميزانية الصحة والتعليم بشكل غير مسبوق إلى رقم مهول تداولته الصحافة العالمية بشكل كثيف، وهو 15 مليار دولار(..).**

تحليل إخباري

إعطاء الأولوية لإحداث مناصب الشغل للشباب، والدعم الفعلي لقطاعات التربية والتعليم، والصحة، إضافة إلى التأهيل المجالي.. وسيتم إعطاء عناية خاصة في هذا الإطار للمناطق الأكثر هشاشة، خاصة مناطق الجبال والواحات، وللتنمية المستدامة للسواحل الوطنية، وكذا لتوسيع نطاق البرنامج الوطني لتنمية المراكز القروية الصاعدة..

ومن جهة أخرى، وتنفيذا للتوجيهات الملكية السامية، سيتم التركيز خلال سنة 2026، على تعزيز المجهود الميزانياتي المخصص لقطاعي الصحة والتربية الوطنية، ليصل إلى غلاف مالي إجمالي يقدر بـ 140 مليار درهم، بالإضافة إلى إحداث أزيد من 27.000 منصب مالي لفائدة القطاعين. وهكذا، وبالنسبة لقطاع الصحة، سيتم التركيز على تحسين العرض الخاص بالبنيات التحتية الصحية، وذلك من خلال افتتاح المركزين الاستشفائيين الجامعيين بكل من أكادير والعيون، واستكمال أشغال بناء وتجهيز المركز الاستشفائي ابن سيناء بالرباط، ومواصلة أشغال بناء المراكز الاستشفائية الجامعية بكل من بني ملال وكلميم والراشيدية، إضافة إلى إطلاق عملية تأهيل وتحديث 90 مستشفى؛

- ثالثا: مواصلة توطيد أسس الدولة الاجتماعية: من خلال مواصلة تنزيل الورش الملكي لتعميم الحماية الاجتماعية، ومواصلة تفعيل برنامج الدعم الاجتماعي المباشر لفائدة 4 ملايين أسرة، مع الرفع من القيمة الشهرية لإعانات الأطفال بمبالغ تتراوح بين 50 و100 درهم لكل طفل من الأطفال الثلاثة الأوائل، مع تفعيل الإعانة الخاصة بالأطفال اليتامى والأطفال المهملين نزلاء مؤسسات الرعاية الاجتماعية؛

- رابعا: مواصلة الإصلاحات الهيكلية الكبرى والحفاظ على توازنات المالية العمومية: لاسيما من خلال إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية، الذي يجسد تحولا عميقا في نموذج حكامة السياسات العمومية، ويتجه بشكل أكبر نحو المساءلة وتحقيق النتائج، إضافة إلى تكريس الالتقائية والتوطين المجالي لتدبير هذه السياسات.. كما سيتم الحرص على التسريع بإصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية، من خلال مواصلة إعادة هيكلة المحفظة العمومية، وتحسين مردوديتها، إضافة إلى تعزيز نجاعة استثماراتها، وفق منظور للتوزيع المجالي المتوازن، إضافة إلى مواصلة إصلاح المنظومة

القوة الناعمة.. جماهير أمريكا اللاتينية تشجع المنتخب المغربي

بين المشاريع السياسية والمشاريع التنموية التي تهم مستقبل دولة صاعدة بقوة، وبين مجتمع متحرك(..)، تحتل كرة القدم مكانة متميزة في الإشعاع الوطني هذه الأيام، وتقدم خدمة غير مسبوقة للمغرب.. **من كان يتصور أن تتحالف كل شعوب ودول أمريكا اللاتينية لمساندة المنتخب الوطني ضد الأرجنتين؟ أليس هذا الأمر نجاحا دبلوماسيا؟ ماذا لو أصبحت كرة القدم قاطرة للتنمية في إطار ما يعرف بـ «اقتصاديات كرة القدم»، حيث أن ما يخسره المغرب اليوم من ملايير سيجني أضعافه مستقبلا ؟**

القضائية وتحديثها، بهدف تقريب العدالة من المواطن، وتعزيز جاذبية مناخ الأعمال)) (المصدر: بلاغ الديوان الملكي).

بين المشاريع السياسية والمشاريع التنموية التي تهم مستقبل دولة صاعدة بقوة، وبين مجتمع متحرك(..)، تحتل كرة القدم مكانة متميزة في الإشعاع الوطني هذه الأيام، وتقدم خدمة غير مسبوقة للمغرب.. من كان يتصور أن تتحالف كل شعوب ودول أمريكا اللاتينية لمساندة المنتخب الوطني ضد الأرجنتين؟ أليس هذا الأمر نجاحا دبلوماسيا؟ ماذا لو أصبحت كرة القدم قاطرة للتنمية في إطار ما يعرف بـ«اقتصاديات كرة القدم»، حيث أن ما يخسره المغرب اليوم من ملايير سيجني أضعافه مستقبلا ؟

إن ظاهرة «الاقتصادات الكروية» معروفة عالميا، وتدعو إلى التأمل، ذلك أن ((كرة القدم لم تعد مجرد لعبة ترفيهية تُمارس على المستطيل الأخضر، بل أصبحت صناعة كبرى تدرّ المليارات وتعزز صورة الدول ومكانتها في العالم؛ ففوز الفريق الوطني المغربي للشباب ليس إنجازا رياضيا عابرا.. لقد جعل هذا الإنجاز التاريخي من المغرب موضوعا عالميا في محركات البحث ووسائل الإعلام، حيث أصبحت كلمة المغرب من أكثر الكلمات تداولا على «غوغل» في تلك الفترة، دلالة على حجم الإشعاع الذي تحقق للمملكة بفضل الرياضة.. وتشير تقارير البنك الدولي إلى أن كرة القدم تساهم بما يقارب 2 في المائة من الناتج الداخلي الخام في الدول التي جعلت منها صناعة حقيقية.. ففي إنجلترا مثلا، تدر صناعة كرة القدم أكثر من 11 مليار جنيه إسترليني سنويا وتخلق فرص عمل في الإعلام والسياحة والتسويق، أما في إسبانيا، فإن كرة القدم تمثل حوالي 1.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بفضل أندية مثل ريال مدريد وبرشلونة، والتي أصبحت علامات تجارية عالمية، وفي ألمانيا، تجاوزت المداخيل الكروية ثمانية ملايير يورو سنويا بفضل التنظيم والكفاءة في التكوين، فيما تحولت البرازيل إلى أكبر مصدر للمواهب الكروية في العالم بأكثر من عشرين ألف لاعب محترف خارج البلاد يدرون عملة صعبة على الاقتصاد الوطني، كما تعد فرنسا نموذجا في استثمار الأكاديميات الرياضية لتكوين لاعبين كبار مثل مبابي وبنزيما، وهو ما جعل كرة القدم فيها قطاعا اقتصاديا قائما بذاته)) (المصدر: مقال للباحث والمؤرخ عبد الله بوصوف).

تقرير

لا يا التهراوي..

معطيات تكذب رواية وزير الصحة حول الحق في الولوج للعلاج

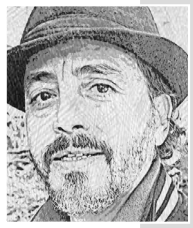

مصطفى السباعي

ردا على مطلب «جيل Z» المتعلق بتجويد خدمات التطبيب والعلاج، قال وزير الصحة والحماية الاجتماعية، أنه «لا يوجد حل يمكنه معالجة الخصاص في الموارد البشرية داخل المنظومة الصحية الوطنية دفعة واحدة»، مشددا على «الحاجة المستمرة لسد هذا الخصاص في مختلف التخصصات الطبية، وذلك من خلال رؤية تتمثل في إحداث المعاهد والكليات الجديدة، وتوسيع العرض التكويني».

صراحة، استفزني هذا الرد.. فمن الغرابة بمكان أن يقول وزير بأنه ليس هناك حل لمعضلة صعوبة ولوج المواطنين لخدمات العلاج والتطبيب، رغم أن الحكومة نفسها فتحت المجال على مصراعيه لمنتجي العلاجات في القطاع الخاص بحجة تسهيل الولوج إلى هذه العلاجات، إذ ألقت بالفئات الهشة في أحضان القطاع بتحويل المستفيدين من «الراميد» إلى «أمو-تضامن»، وهذا يعني توجيههم بالإكراه من القطاع الصحي العمومي إلى القطاع الصحي الخاص دون اتخاذ أي إجراء لحمايتهم من أي نوع من التعسف، وأستسمح سعادة الوزير القادم من عالم المال والأعمال، لأطرح عليه السؤال: كيف استطاع أرباب القطاع الصحي الخاص أن يحولوا قطاع الصحة من قطاع غير منتج إلى بقرة حلوب تدر الأرباح بالملايير، وفشلت الحكومة في ذلك ؟

فقد كشف أحد أعضاء مجلس النواب أمام الوزير التهراوي، يوم فاتح أكتوبر الجاري، بأن شركة خاصة مدرجة في البورصة تنشط في مجال تقديم العلاج، قد بلغت أرباحها خلال الستة أشهر الأولى من سنة 2025، ما يزيد عن 2 مليار درهم.. ترى من أين حصلت هذه الشركة على هذه الأموال؟ ومن وفر لها الموارد البشرية التي حققت لها هذه الأرباح ؟

الجواب بسيط، بالنسبة للسؤالين معا، فالموارد البشرية توفرها الدولة من مختلف الكليات والمعاهد التي تكون العاملين في مهن الصحة، عمومية كانت أو خاصة، أما الأرباح، فمن جيوب المغاربة بشكل مباشر وغير مباشر، فأما المباشر، فهو ما تحصله من جيوبهم في عين المكان، حيث كشف تحليل معدل الإنفاق على الخدمات الصحية على الصعيد الوطني (رأي مجلس المنافسة: ر/20/4)، أن حصة النفقات التي تتحملها الأسر تناهز 48.36 %، وهي نسبة بعيدة عن المتوسط العالمي المحدد في 25 % من قبل منظمة الصحة العالمية، وهو ما يشكل عبئا ثقيلا، خاصة على الفئات الهشة، وأما غير المباشر، فهو ما تحصله من صناديق التغطية الصحية بشقيها الأساسية والتكميلية، ونقصد هنا كلا من الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي والتعاضديات والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

بالأرقام، كشف الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي وحده، في تقريره السنوي برسم سنة 2024، أن مجموع الأداءات تجاوز مبلغ 7.600 ملايين درهم، في مقابل 7.400 ملايين درهم سنة 2023، بنسبة ارتفاع بلغت 3 %، استحوذ القطاع الخاص من الأداءات المدفوعة في إطار الثالث المؤدي على ما يزيد عن 2.900 مليون درهم، بنسبة تغيير بين سنة 2023 و2024 بلغت 9+ %، فيما تراجعت حصة القطاع الصحي العام بنسبة 2- %، بمبلغ إجمالي ينيف عن 320 مليون درهم فقط، فيما تراجعت حصة القطاع التعاضدي والأعمال الاجتماعية التابعة للصندوق من هذه الأداءات بـ 15- %، بمبلغ إجمالي ينيف عن 8 ملايين درهم.

وبهذا الخصوص، كشف مجلس المنافسة، في رأيه حول وضعية المنافسة داخل السوق الوطنية المقدمة من لدن المصحات للرعاية الطبية الخاصة والمؤسسات المماثلة لها (ر/2022/4)، أن المعطيات المتعلقة بأنشطة المصحات الخاصة والمؤسسات المماثلة لها، لا تزال غير معروفة، بسبب تقاعس الحكومة عن إحداث منظومة إعلامية صحية وطنية، المشار إليها في القانون رقم 34.09، الصادر سنة 2011، غير أنه أفاد بكون أرقام المعاملات الإجمالية المصرح بها، بالنسبة للمصحات البالغ عددها 83 والمتوفرة على معلومات بشأن رقم معاملاتها، يقدر حجمها بـ 1.171.555,004 درهم خلال سنة 2019.

وفيما يخص توزيع الأداءات في إطار العلاجات العادية، فقد أدى الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي والتعاضديات، مبلغ تعويضات يزيد عن 4.200 ملايين درهم، شكلت منها تعويضات الأدوية المكلفة وحدها، ما يقارب 500 مليون درهم، بزيادة بنسبة 7+ % بالمقارنة مع سنة 2023، وقد سبق للصندوق نفسه أن أنجز دراسة مقارنة حول أسعار الدواء بالمغرب، كشفت عن الفروق الشاسعة والشاسعة جدا بين أسعارها بالمغرب ونظيرتها في فرنسا وبلجيكا، كما كشف مجلس المنافسة عن اختلالات هيكلية وقانونية عميقة في السياسة الدوائية بالمغرب، وسرد العوامل التي تساهم في تدني مستوى استهلاك الأدوية من قبل المواطن المغربي، حيث يأتي في المقام الأول ضعف القدرة الشرائية الذي ينعكس على الميزانية المخصصة من قبل المواطن للخدمات الصحية، والمقدرة بحوالي 1500 درهم للفرد الواحد، تخصص 30 % منها لاقتناء الأدوية المتصدرة للنفقات الصحية، وتتسبب هذه الوضعية في إرغام المواطنين على تمويل نفقاتهم الصحية، ويأتي في المقام الثاني، نظام التغطية الصحية، الذي وإن كان قد ساهم في زيادة معدل استهلاك الأدوية منذ دخوله حيز التنفيذ سنة 2006، إلا أنه لا يغطي سوى 68.8 % من السكان على الصعيد الوطني، وبالرغم هذه التنبيهات وتنبيهات مؤسسات رسمية أخرى، واصلت الحكومة الإمعان في سياستها اللاشعبية واللاديمقراطية تجاه مختلف فئات المجتمع، وخاصة الطبقة الوسطى والفئات الهشة.. ولأجل الاستدراك وتحقيق التوازن بين القطاع العام والقطاع الخاص، ينبغي بناء شراكة طويلة المدى بين الطرفين، ولعل تحقيق هذه الشراكة يتطلب خطوتين أساسيتين، خطوة من كل جانب:

1) خطوة القطاع العام، تتمثل في الاهتمام الجاد والمسؤول بصحة المواطن من خلال تجهيز البنيات الصحية العمومية وفضاءات الاستقبال بالوسائل اللوجيستيكية والموارد البشرية الضرورية، وتغيير ثقافة تدبير المرفق العمومي بربط المسؤولية بالمحاسبة، والكف عن اعتبار قطاع الصحة قطاعا غير منتج، بحجة أن القطاع الخاص استطاع أن يجعل منه قطاعا مربحا بشكل مباشر، وبمنطق الرأسمالية نفسه، فإن طول مدة المرض يضيع على المشغل (عاما كان أو خاصا) عشرات الآلاف من ساعات العمل يهدرها المريض والمرافق له معا؛

2) خطوة القطاع الخاص، تتمثل في الالتزام بميثاق شرف بين جميع منتجي العلاج، يجعل علاج المريض فوق كل اعتبار، والكف عن اعتبار صحة المريض مجرد وسيلة للربح، بتغيير ثقافة وسلوك منتج العلاج الخاص تجاه المريض، (الامتناع كليا عن طلب الأداء المسبق سواء عبر شيكات الضمان أو غيره)؛

3) والخطوة الثالثة، هي بناء جسر بين القطاعين قوامه الثقة، بضمان الدولة عبر مؤسسات التأمين (حاليا كنوبس وسينسس) للأداء في حال تخلف أي مواطن عن الأداء البعدي لصالح منتج العلاج الخاص، لأن الدولة لديها من الوسائل والآليات والمؤسسات لاستخلاص هذه الأتعاب.

وفي هذا السياق، يجب:

- الإسراع بمراجعة التعريفة الوطنية المرجعية بتوافق بين الطرفين والانضباط لها من طرف منتجي العلاج الخواص؛
- تقوية دور هيئات التأمين التكميلي، وأقصد التعاضديات على وجه الخصوص، وتحرير مبادراتها في توسيع سلة العلاجات والخدمات على السواء، لتخفيف الحمل عن هيئات التأمين الأساسي الإجباري.

ولأجل المغرب والمغاربة، وليس لسواد عيون السيد الوزير، نقترح عليه الحل القادر، وبجرة قلم جريئة، أن يمكن المغاربة جميعا من الولوج العادل والمنصف للعلاج والتطبيب وعلى قدم المساواة: إعمال القانون، بإلزام جميع منتجي العلاجات بتنفيذ التعريفة الوطنية المرجعية؛ تحديد نسبة أرباح معقولة لأسعار الدواء، وباقي الخدمات الصحية (الفحص بالأشعة، التحاليل، الترويض...).

وذلك بتعاون بين وزارة الصحة والحماية الاجتماعية ووزارة الاقتصاد والمالية، عبر تكوين عدد من المراقبين من المفتشيات العامة للوزارتين، مهمتهم الفحص الدوري لمعاملات جميع المصحات والعيادات وكافة منتجي العلاجات، والتحقق من مدى التزامهم بتنفيذ التعريفة الوطنية المرجعية، والتحقيق الفوري بشأن تصريح أي مواطن بأنه أدى أكثر من التعريفة الوطنية المرجعية لدى مقدم علاجات ما، فمثل هذا الإجراء تشتغل به الحكومة فيما يتعلق بتحصيل مختلف الضرائب والرسوم.

وإذا توفرت الجرأة لدى الحكومة لتطبيق هكذا إجراء، فإنها ستضرب في آن واحد 36.828.330 عصفور (عدد سكان المغرب/إحصاء 2024) بوردة واحدة:

- ستحقق لجميع المواطنين المساواة أمام القانون؛
- ستمكن جميع المواطنين من الولوج العادل والمنصف للحق الدستوري في العلاج والعناية الصحية وعلى قدم المساواة؛
- ستخفف على صناديق التغطية الصحية حجم تكلفة تحمل التعويض عن خدمات العلاج والتطبيب، وتضمن لها التوازن المالي على المديين المتوسط والطويل؛
- ستمكن الدولة (إدارة الضرائب) من تحصيل جميع الضرائب والرسوم المتعلقة بمجال إنتاج وتقديم العلاجات، بكل شفافية.

وكل أزمة اجتماعية ليس للحكومة واسع النظر..

كواليس جهوية

ما يجري ويـــدور في المدن

الجديدة

اتهام عميد كلية بالشطط في استعمال السلطة ومطـالب بتـدخل رئـيس الجامـعة

الأسبوع

تعيش كلية الآداب والعلوم الإنسانية في الجديدة على صفيح ساخن، بسبب «التضييق على حق الإضراب والحريات النقابية، وحرمان الموظفين من ممارسة حقهم النضالي، عبر تكليف أشخاص من خارج هيئة الموظفين بتسجيل الطلبة»، وهو ما اعتبرته النقابة «خرقا قانونيا واضحا وتهديدا للمعطيات الشخصية للطلبة».

ورفضت النقابة تكليف مستخدمي شركات المناولة بأي مهام إدارية رسمية أو حساسة، لما يشكله ذلك من انتهاك لمبادئ السرية وحماية المعطيات الشخصية وفق القانون رقم 09-08، مستنكرة ما سمته «الشطط في استعمال السلطة» من قبل الإدارة عبر سحب المهام وتقليصها للمشاركين في الإضراب.

ونبهت النقابة إلى غياب التنزيل السليم للنظام الإداري واستمرار التداخل في الاختصاصات من طرف الكاتب العام، معبرة عن قلقها من اعترافه بتسجيل المكالمات الصوتية للموظفين، الذي يعد «سلوكا خطيرا يخالف الفصل 447-1 من القانون الجنائي ويهدد الخصوصية».

وحملت النقابة العميد كامل المسؤولية عما وصفته بـ«التسيير الانفرادي المبني على الولاءات والروابط العائلية»، مشيرة إلى «تراكم اختلالات إدارية وتدبيرية خطيرة أدت إلى بيئة عمل تسودها الفوضى وانعدام الثقة، مع تجاوزات غير مسبوقة وممارسات إقصائية تعرقل السير العادي للمؤسسة»، مطالبة رئيس جامعة شعيب الدكالي، بالتدخل الفوري لإيجاد حلول عملية تحفظ كرامة الموظفين وتضمن العدالة والإنصاف، مع وضع حد للممارسات «التصفوية» ضد العمل النقابي واستغلال التعويضات والتنقيط السنوي كآليات انتقامية.

مختصرات شمالية

عين على **الشمال**

إعداد: زهير **البوحاطي**

احتج العشرات من عمال مصنع للنسيج بطنجة أمام مقر ولاية الجهة، مطالبين بصرف مستحقاتهم المالية العالقة منذ أكثر من شهر، وسط ما وصفوه بـ«تجاهل تام» من إدارة المصنع، المملوك لمستثمر إسباني والمدار من طرف مدير مغربي، والذي يشهد توترا متزايدا بسبب تهرب الطرفين من مواجهة العمال وتقديم حلول واقعية لوضعهم المعيشي الصعب.

وقال المحتجون أن الإدارة سبق ووعدتهم بالعودة للعمل الأسبوع الماضي، لكنهم فوجئوا بمنعهم من دخول المصنع، حيث قيل لهم «طرقوا الباب»، في تصرف أثار استياءهم واعتبروه إهانة لهم بعد أسابيع من الانتظار.

قدم أحد البرلمانيين عن دائرة تطوان شكاية لدى النيابة العامة ضد أحد المدونين، بسبب تدوينة انتقد من خلالها فشل البرلمانيين عن إقليم تطوان في المساهمة في التنمية وتوفير فرص الشغل.

وقد لاقت هذه المتابعة استنكارا واسعا وحملة تضامن كبيرة مع المدون من طرف عدد من المواطنين والفاعلين المحليين، معتبرين الخطوة إسكاتا للأصوات المنتقدة لسياسة التلاعب بالصفقات، والتغاضي عن نهب رمال شاطئ أزلا، إضافة إلى ملفات أخرى مرتبطة بقطاعي النظافة والنقل داخل الإقليم.

تحولت عين سيدي طلحة بمدينة تطوان إلى وكر يجتمع فيه ذوو السوابق العدلية وعدد من المنحرفين الذين يتعاطون المخدرات ليل نهار، حيث يفرضون سيطرتهم على المكان من خلال غسل السيارات بطريقة عشوائية وبدون ترخيص من المصالح المختصة، مما يتسبب في تلويث الشوارع وتشويه المنظر العام، إضافة إلى تهديد المواطنين وفرض سلوكهم البلطجي عليهم.

ويطالب السكان السلطات المحلية والأمنية بالتدخل العاجل لوضع حد لهذه الظاهرة المقلقة.

ميزانية 2026.. التطوانيون يتساءلون هل هو إصلاح حقيقي أم مجرد مسرحية ؟

لا زالت البنية التحتية للعديد من الأحياء الشعبية بمدينة تطوان مهترئة، حيث تعود في جزء كبير منها لعهد الاستعمار الإسباني، كما هو الشأن بالنسبة للطرق الرئيسية والفرعية، خاصة بشارع المأمون وشارع تمسمان وعدد من الشوارع التابعة لقطاع الأزهر، حيث الحفر والتشققات تعرقل حركة السير وتضاعف من معاناة الساكنة، إضافة إلى تدهور الإنارة العمومية، بفعل الأعطاب المتكررة والأعمدة المتهالكة بأسلاك كهربائية عارية تشكل خطرا دائما على سلامة المواطنين، في مشهد يختزل حجم الإهمال الذي تعرفه هذه الأحياء.

وفي ظل تصاعد حدة الاحتجاجات على الأوضاع الصحية والمعيشية المتردية، اختارت الجماعة الترابية لتطوان أن تناقش مشروع ميزانية 2026، حيث رفعت اللجنة توصيتها بالتصويت على ميزانية محددة في 1.225.630.100 درهم، مع فائض تقديري يصل إلى 67.510.000 درهم، خصصته - حسب ما جاء في المشروع - للإصلاحات الكبرى وصيانة الأعمدة والأسلاك الكهربائية، وإنجاز الدراسات الطبوغرافية، وربط الأحياء بشبكات الماء والكهرباء، إضافة إلى سداد أصل الدين لدى صندوق التجهيز الجماعي، غير أن الواقع يكذب هذه الوعود جملة وتفصيلا، فالمواطنون يرون يوميا حجم الإهمال الذي يطال شوارعهم ومرافقهم، مما يجعلهم يفقدون الثقة في كل ما يروج حول مشاريع هي على الورق فقط، أما فيما يخص الماء والكهرباء، فإن تدبير هذا القطاع موكول منذ سنوات لـ«أمانديس»، التي تملك وحدها الحق في تزويد الساكنة بالخدمات الأساسية، بعد أن تنازلت الجماعة عن هذا الاختصاص.

هذا الوضع يطرح سؤالا عريضا لدى الشارع التطواني: هل نحن أمام محاولة جدية لإصلاح الأوضاع المتردية، أم أن الأمر لا يعدو أن يكون «مسرحية سياسية» جديدة هدفها تمرير ميزانية ستكون آخر أوراق هذا المجلس ؟

حي الديزة بمارتيل يعيش وضعا بيئيا كارثيا

يعيش حي الديزة بمدينة مارتيل على وقع وضع بيئي كارثي ينذر بعواقب خطيرة تمس صحة وسلامة الساكنة.. فقد تحول واد مارتيل، الذي يمر بجانب الحي، إلى مصدر تلوث خطير بعد أن أصبح مطرحا عشوائيا للنفايات المنزلية ومخلفات البناء، في ظل غياب أي تدخل فعال من السلطات المعنية.

ولم يتوقف الأمر عند حدود التلوث، بل تعداه إلى تفشي ظاهرة البناء العشوائي بمحاذاة الوادي، حيث أقدم بعض الأشخاص على الاستيلاء على مساحات من الأراضي المحيطة وتسييجها وبناء مساكن دون ترخيص، ما زاد من تعقيد الوضع البيئي والعمراني في الحي وأدى إلى تشويه المشهد العام.

ورغم النداءات المتكررة من جمعيات المجتمع المدني وساكنة الحي، التي طالبت بتدخل عاجل لتنظيف الوادي ووضع حد للبناء العشوائي، إلا أن الجهات المسؤولة تلتزم الصمت، تاركة الوضع يتفاقم يوما بعد يوم كما توثقه الصورة من جنبات الوادي والتي تعكس حجم الكارثة البيئية التي يعيشها الحي.

ويطالب السكان بتدخل عاجل من الجهات المعنية لإطلاق حملة تنظيف شاملة، ووضع مراقبة صارمة على عمليات البناء العشوائي، مع تهيئة وادي مارتيل وتحويله إلى فضاء بيئي آمن يليق بالمدينة السياحية ويحمي السكان من المخاطر المحدقة بهم.. فهل يتم فتح تحقيق لتحديد المسؤولين عن رمي الأزبال ومخلفات البناء في الوادي ومحاسبة المتورطين في الاعتداء على الملك العمومي، أم أن دار لقمان ستبقى على حالها، ويبقى وادي مارتيل شاهدا على الإهمال والتدبير العشوائي للشأن البيئي بالمدينة ؟

كواليس جهوية

مراكش

خلاف حول تصميم التهيئة يتحول إلى بلوكاج في مراكش

الأسبوع

برز اختلاف في الرؤى ووجهات النظر بين ولاية مراكش وجماعة سعادة، بخصوص تصميم التهيئة، الذي يعد مشروعا لرسم مستقبل الساكنة، لكنه لا يزال حبيس الرفوف الإدارية.

ويرى المجلس الجماعي أن مشروع التهيئة يعد بوابة للنهوض بالواقع العمراني للساكنة وخلق دينامية تنموية جديدة، لكن السلطات الولائية ترى أن هناك إشكاليات تحيط بالمشروع تتعلق بالتوسع العمراني غير المدروس، الذي قد يتحول إلى قنبلة ويزيد من تفاقم ظاهرة البناء العشوائي المتفشية في الجماعة منذ سنوات.

ويعرف ملف التهيئة صعوبات وتحديات مرتبطة بمختلف المصالح الإدارية، والتطابق مع المخطط الجهوي الترابي، ما يجعل المصادقة على تصميم التهيئة يحتاج وقتا طويلا يتطلب توافقا وتنسيقا بين الجماعة والولاية وبقية المؤسسات.

وأمام هذا الوضع، يخشى العديد من الفاعلين والمستثمرين من استمرار حالة الغموض في المنطقة، ما يؤدي إلى توقف مشاريعهم وتجميد استثماراتهم في هذه الجماعة، بالإضافة إلى تفاقم مشاكل التجزئات السكنية غير المهيكلة، ووضعية البنية التحتية والصرف الصحي وضعف الخدمات، ما يجعل حياة الناس مرتبطة بتنزيل المشروع.

الرباط

مسؤولية عمدة الرباط في قضية خروقات مصحة «أكديطال- أكدال»

الأسبوع

طرحت قضية خروقات التعمير التي سقطت فيها مصحة «أكديطال-أكدال» بالرباط، العديد من التساؤلات حول المسؤولين الحقيقيين المتورطين في هذه الواقعة، وصمت العمدة وعدم إصدار الجماعة ولا الولاية أي بيان في الموضوع.

وبالرغم من أن عمدة الرباط فتيحة المودني هي المسؤولة عن تفويض التعمير، والمكلفة بمنح الرخص وتتبع التصاميم عبر مراقبي الجماعة والشرطة الإدارية، إلا أنها لم تتدخل في القضية وفضلت الصمت وعدم إصدار أي بيان للرأي العام، رغم أن الجماعة اهتزت منذ أشهر على وقع اختلالات في التعمير جرت مسؤولين للمساءلة والتحقيق أمام القضاء.

فالمسؤولية مشتركة بين عمدة الجماعة والولاية بسبب غياب التتبع والمراقبة، أو التغاضي عن خروقات المصحة التي يبدو أنها فوق القانون بهذا الخرق، دون أن يتم تغريمها أو تطبيق القانون في حق إدارتها مثل ما يحصل للمواطنين في حال قيامهم بإصلاحات دون رخصة، حيث يتم توقيف الأشغال وفرض غرامة عليهم وإرسال محاضرهم إلى القضاء.

ويرى نبيل الشيخي، مستشار جماعي سابق، أن إغلاق مصحة «أكديطال» ليس مجرد قرار إداري، بل هي فضيحة تكشف عورة منظومة الرقابة والتتبع، وتطرح أسئلة مقلقة حول سيادة القانون ومبدأ المساواة، وقال: أن تبدأ منشأة صحية في استقبال المرضى وتقديم الخدمات منذ شهر يونيو الماضي دون أن تحوز شهادة المطابقة اللازمة، بل مع تغييرات جوهرية في تصميمها المرخص، فهذا لا يمكن أن يمر دون مساءلة حقيقية، متسائلا: أين كانت عين السلطة المحلية واللجنة المختلطة طيلة الثلاثة أشهر؟ كيف تغفو أجهزة الرقابة، التي لا يهدأ لها بال أمام مسمار يدقه مواطن بسيط في بيته، عن مصحة تشتغل في قلب العاصمة على مرأى ومسمع الجميع؟ مشددا على ضرورة تحديد المسؤوليات بدقة من أصغر موظف إلى أكبر مسؤول في سلسلة الترخيص والمراقبة.

المودني

برشيد

هل يتم إحالة ملف الجماعة على القضاء ؟

الأسبوع

أثار قرار عامل إقليم برشيد بتوقيف رئيس الجماعة وأربعة من نوابه وثلاثة مستشارين، العديد من التساؤلات حول عرض قضية هؤلاء والمتعلقة باختلالات خطيرة في التسيير الإداري والمالي على القضاء.

وقام عامل الإقليم بتوقيف المسؤولين عن المجلس الجماعي ببرشيد بناء على المادة 64 من القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات، وعلى المعطيات التي توصل بها من قبل لجنة المفتشية العامة للإدارة الترابية التابعة لوزارة الداخلية، والتي وقفت على مجموعة من الاختلالات والتجاوزات.

وكشف تقرير المفتشية مجموعة من التجاوزات، تتعلق بتدبير ملفات التعمير والصفقات العمومية، والرخص التجارية والجبايات المحلية، وهو ما دفع السلطات إلى اتخاذ قرار التوقيف في انتظار إحالة الملف على المحكمة الإدارية بالدار البيضاء لعزل الرئيس طارق قديري ورفاقه.

ورحبت فعاليات محلية بمدينة برشيد بقرار عامل الإقليم بتوقيف أعضاء المجلس الجماعي ورئيسه، معتبرة أنها خطوة تؤكد تطبيق السلطات لمبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة والمراقبة في تدبير الشأن المحلي، وتتبع ما يجري ويدور داخل المجالس المنتخبة، مؤكدة على ضرورة إحالة ملف التجاوزات على النيابة العامة، من أجل فتح تحقيق قضائي في المعطيات والاختلالات التي حملها تقرير المفتشية الترابية، وداخل في إطار التصدي للفساد وتخليق الحياة السياسية وتعزيز النزاهة في تدبير الشأن المحلي، بما يضمن احترام القانون وخدمة مصالح المواطنين.

قديري

تلكس

أجل قاضي التحقيق بمحكمة الاستئناف بفاس الاستماع لرئيس سابق لجماعة مكناسة الشرقية المعروفة بـ«سبت بوقلال»، إلى شهر دجنبر القادم، بناء على شكاية تتعلق بـ«اختلاس وتبديد أموال عمومية واستغلال النفوذ».

وقرر القاضي تأخير الاستنطاق التفصيلي مع تمتيع رئيس المجلس الذي كان ينتمي لحزب الأحرار، رفقة مستشار آخر، بالسراح المؤقت، للتحقيق معهما في التهم المنسوبة إليهما.

سلا

حرمان سكان الرباط-سلا-تمارة من حافلات النقل الحضري

الأسبوع

مع تنظيم التظاهرات الرياضية في العاصمة الرباط، تصطدم ساكنة المدن المجاورة للعاصمة باختفاء حافلات النقل الحضري، مما يخلق أزمة خانقة في التنقل بين مدن الرباط وسلا وتمارة والضواحي.

ويعرف قطاع النقل الحضري في جهة الرباط أزمة كبيرة، بسبب تفكير المسؤولين في ملء الملاعب بالجماهير ونقلهم عبر الحافلات مجانا من مختلف المقاطعات والأحياء، دون استحضار مصير الموظفين والمستخدمين الذين يغادرون مقرات عملهم دون أن يجدوا حافلة تقلهم إلى مقار سكناهم، ما يطرح التساؤل: هل المسؤولون يفكرون فقط في الترفيه والرياضة وترك المواطنين في الشوارع من العصر حتى الليل بدون وسيلة نقل ؟

وفي هذا الإطار، وجهت نقابة الاتحاد المغربي للشغل مراسلة إلى الوالي، تؤكد على أهمية ضمان استمرارية خدمات النقل الحضري وتأمين تنقل المواطنين والزوار، خاصة مع اقتراب توافد الوفود الرياضية والجماهير على العاصمة الرباط بمناسبة التظاهرة القارية المقبلة، وقالت أن شركة «ألزا» تنهج سياسة الترهيب والتضييق على المستخدمين، عبر تسريح العمال تحت الضغط، في ظل إطلاق مخطط جديد يستهدف عمال المصالح التقنية والحراسة والمراقبة والإدارة، مضيفة أن الشركة ترفض فتح حوار اجتماعي جاد، إلى جانب تجاهلها للملف المطلبي وعدم إشراك مناديب الأجراء في القرارات المصيرية.

وأشارت إلى إجبار المستخدمين على العمل الليلي دون مراعاة للمعايير الصحية أو الأقدمية، وفرض مهام غير مهنية تتعلق بالبناء والصباغة وتركيب أعمدة التشوير، والتوقيع القسري على وثائق غامضة حول تكوينات لم يحضروها، ونهج سياسة داخلية دون شرح أو استشارة.

كواليس جهوية

أزيلال

مكتب نقابي ينبه إلى اختلالات الواقع التعليمي

الأسبوع

انتقد المكتب الإقليمي للنقابة الوطنية للتعليم بأزيلال، الواقع المتأزم لقطاع التعليم بالإقليم، والمتمثل في استمرار الاكتظاظ داخل الأقسام واعتماد الأقسام متعددة المستويات، والتأخر الحاصل في تزويد مؤسسات الريادة بالعدة التربوية.

وكشف المكتب النقابي عن معاناة التلاميذ المتفاقمة مع أزمة النقل المدرسي، حيث يتم حشرهم بالعشرات في سيارات تتجاوز حمولتها القانونية، مقابل نقص كبير في المنح المدرسية وضعف الطاقة الاستيعابية للداخليات ودور الطلبة والتي تعاني بدورها من مشاكل في التسيير والموارد المالية.

وأشار نفس المصدر إلى أن العديد من البنايات والوحدات المدرسية توجد في حالة مزرية، بسبب تأخر مشاريع بناء وإصلاح مؤسسات تعليمية، وغياب ربط العديد منها بشبكات الماء والكهرباء والأنترنيت، بالإضافة إلى انعدام المرافق الصحية والأسوار، إلى جانب الخصاص الكبير في الأطر الإدارية والتربوية من مديرين وحراس عامين وأعوان ومختصين وأساتذة في تخصصات عدة كالفلسفة والإنجليزية والعلوم والتربية البدنية..

براده

كما نبه المصدر ذاته، إلى التأخر الحاصل في تزويد مؤسسات الريادة بالعدة التربوية، متسائلا عن المستوى الدراسي المستهدف وعن أسباب تهميش دور الأستاذ واستثناء المدارس الخصوصية من هذا المشروع ؟

ورزازات

موظف يقاضي رئيس الجماعة بعد حرمان فتاة من العلاج

الأسبوع

قدم موظف بجماعة «ترميكت» شكاية إلى القضاء ضد رئيس جماعة ورزازات، بسبب تعرضه للسب والتشهير، على إثر تعرض فتاة لعضة كلب مصاب بداء السعار.

وكشف الموظف الجماعي أن القصة بدأت بعدما زارت فتاة رفقة والدها مركز حفظ الصحة بمدينة ورزازات، من أجل الحصول على حقنة مضادة للسعار، لكن المركز رفض منحها اللقاح لأنها لا تنتمي للمدينة وتنتمي لجماعة أخرى (ترميكت)، وبالرغم من محاولة تدخل الموظف لأجل تمكين البنت من العلاج، إلا أنه لم يجد تفاعلا إيجابيا، مما دفع والد الفتاة لنقلها إلى جماعة سكورة.

وأوضح الموظف المشتكي أنه كان حاضرا أثناء الواقعة، وحاول التدخل لضمان حصول المعنية على العلاج، غير أن جهوده لم تكلل بالنجاح رغم توفر اللقاح بمركز ورزازات، ما اضطر أسرتها إلى نقلها في اليوم الموالي إلى جماعة سكورة لتلقي الحقنة.

من جانبها، نفت جماعة ورزازات ما نشر حول المكتب المحلي لحفظ الصحة، موضحة أن خدمات المكتب الجماعي لحفظ الصحة مستمدة من فلسفة المجلس المبنية على إعطاء الأولوية لكل ما هو اجتماعي، مشيرة إلى أن آخر حقنة متوفرة لدى المكتب استفاد منها شخص من ذوي الاحتياجات الخاصة، ويقطن بدخيسة بجماعة ترميكت يوم 27 فبراير 2025.

عين على **الشرق**

إعداد: زجال **بلقاسم**

في ظل احتجاجات «جيل Z».. ساكنة عين الصفا بدون مستوصف فعال

بينما تتصاعد الأصوات المطالبة بتحسين الخدمات العمومية في ربوع المغرب، تعيش ساكنة جماعة عين الصفا بوجدة، التي ترزح تحت وطأة التهميش، واقعا صحيا مزريا يكشف عن خلل عميق في توفير الرعاية الأساسية، فالمستوصف الوحيد بالجماعة، يفتقر إلى طبيب مقيم بشكل دائم، ما يضاعف من معاناة سكان يضطرون لقطع مسافات طويلة بحثا عن العلاج.

وتزداد معاناة المرضى مع غياب الطبيب، الذي لا يتواجد سوى ليومين محددين في الأسبوع (الثلاثاء والخميس)، ليحول زيارة المستوصف إلى «عيد مرتقب» بالنسبة للمرضى، يتخلله غالبا سوء معاملة وإهمال للشكاوى، حسب شهادات بعض الساكنة، وما يزيد الطين بلة، افتقار المستوصف لأبسط الأدوية الأساسية والمعدات اللازمة للإسعافات الأولية، ما يجعله غير قادر على تقديم الدعم اللازم للحالات الطارئة، ويدفع بالمئات إلى تحمل عناء التنقل إلى وجدة بحثا عن رعاية صحية لائقة.

هذا الوضع الكارثي، الذي يتجاهله المنتخبون بشكل تام، يطرح تساؤلات جدية حول مسؤولية الجميع في تسيير شؤون الجماعة وتوفير الخدمات الأساسية للمواطنين، ولا سيما التطبيب؛ ففي زمن تتزايد فيه المطالب بالعدالة الاجتماعية والمجالية، يبقى صوت ساكنة عين الصفا حبيسا، ينتظر من يلتقطه ويوصله إلى آذان صاغية قادرة على تحويل المعاناة إلى بصيص أمل في مستقبل صحي أفضل.

بوعرورو يسير على خطى بعيوي

بعدما استبشرت ساكنة الجهة الشرقية خيرا في تلميذ عبد النبي بعيوي، محمد بوعرورو، بعد توليه رئاسة الجهة بشكل استثنائي، فوجئ متتبعو الشأن السياسي والاجتماعي بتتبع التلميذ النجيب للرئيس المعتقل على خلفية قضية «إسكوبار الصحراء»، لخطى سلفه في تدبير شؤون الجهة المنسية، إثر وقوعه في شبهة صفقة الأعوان العرضيين، وفق ما تم تداوله من داخل مجلس الجهة، مما دفع البعض لتبرير ذلك بكون الرئيس الحالي يستعد للانتخابات المقبلة بهذه الصفقات المشبوهة، حسب اعتقادهم.

وقد اعتبر مراقبون لشؤون المجلس أن رئيسه أصر على توظيف أعوان عرضيين، في خطوة مخالفة لتوجيهات سلطات الوصاية وملاحظات سابقة للمجلس الجهوي للحسابات، لكون هذا التوجه المثير للجدل، الذي يشبه إلى حد كبير ممارسات سابقة طالت جماعات ترابية أخرى،

بوعرورو

يضع بوعرورو في أول اختبار حقيقي لمدى التزامه بمبادئ الشفافية والحكامة الجيدة، لا سيما وأن وزير الداخلية حذره في وقت سابق من التهاون في الامتثال لما هو قانوني ويساير توجهات السلطات، أثناء تعيين الوالي السابق خطيب لهبيل.

وتداولت مصادر إعلامية، أن هذا القرار أثار حفيظة ممثلي الكتابة العامة للشؤون الجهوية خلال اجتماع لجنة الميزانية والبرمجة، لتعارضه بشكل مباشر مع تقارير المجلس الجهوي للحسابات، التي شددت على عدم قانونية تكليف الأعوان العرضيين بمهام إدارية، مؤكدة على توفر المجلس على الإمكانيات المالية والبشرية لتوظيف أطر نظامية، إلا أن الرئيس تمسك بمحاباة الأعوان العرضيين، حيث أدرج اعتمادا ماليا قدره 600 ألف درهم في ميزانية 2026 لتغطية نفقات هؤلاء الأعوان، وهو ما تمت المصادقة عليه في دورة أكتوبر العادية.

تجاوزات التعمير تشوه الناظور

يشهد قطاع التعمير بمدينة الناظور حالة من الجدل المتصاعد، على خلفية تداول معطيات تشير إلى منح رخص بناء «خارج الإطار القانوني»، مما أثار استياء واسعا في أوساط المواطنين وتساؤلات حادة حول مدى احترام معايير منح التراخيص للقوانين الجاري بها العمل.

وتكشف هذه التجاوزات عن خروقات واضحة في عدد من الأحياء، حيث تتداخل البنايات العلوية مع السفلية، ويتم الإخلال بمعايير التصفيف والبروز والتراجع المسموح به قانونيا، مما يهدد بتشويه النسيج العمراني للمدينة.

وتقول مصادر متتبعة، أن بعض هذه الرخص تُستغل لخلق استثناءات داخل النسيج العمراني، ما يمنح امتيازات لفئة محدودة ويُحدث فوضى تؤثر سلبا على الساكنة وتطعن في مبدأ تكافؤ الفرص والعدالة العمرانية، فعلى الرغم من التحركات التي باشرتها السلطات المحلية مؤخرا للحد من هذه الفوضى، فإن مؤشرات عديدة توحي بأن «جيوب المقاومة» ما تزال قائمة، وأن معايير غير قانونية ما تزال تتحكم في بعض قرارات الترخيص، الأمر الذي يطرح علامات استفهام حول نطاق الرقابة والمساءلة الفعالة.

ويؤكد مهتمون بالشأن المحلي على ضرورة تفعيل المساءلة القضائية وتحديد حدود حرية البناء بما ينسجم مع المصلحة العامة، خاصة في ظل ما يعتبره البعض «تغاضيا أو تراخيا» من بعض الجهات المسؤولة، مضيفين أن هذه الاختلالات تتطلب تدخلا حازما لضمان احترام القوانين المنظمة للتعمير وتصاميم التهيئة ودفاتر التحملات، والتي يفترض أن تخضع لها جميع المشاريع العمرانية.

وفي انتظار تصحيح هذا الخلل، يبقى المشهد العمراني بالناظور مهددا بمزيد من الفوضى والعشوائية، في وقت يطمح فيه المواطنون إلى العيش في مدينة تحترم معايير الجمال والنظام والعدالة في البناء، بعيدا عن منطق العبث الذي يطمس معالم التجزئات السكنية الحديثة ويهدد هوية المدينة.

كواليس صحراوية

تفعيل المزاد العلني على منتوجات السردين بميناء العيون يلهب المنافسة

عبد الله جداد. العيون

يشهد ميناء العيون منذ نهاية الأسبوع الماضي حركية غير مسبوقة بعد إدراج سمك السردين ضمن قائمة الأصناف المعروضة للمزاد العلني، في خطوة وصفت داخل الأوساط المهنية بـ«الرهان الأكبر»، لما تحمله من رهانات اقتصادية واجتماعية واسعة. وقد نجحت المصالح المعنية في تنفيذ هذا القرار رغم العراقيل التي رافقت تنزيله، ما أضفى حيوية جديدة على سوق السمك المحلي، وأعاد الأمل لمهنيي قطاع الصيد البحري.

وبهذا الخصوص، أعرب جواد بكار، الكاتب العام للكونفدرالية العامة لربابنة وبحارة الصيد الساحلي بالمغرب، عن تفاؤله وامتنانه للجهات الوصية بعد تفعيل المزاد العلني للسردين، معتبرا أن الخطوة جاءت استجابة لمطالب المهنيين والمستهلكين الذين اشتكوا من غلاء أسعار هذه المادة الأساسية وصعوبة الولوج إليها.

وقال بكار أن تفعيل هذا القرار ينسجم مع التوجهات الملكية الرامية إلى النهوض بالاقتصاد الأزرق، ودعم البحارة وتثمين المنتوجات البحرية، ودعا إلى تسريع رقمنة المزاد العلني على غرار ما هو معمول به في أسواق السمك الأبيض، وفتح باب المنافسة أمام مختلف فئات التجار، موضحا أن رقمنة المزاد ستساهم في توسيع قاعدة الاستفادة وتثمين منتوجات الصيد الساحلي، كما ستمكن من إدماج شباب المنطقة في القطاع البحري بشكل مباشر، وهو ما سينعكس إيجابا على الوضع الاقتصادي والاجتماعي للبحارة، وعلى مداخيل صناديق الدولة وجماعة المرسى.

ولا يزال ميناء العيون يعيش على وقع منافسة قوية بين الفاعلين في قطاع الصيد الساحلي، حيث عرفت الأسعار ارتفاعا تدريجيا خلال الأيام الأخيرة، في مؤشرات تعكس حيوية السوق وتزايد الطلب على المنتوجات البحرية المحلية.

تمديد ولاية «المينورسو»

العيون. الأسبوع

أصدر الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريس، تقريره السنوي حول الصحراء المغربية، والذي يوصي فيه مجلس الأمن الدولي بتمديد ولاية «المينورسو» لمدة 12 شهرا، إلى غاية 31 أكتوبر 2026.

وعلى غرار السنوات الماضية، يستعرض التقرير، الذي صدر رسميا يوم الأربعاء 22 أكتوبر 2025، على الموقع الإلكتروني للأمم المتحدة، المستجدات التي عرفتها قضية الصحراء المغربية على الصعيدين الميداني والدولي، كما يقدم لمحة عن تطور العملية السياسية منذ شهر أكتوبر الماضي وإلى غاية شتنبر 2025، وتناول أيضا الجوانب الأمنية المتعلقة بعمل البعثة الأممية في الصحراء، لا سيما أنشطتها المدنية والتحديات التي تواجهها في تنفيذ مهمتها.

من جانب آخر، تطرق هذا التقرير السنوي إلى قضية حقوق الإنسان، مبرزا الجهود التي يبذلها المغرب من أجل النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها في الصحراء، كما يشير إلى انتهاكات الحقوق والحريات الأساسية في مخيمات تندوف.

مؤتمر دولي يعتبر جهة الساقية الحمراء محورا للتكامل الأورو-متوسطي والإفريقي

الساقية الحمراء. الأسبوع

نوه والي جهة العيون الساقية الحمراء، عبد السلام بيكرات، بأهمية المؤتمر الدولي لإدارة سلاسل التوريد والتسويق، في دورته الثانية، وهو الحدث العلمي والاقتصادي الذي يعكس موقع الجهة كصلة وصل بين أوروبا وإفريقيا، مؤكدا أن العيون أصبحت اليوم نموذجا حيا للتنمية المندمجة والمستدامة، بفضل المشاريع المهيكلة والبنيات التحتية الحديثة التي وضعتها الدولة، وأضاف أن المقاربة التشاركية بين مختلف الفاعلين، من سلطات ومجالس منتخبة وقطاع خاص، تمثل أساس نجاح النموذج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية.

وبدوره، أشاد رئيس جهة العيون الساقية الحمراء، حمدي ولد الرشيد، بالدينامية التي تعرفها الجهة استعدادا للاحتفال بالذكرى الخمسين للمسيرة الخضراء، مؤكدا أن هذا الحدث الوطني يشكل لحظة رمزية لاستحضار المنجزات التنموية الكبرى التي عرفتها الأقاليم الجنوبية في ظل الرؤية الملكية السامية.

وجاء ذلك خلال الدورة الثانية للمؤتمر الدولي لإدارة سلاسل التوريد والتسويق، المنظم تحت شعار: «العيون الساقية الحمراء محور لوجستي وتجاري للتكامل الأورو-متوسطي والإفريقي واستقطاب الاستثمارات الدولية»، والذي احتضنته مكتبة محمد السادس الوسائطية الكبرى بمدينة العيون.

وأكد رئيس الجهة أن تنظيم هذا المؤتمر في كبرى حواضر الصحراء، يعكس مكانة العيون كمنصة اقتصادية صاعدة، وفرصة لتبادل الأفكار واستشراف المستقبل فيما يتعلق بتطوير الاقتصاد المحلي وتحقيق أثر مباشر على الساكنة، انسجاما مع التوجيهات الملكية الواردة في خطاب الذكرى الأربعين للمسيرة الخضراء سنة 2015.

واعتبر المتدخلون أن المبادرة الأطلسية التي أطلقها الملك محمد السادس ستفتح آفاقا جديدة للتعاون الاقتصادي جنوب-جنوب، وتعزز موقع المملكة كمحور اقتصادي قاري وإقليمي، قادر على استقطاب الاستثمارات ودعم التنمية في أكثر من 14 دولة إفريقية.

وأكد المشاركون في ختام أشغال المؤتمر، على ضرورة استثمار المكتسبات التي تحققت في جهة العيون الساقية الحمراء، ومواصلة تنزيل الرؤية الملكية الرامية إلى جعل الأقاليم الجنوبية نموذجا للتنمية المتكاملة ومصدر إشعاع اقتصادي قاري ودولي.

ولد الرشيد يتحرك دبلوماسيا من أجل الصحراء في جنيف

العيون. الأسبوع

أكدت اللقاءات المكثفة التي عقدها رئيس مجلس المستشارين، محمد ولد الرشيد، بجنيف، على هامش الدورة الـ 151 للجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي، مكانة المغرب المتقدمة في المحافل الدولية، والدور الحيوي الذي تضطلع به الدبلوماسية البرلمانية في الدفاع عن القضايا الوطنية وتعزيز التعاون جنوب-جنوب.

وقد شكل اللقاء الذي جمع ولد الرشيد مع رئيس مجلس النواب بجمهورية باراغواي، راوول لويس لاتوري، محطة بارزة في هذا الإطار، حيث جدد المسؤول الباراغوياني دعم بلاده «الراسخ والثابت» لسيادة المملكة المغربية على أقاليمها الجنوبية، منوها بالمبادرة المغربية للحكم الذاتي باعتبارها حلا «عادلا وذا مصداقية» للنزاع المفتعل حول الصحراء، كما سلمه بالمناسبة نسخة من القرار الذي اعتمده البرلمان الباراغوياني بالإجماع، والذي يعترف بسيادة المغرب على صحرائه ويدعم مقترح الحكم الذاتي.

من جهته، أشاد رئيس مجلس المستشارين بالموقف الواضح والشجاع لجمهورية باراغواي، مذكرا بمحطات دعمها المتواصلة للمغرب، من بينها سحب الاعتراف بالبوليساريو سنة 2014، وإعلان نيتها فتح قنصلية في الأقاليم الجنوبية للمغرب.

وفي سياق متصل، أجرى ولد الرشيد سلسلة من اللقاءات الثنائية مع عدد من رؤساء البرلمانات المشاركين في الاجتماع، من ضمنهم رئيسة الجمعية الوطنية لزامبيا، نيلي بوتيتي كاشومبا موتي، ورئيس الجمعية الوطنية بالإكوادور، نيلز أولسن.

وخلال هذه اللقاءات، تم التأكيد على عمق علاقات الصداقة والتعاون بين المغرب وهذه الدول، وسبل الارتقاء بالتعاون البرلماني وتبادل الخبرات في مجالات التعليم والفلاحة والتنمية المستدامة، إلى جانب التنسيق داخل المنتديات الدولية بما يخدم قضايا السلم والتعاون جنوب-جنوب.

اتحاد الصحفيين العرب يدعم مغربية الصحراء

العيون. الأسبوع

شهدت مدينة العيون، مؤخرا، حدثا عربيا بارزا تمثل في انعقاد اجتماع الأمانة العامة لاتحاد الصحفيين العرب، والذي اختتم بإصدار «بيان العيون» الذي وصفه المتتبعون بالتاريخي، نظرا لما حمله من مواقف واضحة وغير مسبوقة في دعم المملكة المغربية ووحدتها الترابية.

وأكد البيان، الصادر بالإجماع عن ممثلي الاتحادات والنقابات الصحفية العربية، تثمينهم الكبير للجهود التي تبذلها المملكة المغربية بقيادة الملك محمد السادس، من أجل إنهاء النزاع الإقليمي حول الصحراء المغربية في إطار الشرعية الدولية ومبادرة الحكم الذاتي التي وصفها البيان بـ«المبادرة الجادة والواقعية وذات المصداقية».

كما عبر الاتحاد عن تقديره للتنمية الشاملة التي تشهدها الأقاليم الجنوبية، مبرزا أن ما عاينه أعضاؤه خلال زيارتهم لمدينة العيون من بنية تحتية حديثة ومنجزات اقتصادية واجتماعية، يعكس الرؤية الملكية الهادفة إلى جعل الصحراء المغربية نموذجا تنمويا رائدا في إفريقيا والعالم العربي.

واعتبر البيان أن اللقاء في العيون يحمل رمزية قوية تؤكد المكانة التي أصبحت تحظى بها المدينة كفضاء للانفتاح والتعاون العربي، مشيدا بكرم الضيافة وحفاوة الاستقبال التي حظي بها الوفد العربي من طرف السلطات المحلية والمنتخبين وفعاليات المجتمع المدني والإعلام المحلي.

وأشار «بيان العيون» إلى أن اتحاد الصحفيين العرب يقف صفا واحدا إلى جانب المغرب في الدفاع عن سيادته ووحدته الترابية، مؤكدا أن قضية الصحراء هي قضية وطنية مصيرية للشعب المغربي بكامله، وأن الحل السياسي الواقعي والمستدام يمر عبر مبادرة الحكم الذاتي في إطار السيادة الوطنية المغربية.

من منطق التوافق والإجماع إلى تحكيم مسطرة الأقلية والأغلبية

بنعيسى **يوسفي**

من بين المفردات التي تسربت إلى الحقل السياسي المغربي وأصبحت قاعدة ثابتة وسلوكا واقعا يتم الاحتكام إليه في العديد من المناسبات والاستحقاقات السياسية، وتجد من يدافع عنها دفاعا مستميتا، هي مفردتا التوافق والإجماع، هذا في الوقت الذي يجب أن تبقيا مسطرة استثنائية قد يتم الاحتكام إليها في ظروف خاصة أو استثنائية، لكن للأسف في المنظومة السياسية المغربية تعطى لها الأولوية على حساب المساطر الأخرى التي تعرفها أو تمارسها كل الديمقراطيات العالمية المعروفة، وهذا في الواقع أكبر معرقل لتكريس البناء الديمقراطي الذي يسعى المغرب إلى تثبيت دعائمه الحقيقية منذ مدة دون أن يحقق في ذلك نتائج كبيرة إلى اليوم، ما يعني أنه لا زال هناك الكثير من العمل يجب القيام به في هذا الخصوص.

إن المسطرة الأساسية والأكثر وضوحا في أي ممارسة ديمقراطية حقيقية، التي يجب تحكيمها فيها، والتي يجب أن تحظى بالأولوية عوض التوافق والإجماع، هي مسطرة «الأقلية» و«الأغلبية»، وهي المسطرة العادية والناجعة التي يجب العمل بها في البرلمان، فـ«الأقلية» و«الأغلبية» مبدئان أساسيان لفرز سياسي واضح، يجعل الفرد أمام صورة سياسية واضحة تساعده على التمييز بشكل واقعي وملموس بين الأحزاب التي تتموقع في الأغلبية الحاكمة، والأخرى التي تتمترس ضمن الأقلية المعارضة، والقطع نهائيا مع منطق الإجماع، لأن هذا الأخير لا ينتمي لحقل الديمقراطية، ويفسد العملية السياسية برمتها، فوحده الحقل الديني هو المحكوم بمنطق الإجماع لا غير.

قد يبدو للبعض أن في المؤسسة التشريعية المغربية هناك أغلبية وهناك أقلية، ويلمسها كثيرا في خطابات الهيئات السياسية، لكن على أي أساس انبنت هذه الأغلبية وهذه الأقلية؟ هذا هو السؤال الجوهري، فمن المؤكد أنها لم تنبن على نتائج الانتخابات، بل بنيت على أساس توافقي بين هيئات أو أحزاب سياسية بعينها، وعلى تنسيق مسبق لا تحركه بالدرجة الأولى مصالح المواطنين والمجتمع بقدر ما تحركه هواجس أخرى، خاضعة لحسابات سياسية ضيقة، وهي قطع الطريق على أحزاب معينة لعدم المشاركة في الأغلبية أو التحالف الحكومي، وحتى حينما تتكون هذه الأغلبية الهشة وغير المتماسكة، لا تجد تناغما وانسجاما بين مكوناتها، فكل حزب يغني على ليلاه، ويريد كسب نقاط على حساب حزب مشارك معه في الأغلبية، وهذا ما يجعل هذه الأغلبية في كثير من الأحيان على شفير الانهيار في أكثر من مناسبة، والسبب الرئيسي يعود بالدرجة الأولى إلى التباعد الفكري والإيديولوجي الحاصل بين مكوناتها، وثانيا عدم استيعاب مفهوم الأغلبية بالشكل السليم الذي يعني تحمل المسؤولية المشتركة، والدفاع المشترك عن الإنجازات وتقاسم أثر وتبعات الإخفاقات والفشل، وهكذا دواليك، والحديث هنا لا ينطبق على الأغلبية الحالية وحسب، بل الأمر يكاد ينسحب على الأغلبيات السابقة التي استأثرت بالسلطة على مدار العقود الفارطة، حيث لا زال التاريخ شاهدا على كيف انفرط عقد الأغلبية في عهد حكومة بن كيران، حينما انسحب حزب الاستقلال من الحكومة ضاربا ميثاق الأغلبية بعرض الحائط.

> لا شك أنه حينما يتم الحديث عن التوافق، فالأمر في الحقيقة يتعلق بتوافقين: سري وعلني، **وكلاهما يحملان في طياتهما عوامل التأثير السلبي ليس على المشهد السياسي وحسب، بل حتى على المستوى الاقتصادي والاجتماعي..**

لا شك أنه حينما يتم الحديث عن التوافق فالأمر في الحقيقة يتعلق بتوافقين: سري وعلني، وكلاهما يحملان في طياتهما عوامل التأثير السلبي ليس على المشهد السياسي وحسب، بل حتى على المستوى الاقتصادي والاجتماعي.

فالعلني هو ذلك الذي يمكن أن يحدث في البرلمان بين الهيئات المنتخبة، وهذا التوافق على علاته أقل ضررا من السري، لأنه على الأقل يتيح إمكانية أنه حينما لا تكون متفقا مع ما تووفق عليه ، فعلى الأقل يتم الرضى والقبول به، على أساس أنه من الممكن أن يحقق 40 أو 50 في المائة مما يكون الطموح إليه، أما التوافق السري، والذي يبدو أن هناك مؤسسات كثيرة تشتغل به، فمن دون شك فيه إجهاز على العديد من حقوق المواطنين، فمثلا عندما تجتمع مجموعات بنكية مبنية على الأسهم العائلية، وتتوافق فيما بينها، ويتفقون على الكيفية التي سيسيرون بها أموالهم، فهذا حقهم، ولكن حينما يتم التوافق سريا على برامج اقتصادية تمس المجتمع، فالمفروض في هذه الحالة أن يكون التوافق علنيا، وهذا ما لا يتم في المغرب - للأسف - سياسيا واقتصاديا، مما ينم عن ضعف هذه المؤسسات، وغياب الجرأة والشفافية اللازمتين لتوضيح الأمور للمواطن المعني الأول بكل تلك السلوكات والممارسات.

وكما لا يخفى، فيبقى أهم توافق سري حدث في تاريخ المغرب السياسي الحديث بدون منازع، هو التوافق الذي أفرز حكومة التناوب مع نهاية تسعينات القرن الماضي بقيادة الراحل عبد الرحمان اليوسفي فبقدر ما اعتبره الكثير من المحللين السياسيين وبعض دارسي الأنثروبولوجيا السياسية، أنه تحول جوهري في الحركية والسيرورة السياسية المغربية، ونقطة مضيئة في مسار تصالح المؤسسة الملكية مع قوى المعارضة، وترسيخ مبدأ التناوب على السلطة بناء على ما تفرزه نتائج الاقتراع، إلا أنه في المقابل هناك نخبة من الباحثين والدارسين الذين أعابوا على ذلك التوافق سريته، مستشهدين في ذلك بكون التوافقات في الدول الديمقراطية تكون علنية، وتكون المسطرة واضحة ومحسومة لتحقيق ذلك، وبالتالي من الصعب القول في الحقل السياسي أنه ليس هناك توافقات سرية، أو أن ليس هنالك سياقات وظرفيات تفرض ذلك، إلا أن كلما يتعلق الأمر بتوافق يعني الشعب بأكمله ويمس مشاكله وقضاياه الحيوية، فيجب أن يكون التوافق علنيا، كما يتم اللجوء إلى مسطرة الديمقراطية التي تخول للشعب محاسبة المسؤولين على ما تم التوافق عليه.

اعتراف روسيا بالحكم الذاتي.. إرباك لخصوم المغرب

عبده **حقي**

لم يكن تصريح وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف مجرد جملة عابرة في مؤتمر صحفي، بل حدثا دبلوماسيا هزّ أركان الخطاب الجزائري المتكلس والمتحجر منذ خمسة عقود حول الصحراء المغربية، وفتح الباب أمام قراءة جديدة للموقف الروسي التقليدي الذي ظل يدعم ما يسمى بـ«تصفية الاستعمار».

فحين قال لافروف إن «مقترح الحكم الذاتي المغربي يمكن أن يكون جزءً من الحل»، دخل النزاع منعطفا حاسما يُكرّس انتقال موسكو من ضبابية الحياد إلى براغماتية المصالح، ومن الانغلاق الإيديولوجي الجامد إلى الانفتاح الواقعي على مقاربة المغرب.

منذ إعلان المبادرة المغربية للحكم الذاتي سنة 2007، استطاع المغرب تحويلها بفضل حنكة دبلوماسيته الرصينة، إلى قاعدة ثابتة في النقاش الأممي، محققا دعما متزايدا من القوى الكبرى: الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، إسبانيا، الدانمارك، وعدد متنام من الدول الإفريقية والعربية، خصوصا دول مجلس التعاون الخليجي، ومع تصريح لافروف الأخير، تبدو روسيا - التي تمثل وزنا جيو-سياسيا وعسكريا مؤثرا - أقرب من أي وقت مضى إلى الاعتراف الواقعي بوجاهة المقاربة المغربية.

فحين يقول لافروف «إن الحكم الذاتي قد يكون جزءً من الحل»، فإن ذلك يعني عمليا أن موسكو باتت تدرك استحالة تطبيق الأطروحة الانفصالية التي تتبناها الجزائر عبر صنيعتها جبهة البوليساريو، وأن الزمن الدولي لم يعد في صالح الشعارات البائدة عن «تقرير المصير» بمعناه الانفصالي.

في المقابل، تعامل الإعلام الجزائري مع تصريحات لافروف بارتباك واضح، محاولا التقليل من أهميتها أو تأويلها بما يحفظ ماء وجه نظامه العسكري.. فبينما رحّبت الصحافة المغربية بالموقف الروسي الجديد واعتبرته «اختراقا تاريخيا»، لجأت المنابر الجزائرية إلى خطاب دفاعي ينكر الواقع، والحقيقة أن هذا الارتباك يعكس المأزق الدبلوماسي للجزائر، إذ لم تعد تجد في الساحة الدولية من يساند أطروحتها الانفصالية سوى حلفاء محدودين ومستفيدين من ريع الغاز، بينما تتوسع خارطة الاعتراف بالمقترح المغربي يوما بعد آخر، وقد صارت الجزائر سجينة خطاب ماضوي يذكر بزمن الحرب الباردة، غير قادرة على مجاراة التحولات التي فرضها المغرب بنجاحه في ترسيخ التنمية والاستقرار في أقاليمه الجنوبية.

إن روسيا اليوم ليست هي روسيا الأمس.. وذلك لأن المعادلة الجيوسياسية، منذ اندلاع الحرب في أوكرانيا، دفعت موسكو إلى إعادة رسم خريطتها الدبلوماسية في إفريقيا والعالم العربي، وفي هذا السياق، يشكل المغرب شريكا اقتصاديا واعدا، إذ يحتل موقعا محوريا في شمال إفريقيا، ويعد من أبرز مستوردي الديزل الروسي، إضافة إلى انفتاحه على الصناعات الروسية، بما في ذلك التعاون العسكري والطاقي.

لهذا السبب، يبدو أن الكرملين يفضل اليوم خطابا متوازنا، لكنه عمليا يميل إلى الأطراف القادرة على توفير الاستقرار والمصالح الاقتصادية، وهو ما يجده في الرباط لا في الجزائر الغارقة في أزماتها الداخلية والسياسية، فالمغرب شريك براغماتي يملك رؤية واضحة، بينما لا تزال الجزائر رهينة لغة «الثورة» و«المظلومية».

منذ صدور قرارات مجلس الأمن الأخيرة، أصبح الحل السياسي الواقعي والمتوافق عليه هو المرجعية الأساسية لأي تسوية، والمبادرة المغربية للحكم الذاتي تنسجم تماما مع هذه المقاربة، وهو ما يجعلها الإطار الوحيد الذي يحظى بدعم متزايد داخل الأمم المتحدة.

أما الجزائر، التي كانت سابقا تحضر موائد الحوار الأممية، فقد انسحبت في السنوات الأخيرة محاولة تصوير نفسها كـ«طرف مراقب» رغم كونها الطرف الرئيسي في النزاع، وهذه المقاطعة عززت قناعة المجتمع الدولي بأن الجزائر هي العقبة الحقيقية أمام التسوية، وليست «الوسيط النزيه» كما تدّعيه.

المغرب من جهته يخوض معركته الدبلوماسية بثقة نابعة من قوة الجبهة الداخلية، فإجماع الشعب المغربي - بمختلف مكوناته السياسية والمدنية - حول قضية الصحراء هو ما يمنح الدولة قوتها ومصداقيتها، وكما قال أحد الدبلوماسيين المغاربة: «سنربح معركة الصحراء بالتنمية، والديمقراطية، وعدالة قضيتنا».

فعلى الأرض، تتقدم مشاريع البنية التحتية، والطاقات المتجددة، والاستثمارات الدولية في العيون والداخلة والسمارة.. بينما تزداد القنصليات الأجنبية في الجنوب، في دلالة واضحة على الاعتراف العملي بالسيادة المغربية.

وفي النهاية، يبقى الحكم الذاتي هو الحل الواقعي، العادل، والمستدام، الذي يجمع بين السيادة الوطنية المغربية وحقوق الساكنة الصحراوية في إطار الوحدة الترابية للمملكة، وهو ما بدأ العالم، من واشنطن إلى موسكو، يدركه جيدا.

موسم جني الثمار

المختار **العلوي**

إن محاولة استجلاء وفهم واستنتاج خيوط المعادلة التي جاءت في الخطاب الملكي الأخير، وباقي الخطب الملكية النموذجية المتميزة التوجيهية، يتطلب منا الوقوف على المنجزات الملكية والعمل الميداني الدؤوب لجلالته على أرض الواقع داخل المغرب العميق الصاعد ومبادراته الشجاعة والمباركة، التي تسبق العمل الحكومي وتنسجم مع طموحات وآمال الشعب، وكثيرا ما نلمس ذلك متجليا حتى خارج المغرب حينما نقف على أياديه البيضاء ومواقفه ومبادراته الفريدة والمفيدة في العمل الإفريقي والعربي والدولي.

وفي هذا السياق، يمكن أن نجزم بأن الملك يعمل أكثر مما يتكلم، وعندما يتكلم يخاطبنا ويخاطب الجميع بالحكمة والرزانة والموضوعية والمسؤولية التي تدعو إلى العمل والتنمية والكرامة والحوار في ظل العمل المؤسساتي المشترك للجميع، إضافة إلى إبداع والتحام الشعب وحبه لملكه وسعيه إلى مواكبة النهج الملكي السديد والاختيار الديمقراطي السليم، لذلك لا يريد الشعب ومعه ملكه إلا الخير والمنجزات الكبرى.

ولعل خروج الشعب المغربي بجميع فئاته العمرية في الداخل والخارج للاحتفال بإحراز منتخب الشبان لكأس العالم في كرة القدم، في الوقت الذي عم فيه الارتياح والطمأنينة عندما تم وقف حرب غزة، كما عمت الإشادة في الأوساط الدولية الدبلوماسية بالموقف الروسي الحكيم من قضية الصحراء المغربية في ظل الحكم الذاتي والسيادة المغربية.. كلها ثوابت ومبادئ لملك وشعب في تثبيت وإشعاع الإرادة والإدارة المغربية للقضايا الكبرى الوطنية وللمشروعية الدولية.

لقد حان فعلا وقت العمل ثم العمل البناء وتغيير العقليات وأخذ بيد المغاربة جميعا دون إقصاء أي أحد، فالمغرب للمغاربة أجمعين.

«جيل Z» وتحديات المشاركة السياسية

الحسين **بوخرطة**

تابع المغاربة بتمعن شديد التطورات التي شهدتها البلاد خلال النصف الثاني من سنة 2025؛ فقد عاش الوطن تفاعلا سياسيا يمكن وصفه بالإيجابي، رغم ما شاب بعض فصوله من حوادث عنف محدودة هنا وهناك، ومع ذلك، يظل الحدث في مجمله محطة متميزة في المسار السياسي والدستوري للمغرب المستقل، تكرس فيها معنى نعمة الاستقرار وبرزت فيها ثمرة نضالات أجيال متعاقبة، تفاعلت مؤسساته الرسمية فيما بينها بحثا عن السبل الكفيلة برفع مكانة الوطن إلى أن أستحق نعته اليوم بـ«المغرب الصاعد».

لقد أهلت التراكمات التي حققها الشعب المغربي، بوعيه وإصراره ونضالات قواه الحية، وطنه ليغدو بلدا ناميا مدركا لتحديات الحاضر ورهانات المستقبل، قادرا على التكيّف مع الأزمات والمحن، وقد مكنه هذا التميز، الذي نما بفضل يقظة وتضحيات أجياله السياسية وحكمة مؤسساته، من اكتساب موقع ريادي على المستويين الإفريقي والعربي.

اليوم، وبينما يعيش المغاربة ظاهرة جديدة أطلق عليها «جيل Z السياسي»، يجد هذا الجيل نفسه أكثر انسجاما مع طموحه في أن يشكل قيمة مضافة في مسار تقوية النسق السياسي وتجويد أثره التنموي وتطوير فعاليته، ولقد كُتب للمشهد السياسي المغربي أن يمر بمخاضات واضطرابات متكررة وهو يسعى إلى إيجاد السبل المستنيرة للتوفيق بين القطاعين العام والخاص، وبين الرغبة في رفع نسب المشاركة في الاستحقاقات الانتخابية والاستفتاءات الوطنية، ومن خلال هذا الحراك، برزت لدى الشباب إشكالية عميقة تتعلق بترابط الانتخابات مع الديمقراطية والتنمية المستدامة.

لقد أصبح واضحا اليوم أن تعزيز الميول الشعبي نحو المشاركة السياسية، خاصة لدى الأجيال الشابة، لم يعد منفصلا عن مطلب الرفع من مستوى تخليق العمل السياسي الديمقراطي، فلم يعد التصويت مجرد مؤشر رقمي دولي لتشكيل المؤسسات، بل تحول، في نظر كل الفئات العمرية، إلى رهان مجتمعي عميق يروم تعميق التفكير المؤسساتي التضامني في تسريع وتيرة التنمية، وتحقيق المساواة والحكامة التدبيرية في مجالات التربية والتعليم والتكوين والصحة، وضمان التوزيع العادل للثروة والمتعة والسعادة على امتداد التراب الوطني.

فما تحقق في المغرب اليوم ليس معزولا عن طموحات الماضي ورهانات الحاضر وتحديات المستقبل؛ فقد ترسخت في الأذهان الفائدة من النضال الديمقراطي من داخل المؤسسات ترسيخا لا يسمح بالارتداد للوراء، واستطاعت المنظومة السياسية المغربية التفاعل بذكاء مع تقلبات النظام العالمي خلال القرنين 20 و21، متجاوزة صراعات الحرب الباردة بين القطبين الغربي والشرقي، ومتأقلمة مع تحولات ما بعد سقوط جدار برلين وبروز النظام العالمي الجديد. واليوم، في خضم أزمة «إشباع المنظومة الليبرالية» وتنامي الخطابات اللاشعبية، يجد المغرب نفسه من جديد، ملكا وشعبا ومؤسسات، أمام ضرورة تعميق التفكير الحكيم لإيجاد مخرجات ريادية تسرع التنمية الاجتماعية وتضمن العدالة المجالية وتسخر التكنولوجيات الحديثة لتطوير التواصل الثقافي والمعرفي.

أحد أبرز المطالب السياسية الراهنة يتمثل في الرفض الشعبي المتنامي لأولئك الذين اختزلوا السياسة في وسيلة للاغتناء السريع والاستيلاء على حق الآخرين في الكرامة والعيش الكريم، ومع اقتراب استحقاقات 2026، عبر الرأي العام عن استيائه من فئة لا تمل من ابتداع الأساليب الملتوية لتسخير الوساطة السياسية لخدمة مصالحها الخاصة، بعيدا عن هموم المواطنين وتطلعاتهم. إنه تيار يسعى إلى تكريس هيمنته على مراكز القوة والثروة، مفضلا توسيع قاعدته على حساب الجماهير الشابة التي تمثل الطاقة الحيوية للأمة.

لقد كانت التوجيهات الملكية للعهد الجديد واضحة منذ البداية: المسؤولية الملقاة على عاتق الجيل الصاعد هي التعبير اليومي، بسلمية وحكمة، عن قدرته على الإسهام الفعلي في الرفع من مستوى الرضى الشعبي عن نجاعة السياسات العمومية وشفافيتها، بما يعزز الثقة في النخب المقبلة، فالبلاد في حاجة ماسة إلى إشراك الشعب في التفكير وصنع الحلول السياسية اليومية، حتى تكتمل ملامح الأمة المغربية المنشودة، القادرة على المنافسة إقليميا وجهويا وعالميا.

منذ الاستقلال، سعت الدولة إلى بناء فضاء مؤسساتي يحتضن الجميع، قائم على المردودية والتفاعل الإيجابي مع الأفراد والجماعات. هذا الفضاء هو القادر على قيادة التغيير بخطى ثابتة في سبيل ربط الوطن بخدمة مواطنيه عبر تجديد آليات التربية والتعليم والتكوين، لبناء نسق سياسي يضمن ديمومة الجودة في صناعة النخب، وقد عبرت مختلف المؤسسات الوطنية، الحامية لوحدة الوطن وسيادته، عن إرادتها الراسخة في تكثيف الجهود لتغليب منطق الكفاءة والمسؤولية، وربطها بالمحاسبة المؤسسية والانتخابية.

فما حققه المغرب مدعاة للفخر؛ فإلى جانب ما شُيّد من بنى تحتية وتجهيزات اقتصادية كبرى، أضحى ترابه، بشهادة المتتبعين، فضاء آمنا وجاذبا لحركية رؤوس الأموال والكفاءات البشرية شمالا وجنوبا، ومن هنا تبرز الحاجة لتأهيل الوطن لاستقبال ولادات جديدة، تجعل من فضاءات الطفولة والشباب مجالا للتنشئة الخلاقة والمنتجة، وترفع من جاذبية جماعاته الترابية داخليا وخارجيا، لتغدو حتى مناطقه الجبلية والواحاتية والصحراوية فضاءات مضيافة غنية بالفرص ومحافظة على تراثه المعماري وعلى قيم المساواة والاستحقاق ومقومات العيش المشترك.

واستحضارا لما سبق، تجد أجيال الحاضر والمستقبل نفسها أمام تحدّ يتمثل في تعزيز تلاحم النخب الجادة بروح بناءة، تضمن لثورة الملك والشعب، ولشعار «الله، الوطن، الملك»، في سياق الاستمرارية، انطلاقة جديدة، فالتحدي الأكبر اليوم هو تحويل الفاعل السياسي إلى قدوة تُعلم الأجيال حب الوطن، والجد في خدمته، وجعل ترابه فضاءً رحبا يحتضن أبناءه ويورثهم قيم العمل الوطني ومعنى الافتخار بالانتماء.

يمكن القول إن المغرب في حاجة ملحة لحوار وطني لتجديد مفهوم الفاعل السياسي ومنطق انتقائه باستحضار القيم النبيلة للمشاركة السياسية؛ فعلى الفاعل الشاب، الذي أصبح صوته مسموعا، أن يواصل التفكير بعمق في إشكاليات تتعلق بتكافؤ الفرص والتنمية الاجتماعية والعدالة المجالية، فلا سبيل لربط التنمية بالديمقراطية إلا عبر المشاركة الفعلية، فورش تأهيل الشباب لخدمة الوطن ورهان بناء المستقبل يتطلبان مجهودا مضنيا، وقد قطع المغرب فيه أشواطا مشرفة تستحق التقدير والثقة.

الشباب والتحولات المجتمعية

نعيمة **حاميني**

يعد الشباب قلب الأمة النابض ومحركا للتغيير منذ زمان، فهم الفئة الأكثر حيوية وقدرة على التفاعل مع التحولات في المجتمع، في الاقتصاد، الثقافة، التكنولوجيا، وبسبب التغيرات أصبح على الشباب أن يواجهوا تحديات لم تعرفها الأجيال السابقة، ويجدوا لأنفسهم مكانا يليق بهم.

فقد فرضت العولمة وثورة التكنولوجيا، وأصبح الشاب أكثر انفتاحا على الثقافات والأفكار وأكثر وعيا بحقوقه وطموحه، مما خلق صراعا داخليا بين الأصالة والحداثة.

أصبحت لدى شباب اليوم رغبة ملحة في الاستقرار والتأهيل لفرص العمل والمشاركة في العديد من القرارات التي تهم التنمية، لذلك يجب منح شبابنا مكانة ودورا في الحياة والتركيز على المسؤولية الصادقة، وتحقيق طموحهم ليقودوا أوطانهم بأمانة وتوازن وإنسانية.

الرياضة ورهان التنمية.. أبعاد قانونية واقتصادية واجتماعية ودبلوماسية

مراد **علـوي**

لا يخفى على أحد أن المجال الرياضي يحظى بعناية ملكية تتجسد على أرض الواقع من خلال الحرص على النهوض بهذا القطاع الواعد وتتبع الاستراتيجيات الحكومية المبرمجة بشأنه، كما يحرص الملك على بسط رعايته على مختلف التظاهرات وتتبع إنجاز مختلف المنشئات والتجهيزات التي تساهم في جعل هذا القطاع أحد أهم روافد التنمية ببلادنا، لا سيما وأن المغرب يعتبر خزانا للمواهب التي سطع نجمها على الصعيد العالمي، وحققت منجزات تاريخية وأرقام قياسية لا زالت تخلد لتميزه في مختلف الرياضات.

تعد الرسالة الملكية الموجهة إلى أشغال المناظرة الوطنية حول الرياضة سنة 2008، محطة أساسية في إقرار القانون رقم 30.09 المتعلق بالتربية البدنية والرياضة، وقد جسد هذا المنعطف القانوني نقلة نوعية لتموقع المجال الرياضي في السياسات العمومية في أفق تجاوز الاختلالات البنيوية، والتي وصفها القانون المذكور بكونها عائق لمسلسل تعزيز الديمقراطية والتنمية الاجتماعية والبشرية، الأمر الذي استدعى ملاءمة الإطارات الموجودة لما تقتضيه العولمة وجعل الرياضة عملا للريادة وإشعاعا للمغرب على المستوى العالمي.

ويظهر حجم الأهمية التي يحتلها هذا الورش التنموي، من خلال مجموعة من المظاهر، خاصة منها عدد الجامعات المغربية وعدد المنخرطين بهذه الجامعات الرياضية، علما أن أغلبهم ينتمون للفئات الشابة والنشيطة، وكذلك على مستوى انخراط المغرب في الميثاق الدولي للرياضة باعتباره العضو النشيط في المنظمات الدولية. وبالفعل، انعكست هذه المؤشرات من خلال قيام المغرب بدسترة هذا المجال، الذي أضحى يساهم في تحقيق انتصارات دبلوماسية (رياضة) تقوي موقعه داخل المنظمات والمؤسسات، قارية كانت أو دولية، بما يخدم إشعاع المملكة وازدهار بنياتها التحتية الرياضية والسياحية.

الأكيد أن الأوراش المفتوحة، التي شهدت انخراط الجامعة المغربية عبر إنشائها لمدارس متخصصة في المهن الرياضة، سيشكل محطة مهمة في الارتقاء بالرياضة الوطنية إلى مستوى الاحترافية من مختلف الجوانب، سواء المتعلقة بالتجهيزات، أو التسيير والتدبير والتمويل، أو على مستوى العلاقات التعاقدية والشراكات وفض النزاعات، وغيرها من مظاهر تأهيل المجال الرياضي، وذلك أخذا بعين الاعتبار التوجه البارز لدى المشرع نحو تبني نمط الشركات في تدبير وتسيير المجال الرياضي وإخضاعه لأكثر النماذج تطورا، والمتمثل في شركات المساهمة، وذلك في سبيل بلوغ حكامة هذه الآليات التدبيرية.

وقد أصبحت الرياضة اليوم من بين المجالات الحياتية التي استطاعت أن تواكب وتتفاعل بطريقة إيجابية مع تقلبات وتغيرات العصر الحالي، فبالإضافة إلى كونها ممارسة جسمانية متأصلة في عمق التاريخ، فهي أيضا تعد ظاهرة سوسيو-اقتصادية وثقافية تمكنت في وقت وجيز من لفت الانتباه إلى أن تتحول إلى مادة دسمة يسيل لها لعاب رجال المال والأعمال، وتتجلى مظاهر هذه الطفرة النوعية التي عرفتها الممارسة الرياضية، في التحول النوعي ليس فقط في النظرة المتشكلة حولها سابقا كمجرد لهو ولعب، ومضيعة للوقت والمال في نظر بعض المتعصبين، بل بتبوئها تدريجيا لمكانة متميزة في منظومة المجتمع عامة.

ولا شك أن هذا السياق الاقتصادي لهيكلة منظومة الرياضة ببلادنا، لم يغيب باقي المحددات المركزية الأخرى التي تساهم في استيعاب خصوصية المجال الرياضي؛ فبالإضافة إلى العلوم الاقتصادية والقانونية، نجد أن علم الاجتماع وعلم النفس شريكان يساهمان بدورهما في دراسة الظاهرة الرياضية وما يرتبط بها من حركية واستقطاب ونشاط اقتصادي ساهم في ازدهار دول بأسرها، بل إن ميزانيات بعض الأندية الوطنية تضاهي ميزانيات بعض الدول السائرة في النمو أو تتجاوزها أحيانا.

والحديث عن الجامعة المغربية كفضاء أكاديمي، وهي تضطلع بأدوار الانتقال من مرحلة «الرياضي بالصدفة» إلى مرحلة «الرياضي المحترف»، فإنها تضع نصب أعينها ضرورة توفير مناخ رياضي يساهم في تحقيق هذا الأمل المنشود، لا سيما «الاحترافية في التدبير والتسيير، والعقود الرياضية، وفض المنازعات والتحكيم الرياضي، والشركات الرياضية والتسويق الرياضي»، وذلك على اعتبار أن المجال الرياضي يعد إحدى الدعائم الأساسية في بلورة النموذج التنموي الجديد، مما يستدعي وضع مقاربة شمولية يُستحضر فيها جميع المتدخلين، سواء الدولة أو المؤسسات العمومية، أو المؤسسة المنتخبة، أي الجماعات الترابية، وجامعات رياضية، وكذا مسيري القطاع العام والخاص والأكاديميين، وذلك في سبيل تقديم تصورات وبلورة اقتراحات تجسد الالتقائية في تقييم أوجه الخلل وبناء نظرة مندمجة لوضع استراتيجيات تنموية متجانسة ومتكاملة.

ريورتاج

آفة اجتماعية **خارج اهتمام الحكومة**

المختلون عقليا.. خطر يهدد سلامة المواطنين في الشارع العام

من أخطر الظواهر التي يعشها المجتمع المغربي على مستوى المدن الانتشار المهول للمختلين عقليا والمشردين الذي يشكلون تهديدا حقيقيا للمارة والسكان بسبب سلوكياتهم والعنف الصادر منهم، بالإضافة إلى تأثيرهم على الصورة العامة أمام الزوار والسياح، ما يؤكد فشل المقاربات المعتمدة من قبل السلطات والجهات المسؤولة عن استمرار هذه الظاهرة وسط المجتمع في غياب مقاربة اجتماعية وإنسانية ناجعة للتعامل معها.

إعداد: **خالد الغازي**

اليوم، يرفض سكان المدن عمليات ترحيل وتنقيل المختلين عقليا، عبر الحافلات أو سيارات المساعدة الاجتماعية، نحو المدن المحيطة أو البعيدة، مثل ما يحصل في جهة الرباط والدار البيضاء ومراكش.. حيث تقوم السلطات بنقل عشرات المختلين عقليا نحو المدن الصغيرة لتخفيض أعدادهم من المدن السياحية والاقتصادية والتخلص منهم بطريقة قديمة عوض نقلهم إلى المراكز الاجتماعية أو دور الرعاية؛ فهذه الشريحة من المجتمع تعاني من التهميش والإقصاء من قبل السلطات والدولة والمجتمع المدني، حيث لا توجد أي مقاربة أو دراسة لأجل التعامل معهم بمقاربة إنسانية واجتماعية، وتمكينهم من الحق في العلاج والمواكبة الصحية والإيواء والتغذية، حيث يعاني المختلون عقليا والمرضى النفسانيون من ظلم الأسرة والمجتمع والوزارة الوصية على قطاع التضامن والإدماج الاجتماعي.

في هذا السياق، يرى المحلل الاجتماعي علي الشعباني، أن مشكل المختلين عقليا والمشردين في الشوارع، عويص جدا، والملاحظ أن هؤلاء الناس لا يلقون اهتماما من طرف المسؤولين ولا من طرف الباحثين والمجتمع المدني، بل نجد العديد من الأسر عندما يتعبها الاهتمام بأبنائهم المختلين تتركهم في الشارع، وهو ما يعمق مأساتهم، مضيفا أن الدولة لا توفر البنيات التحتية اللازمة مثل مستشفيات الأمراض العقلية بشكل كاف، وحتى أطباء الاختصاص هناك نقص كبير، وهناك عزوف كبير عن دراسة طب الأمراض العقلية والنفسية، ونفس الشيء بالنسبة للمرضين والمؤسسات الاستشفائية..

وأوضح نفس المتحدث، أنه في غياب الرعاية الصحية والطبية، كانت الأسر المغربية تذهب بالمرضى عقليا إلى الأضرحة والأولياء، والتي يتوسمون فيها العلاج مثل «بويا عمر»، الذي تم إغلاقه من طرف وزارة الصحة دون أن تضمن مستشفيات للعلاج، وبعد ذلك تفاقمت ظاهرة المختلين عقليا في العديد من المدن، إلى جانب مقاربة السلطات أيضا والتي تتم وفق «تدوير» هؤلاء المرضى بنقلهم من مدينة إلى أخرى بدون أن تضمن لهم العلاج والرعاية اللازمة، فلا الأسر استطاعت أن تحتضن أبناءها الفاقدين للأهلية العقلية، ولا الدولة قامت باحتواء الظاهرة من خلال تهييئ البنيات الأساسية لذلك وتكوين المتخصصين في معالجة مثل هذه الأمراض.

وبالنسبة لمشاركة المجتمع المدني في احتواء الظاهرة، كشف الشعباني أن المسألة تبتدئ من نفور الإنسان السوي من المختل عقليا كيفما كان، من هنا جاء تقصير أو عدم اهتمام المجتمع المدني بهذه الفئة من المواطنين، خاصة وأن هناك بعض الحالات تتميز بالعنف وتخيف الشخص العادي فلا يستطيع الاقتراب منهم، لذلك يبدو أن آخر هم لدى الكثير من الجمعيات والمؤسسات التربوية هو الاهتمام بالمختلين، مشيرا إلى أن الجمعيات المدنية تهتم بمسائل أخرى يكون فيها مردود مادي أو اجتماعي وسياسي، وبذلك يتخلى الجميع عنهم.

واعتبر المتحدث ذاته، أن الحل يكمن في الانتباه إلى هذه الظاهرة والخطورة التي تأتي من المختلين الذين يغزون الشوارع، لذلك يجب علينا التوقف عند هذه المشكلة والعمل على تحديدها جغرافيا والأماكن التي تكثر فيها هذه الفئة التي تصاب بالاختلالات العقلية والسلوكية، ثم الانتقال إلى العوامل والأسباب التي تؤدي إلى هذه الأمراض، سواء كانت ناتجة عن تعاطي المخدرات أو المشاكل الاجتماعية والضغوطات النفسية، عبر مراكز البحث ودراسة الظواهر وتأثيرها على المجتمع سياحيا واقتصاديا واجتماعيا وأمنيا، لعلاجها اجتماعيا وطبيا.

من جانبه، يقول توفيق مساعف، حقوقي وباحث في علم النفس الاجتماعي، أنه لا توجد سياسة عمومية مهتمة بهذه الفئة بسبب غياب دراسة عددهم، لذلك نجدهم في الطرقات في حالة الهذيان عراة في غالب الأحيان، أطفال ونساء وشيوخ، وللأسف مؤسسات التعاون ووزارات الداخلية والصحة والأسرة، لا تضع في جدول أعمالها هذه الظاهرة لمحاصرتها ومعالجتها، ويعتمدون فقط على الحملات الموسمية، مشيرا إلى أن السلطة تقوم بأخذهم بالقوة وتنقلهم إلى أماكن بعيدة أو مدينة أخرى أو من حي إلى آخر، أو إلى أماكن إيواء المشردين، في غياب العناية اللازمة بهم وقلة الأسرة ومراكز الإيواء، لذلك يتضاعف عددهم ونجدهم في الأزقة والشوارع وأمام العمارات والمساجد، ويمكن أن يؤذوا أنفسهم أو يعتدون على الناس.

وأوضح المتحدث ذاته، أن من بين أسباب ظهور المختلين في الشوارع، وضعية العائلة، التي لا تسمح بعلاج مريضها، حيث يكون معرضا للسخرية والاستفزاز والإهمال، وفي أغلب

11

ريورتاج

الأحيان يتم احتجازهم في أماكن غير مناسبة مظلمة أو مغلقة، لأن الأقرباء يعتبرونه غير سوي ولا يمكن التعايش معه، وربما يعطي صورة سيئة عن العائلة، فهؤلاء الأشخاص يتألمون في صمت، ويعيشون في عالم غير واقعي وغرباء عن الناس لا يجدون من يعتني بهم، يعيشون التهميش وحالتهم الصحية متدهورة من ناحية التغذية والنظافة، يتعرضون لمعاملة قاسية أو السخرية لذلك يضطرون للجوء إلى الشارع، وقال: «هذه الفئة من المجتمع مهمشة جدا، والمطلوب من الدولة ومن الجمعيات ذات الصلة بهذا المجال، القيام بدراسة ميدانية وعلمية من أجل إحصاء الحالات وتصنيفها، ومعرفة أسباب الاضطرابات ومعالجتها والوقاية منها، ثم يجب توفير التغطية الصحية للعلاج المجاني للمختلين عقليا باعتبارهم فئة هشة محتاجة، لا يمكن طلب مصاريف العلاج منها، كما يجب إنشاء مؤسسات للإيواء في جميع المدن، مع تخصيص أطقم صحية كافية من أجل استقبالهم ومرافقتهم وعلاجهم، ولا بد من تشجيع البحث العلمي في مجال علم النفس لأننا لا نتوفر على أي مركز بحث واحد في الجامعات.

علي **الشعباني**

الحل يكمن في الانتباه إلى خطورة ظاهرة المختلين عقليا، الذين يغزون الشوارع، ويجب علينا التوقف عند هذه المشكلة والعمل على تحديدها جغرافيا والأماكن التي تكثر فيها هذه الفئة التي تصاب بالاختلالات العقلية والسلوكية، ثم الانتقال إلى العوامل والأسباب التي تؤدي إلى هذه الأمراض، سواء كانت ناتجة عن تعاطي المخدرات أو المشاكل الاجتماعية والضغوطات النفسية، عبر مراكز البحث ودراسة الظواهر وتأثيرها على المجتمع سياحيا واقتصاديا واجتماعيا وأمنيا، لعلاجها اجتماعيا وطبيا..

وتابع توفيق مساعف بأن تقليص الظاهرة والإحاطة بها يتطلب تكاثف الجهود بين الدولة والمجتمع المدني، من أجل توفير الوسائل البشرية والمادية من أجل العناية بهذه الفئة المحرومة والمنسية، والتي تعيش الآلام في صمت ليل نهار، ولا تجد قلبا رحيما ولا يدا سخية بيضاء لتقدم لها يد المساعدة وتخفف عنها آلامها، وتفتح لها باب الاندماج داخل المجتمع.

وسبق أن وجهت الشبكة المغربية للدفاع عن الحق في الصحة، تحذيرا للحكومة، بشأن تفاقم ظاهرة تشرد المرضى النفسيين في المدن، وما يرافقها من اعتداءات، حيث تم تسجيل 425 حالة اعتداء خلال عام 2024 وحده، مما يحول القضية من مجرد تحد صحي واجتماعي إلى تهديد صريح للمواطنين والزوار، معتبرة أن تفاقم الظاهرة يعود لعدة أسباب متداخلة، منها ضعف السياسات العمومية التي تهمش المصابين وتتركهم عرضة للتشرد والعنف، بالإضافة إلى نقص حاد في الموارد البشرية، حيث لا يتجاوز عدد الأطباء النفسيين 700 طبيب وعدد الممرضين 1700 فقط، في ظل ميزانية هزيلة مخصصة للوقاية والعلاج.

وكشفت الشبكة قصور البنية التحتية، حيث تتركز المستشفيات والمراكز النفسية في عدد محدود من المدن، مما يؤدي إلى اكتظاظ وفوضى في الأقسام الطبية. هذا بالإضافة إلى عوامل اجتماعية واقتصادية مثل ارتفاع معدلات الفقر والبطالة وانتشار المخدرات، مضيفة أن الأزمة تتفاقم بسبب عوامل مادية وتشريعية، مشيرة إلى غلاء الأدوية وندرتها في المستشفيات والصيدليات، وارتفاع تكاليف العلاج في المراكز الخاصة، مما يجعل العلاج بعيدا عن متناول الكثيرين.

وطالبت الشبكة الحكومة بتدخل فوري عبر تعزيز الاستثمار في قطاع الصحة النفسية، ورفع الميزانية، وتوظيف المزيد من الأطباء والممرضين مع تحفيزهم ماديا، كما تدعو إلى إنشاء مراكز جهوية متخصصة لإيواء المرضى المشردين وإدماجهم، ومراجعة القوانين لتضمن كرامة المرضى، وتفعيل المخطط الاستراتيجي الوطني للصحة العقلية 2030.

فقد كشف تقرير لمندوبية الصحة بالدار البيضاء عن أرقام مقلقة وخطيرة حول ظاهرة المختلين والمشردين، حيث رصدت حوالي 3 آلاف مختل عقليا يجوبون شوارع العاصمة الاقتصادية بكل حرية، ويعيشون فيها ليلا ونهارا، مما يعتبر مساسا بالأمن والاستقرار الاجتماعي للمواطنين، مبرزة أن عدد الذين يعانون من الأمراض العقلية في هذه المدينة يبلغ حوالي 21 ألف مختل عقليا، من بينهم حوالي ثلاثة آلاف يتجولون في أزقة وشوارع المدينة دون أن يحظوا بمتابعة صحية في مراكز العلاج المتخصصة للأمراض العقلية.

وقد سبق للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، أن سجل في دراسته حول موضوع الصحة العقلية على المستوى الوطني، خصاصا كبيرا في عدد الموارد البشرية (454 طبيبا نفسانيا) و740 ممرضا اختصاصيا، و2431 سريرا، وهو ما يؤشر على ضعف استثمار الدولة في منظومة الرعاية النفسية، علاوة على النقص الحاد في الموارد البشرية المتخصصة والمؤهلة في العديد من المدن، حيث أن 54 % من هؤلاء الأطباء والممرضين يتمركزون في محور الدار البيضاء والرباط وطنجة.

ووفق نفس الدراسة، فإن الإشكالية التي تزيد من الظاهرة، الصعوبات المرتبطة بالإيداع القضائي للأشخاص الذين يعانون من اضطرابات عقلية داخل مؤسسات العلاج، إما لأسباب وقائية أو جنائية، لا سيما أمام الخصاص الموجود في الطاقة السريرية وبنيات الطب العقلي والنفسي، الأمر الذي يتطلب بلورة سياسات وبرامج عمومية منسقة لتعزيز الصحة العقلية والوقاية من الاضطرابات العقلية والمخاطر النفسية-الاجتماعية، وتحسين إمكانية الولوج لرعاية نفسية وعقلية مستجيبة للاحتياجات الخاصة للمرضى، لا سيما تلك المتعلقة بالسن والحالة الاجتماعية والاقتصادية ووسط العيش وأشكال الهشاشة التي يعانون منها.

وحسب مختصين، فإن وجود أكثر من ثلاثة آلاف مختل عقليا في الدار البيضاء وحدها، دون احتساب المئات منهم في بقية المدن الأخرى كالرباط وفاس وأكادير ومراكش.. يشكل قنبلة موقوتة تتطلب مساءلة الجهات الحكومية والقطاعات الوصية، وأسباب فشل النظام الصحي في احتضان هاته الفئة من الناس، في ظل وجود 27 مؤسسة عمومية فقط لمعالجة الأمراض العقلية على الصعيد الوطني، وقلة الأطر الطبية المتخصصة يعد أمرا صادما لا يتماشى مع مغرب المونديال والتنمية البشرية والدولة الاجتماعية.

توفيق **مساعف**

لا توجد سياسة عمومية مهتمة بفئة المختلين عقليا، بسبب غياب دراسة عددهم، لذلك نجدهم في الطرقات في حالة هذيان عراة في غالب الأحيان، أطفال ونساء وشيوخ، **وللأسف مؤسسات التعاون ووزارات الداخلية والصحة والأسرة.. لا تضع في جدول أعمالها هذه الظاهرة لمحاصرتها ومعالجتها، بل يعتمدون فقط على الحملات الموسمية..**

الأسبوع
الأسبوعية رقم 1 في المغرب منذ 1965
لنشر جميع إعلاناتكم
التجارية | الإدارية | القانونية | طلبات العروض
على الجريدة أو الموقع
يرجى الاتصال بالوكيل الوحيد
Dounia Presse
pub@alousboue.ma 06 22 84 92 81
لتحميل قائمة أسعار الإعلانات
alousboue.ma/pub

إقتصاد

صندوق الإيداع والتدبير يتصدر خريطة الالتـزام الأخـضر في المغـرب

في سابقة هي الأولى من نوعها وطنيا، أبرزت دراسة أجرتها وزارة المالية عن خريطة الالتزام البيئي للمؤسسات والمقاولات العمومية، الدور المحوري الذي تلعبه هذه الأجهزة في تمويل التحول الأخضر للمملكة، وأظهرت النتائج أن مجموعة صندوق الإيداع والتدبير تتصدر قائمة المؤسسات الأكثر التزاما بالاستثمارات المناخية، بحصوله على معدل تقييم كامل بلغ 100 %.

ويؤكد هذا الأداء الريادي، الدور المحوري للمجموعة في مواكبة التحول الأخضر الذي يشهده المغرب، إلى جانب مؤسسات وطنية كبرى من قبيل الوكالة المغربية للطاقة المستدامة (مازن)، والمكتب الوطني للكهرباء والماء، ومجموعة المكتب الشريف للفوسفاط، والخطوط الملكية المغربية، التي أبانت بدورها عن التزام متزايد في مسار التنمية المستدامة.

وتعد هذه الدراسة التي أنجزت بشراكة مع مكتب متخصص، الأولى من نوعها على الصعيد الوطني، وتهدف إلى وضع أسس نظام مندمج لرصد وتقييم الاستثمارات المناخية العمومية، انسجاما مع التزامات المغرب ضمن اتفاق باريس ومعايير الشفافية الدولية في التمويل المناخي، حيث اعتمد هذا التصنيف على منهجية «مؤشرات ريو» المعترف بها من قبل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE)، والتي تقيس مدى مساهمة المشاريع في الحد من الانبعاثات أو في التكيف مع آثار التغير المناخي.

وفي ذات السياق، أكدت الدراسة أن هذا الجهد المشترك للمؤسسات العمومية يشكل خطوة تأسيسية لترسيخ مفهوم «الحكامة المناخية» ضمن السياسات الاستثمارية، كما يعزز جاذبية المغرب أمام الشركاء والجهات المانحة الدولية.

«سهام بنك» يقترب من إتمام صفقة دمج شركته «فونسي إيمو»

ضمن استراتيجية توسعية تهدف إلى تعزيز مركزه المالي ودعم قدراته الاقتصادية، كشفت إدارة «سهام بنك» عن اقتراب إتمام عملية دمج شركته العقارية التابعة، «فونسي إيمو»، حيث تم توقيع اتفاق الاندماج رسميا بداية هذا الشهر، على أن يعرض مشروع الدمج على تصويت المساهمين خلال جمع عام استثنائي في 20 نونبر 2025.

وينص الاتفاق على نقل كامل أصول والتزامات شركة «فونسي إيمو»، التي تقدر أصولها بأكثر من 51 مليون درهم، والتزاماتها بقيمة 35 مليون درهم، مما ينتج مساهمة صافية تتجاوز 16 مليون درهم، كما تم تحديد تاريخ بدء تطبيق عملية الدمج بشكل رجعي منذ فاتح يوليوز الماضي، ما يعني أن الأثر المالي والنتائج المرتبطة بالمرتبة ستكون محسوبة منذ بداية الفصل الثالث من العام الحالي.

«العمران» تطلق مشروعا لتعـزيز أدائـها الاستـراتيجي

قررت مجموعة «العمران» إطلاق مشروع جديد يهدف إلى تحديث منظومتها التجارية وتعزيز أدائها التسويقي والمالي، بالتعاون مع مكتب استشاري متخصص، وذلك في خطوة تأتي ضمن الدينامية الاستراتيجية للتحول التي تتبناها المجموعة.

ويهدف هذا المشروع إلى رفع نجاعة عمليات التسويق والترويج والتواصل مع الزبناء، بالإضافة إلى تحسين آليات التحصيل المالي وتثمين منتجات ومشاريع المجموعة، كما يشمل هيكلة وتوحيد استراتيجية العلامة التجارية والعلامات الفرعية، لضمان انسجام أكبر بين مختلف مكونات المجموعة وتعزيز صورتها كفاعل عمومي حديث وأكثر قربا من المواطنين.

من جهة أخرى، يتضمن المشروع تشخيصا شاملا للمنظومات الحالية في مجالات التسويق والتجارة والتحصيل، على مستوى مقر المجموعة وكافة فروعها، إلى جانب وضع استراتيجية متكاملة لتحسين الأداء التجاري عبر أدوات عملية تشمل تقسيم الأسواق بدقة، تحسين قيادة الأنشطة التجارية، وتحديد رافعات جديدة للنمو.

صادرات الاقتصاد الرقمي المغـربي تـتجـاوز 13 ملـــيار درهــم

شهد قطاع الاقتصاد الرقمي وترحيل الخدمات بالمغرب أداءً قويا خلال النصف الأول من العام الحالي، بعدما بلغت قيمة صادراته 13.4 مليار درهم مع نهاية يونيو الماضي، بزيادة قدرها 3.5 في المائة مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.

وتبرز البيانات أن ترحيل خدمات تكنولوجيا المعلومات (ITO) ما يزال المحرك الرئيسي للقطاع، إذ استحوذ على 40 في المائة من إجمالي الصادرات العام الماضي بإيرادات قاربت 10.6 ملايير درهم، يليه قطاع إدارة علاقات العملاء (CRM)، الذي يضم مراكز الاتصال بحصة بلغت نحو 37 في المائة، كما شهد ترحيل الخدمات الهندسية (ESO) نموا لافتا خلال النصف الأول من هذا العام، بعدما حقق 2.58 مليار درهم من العائدات، في إشارة إلى توسع هذا النشاط بوتيرة غير مسبوقة.

ويأتي هذا التحسن في سياق الجهود الوطنية لتعزيز موقع المغرب كوجهة رقمية تنافسية إقليميا، حيث يعمل مكتب الصرف بشراكة مع وزارة الانتقال الرقمي، على تطوير مؤشرات جديدة لتتبع وتقييم أداء الصادرات الرقمية، في إطار استراتيجية «المغرب الرقمي 2030» الرامية إلى دعم الابتكار وخلق فرص عمل جديدة وزيادة القيمة المضافة للمنتجات والخدمات المغربية.

شركة «سيتي ديف» تبسط سيطرتها على غولـف بنسلـيمان

تستعد شركة «سيتي ديف»، المتخصصة في الترويج العقاري وتطوير المشاريع السياحية والفندقية، للاستحواذ الكامل على شركة الامتداد والترويج لغولف بنسليمان (SEPGB)، في عملية ستفضي إلى تغيير السيطرة الحصرية على رأسمال الشركة.

وتشمل الصفقة اقتناء «سيتي ديف» لكامل الحصة المتبقية والبالغة 49.54 % من رأسمال وحقوق التصويت التي لا تزال مملوكة للشركة العامة العقارية (CGI)، حيث تتخذ شركة الامتداد والترويج لغولف بنسليمان من «رويال غولف المنزه» ببنسليمان مقرا لها، وهي مقيدة بالسجل التجاري المحلي تحت رقم 173. وتعنى الشركة بتطوير واستغلال مسلك الغولف بالمنطقة، إلى جانب تنفيذ مشاريع عقارية مرتبطة بهذا الفضاء السياحي.

للراغبين في التوصل بـ الأسبوع عبر الإيميل

اشتركوا في الأسبوعية رقم 1 في المغرب
تصـدر مـنذ 1965

جريدة التحليلات السياسية - الأخبار السرية - والمعلومات الخاصة
مستقلة - محايدة - تسبق الأحداث - متخصصة في الأخبار

توصلوا بها صباح صدورها أينما كنتم!

نعم أريد الاشتراك لمدة سنة في الأسبوع الصحفي (48 عدد)

250 درهم (عرض خاص) عـوض ~~290 درهم~~

الاسم العائلي: .....
الاسم الشخصي: .....
المدينة: ..... رقم الهاتف: .....
البريد الإلكتروني: .....
تاريخ بداية الاشتراك: .....
وسيلة الدفع: ☐ شـيك ☐ تحـويل بنكي

للتسديد عبر الشيك البنكي

ابعث هذه القسيمة مع شيك بقيمة 250 درهما لصالح شركة «DOUNIA PRESSE» للعنوان التالي:

Al Ousboue Assahafi
12 Avenue prince Moulay Abdellah
RABAT - Maroc

للتسديد عبر البطاقة البنكية:
alousboue.ma/abo

للتسديد عبر التحويل البنكي:
يمكنكم الاشتراك في الأسبوع عن طريق تحويل بنكي لصالح شركة «DOUNIA PRESSE»
RIB: 050.810.006.011.203 .765.2001.08
SWIFT: CAFGMAMC

اشتراككم سيكون مقبولا مباشرة بعد توصلنا بنسخة من توصيل التحويل مصحوبا بهذه القسيمة، عبر البريد أو عبر البريد الإلكتروني:
contact@alousboue.ma

ثقافة و منوعات

زيادة رسوم التسجيل بالمكتبة الوطنية
تثـــير غضـــب الطلـــبة

الرباط. الأسبوع

أثار قرار المكتبة الوطنية للمملكة المغربية رفع رسوم التسجيل، حالة من الاستياء والارتباك بين الطلبة والباحثين، في وقت كان من المفترض أن تكون فيه المؤسسة فضاءً للمعرفة والدعم العلمي لا عبئا ماليا إضافيا.

ويواجه الطلاب، خصوصا القادمون من مدن بعيدة أو المنحدرون من أسر محدودة الدخل، صعوبات مالية مضاعفة مع مصاريف السكن والدراسة والتنقل، لتضاف إليها الآن رسوم التسجيل الجديدة، ما جعل الوصول إلى مصادر المعرفة تحديا يوميا بدلا من أن يكون حقا مكفولا.

رغم أن إدارة المكتبة تبرر الزيادة بأنها تهدف إلى تحسين الخدمات وتطوير البنية التحتية، إلا أن الواقع يؤكد عكس ذلك، ففضاءات المطالعة ما تزال تفتقر للتهيئة الملائمة، ومحدودية الكتب والمراجع تعيق البحث العلمي، إضافة إلى ضعف صبيب الأنترنيت، وسوء التعامل من بعض المستخدمين، مما يترك لدى الطلبة انطباعا سلبيا عن المؤسسة.

وفي ظل هذا الواقع، يلاحظ مراقبون غيابا واضحا لتدخل وزارة الثقافة، التي من المفترض أن تشرف على مثل هذه القرارات قبل تطبيقها، ويرجح البعض أن الزيادة مرتبطة بمشروع رقمي جديد «مكتبة الرقمية»، قد تدخل في تطبيق شبابي «Passe Jeune»، ويهدف إلى إنشاء مكتبة رقمية تحمل كتب ومراجع مختلفة، لكن تحميل الطلبة كلفة هذا المشروع يعتبر مخالفة للمنطق الاجتماعي والثقافي، إذ يفترض أن تكون مثل هذه المبادرات مجانية ومدعومة من ميزانية الدولة، لا أن تتحملها جيوب الشباب الأكثر ضعفا.

وعلى منصات التواصل الاجتماعي، عبر الطلبة والباحثون عن غضبهم بشكل واسع، مع نشر منشورات تطالب بإلغاء الزيادة فورا، أو تقديم توضيحات في هذا الشأن، معتبرين أن هذا القرار يعوق البحث العلمي ويزيد من التفاوت بين الطلبة في المدن الكبرى ونظرائهم في المناطق النائية، وانتشرت وسمات مثل #المكتبة_للجميع، و#لا لزيادة_الرسوم، لتصبح منبرا رقميا لمواجهة القرار ورفع الصوت ضد ما وصفوه بـ«سياسة الإقصاء المالي».

إن ما يحدث في المكتبة الوطنية اليوم يعكس الفشل الإداري في إعداد الرؤية الثقافية؛ فبدل تحسين جودة الخدمات وتعزيز البنية التحتية الرقمية، اختارت الإدارة الطريق الأسهل: زيادة الرسوم، وهو قرار يظهر الانقطاع عن الواقع الاجتماعي للطلبة ويكشف عن غياب الحس المسؤول تجاه الدور الثقافي للمكتبة.

اتفاقية شراكة بين المغرب ولبنان لإشعاع المقاهي الثقـــافية

بمناسبة الاحتفاء بالذكرى العاشرة لتأسيس شبكة المقاهي الثقافية، تم توقيع اتفاقية شراكة وتعاون ثقافي بين «شبكة المقاهي الثقافية» بالمغرب و«السجل الثقافي» بلبنان، وذلك في إطار تعزيز التعاون الثقافي وتبادل الخبرات بين الفاعلين الثقافيين في الوطن العربي، إيمانا من المؤسستين بأهمية الثقافة باعتبارها جسرا للتواصل والتقارب بين الشعوب، وفضاء لترسيخ قيم الإبداع والتنوع والانفتاح.

وتأتي هذه الاتفاقية في سياق ما تلعبه المقاهي الثقافية من دور رائد في نشر الفكر والثقافة وترسيخ قيم الحوار والإبداع داخل المجتمع العربي، واستجابة لرغبة مشتركة لدى الجانبين في تطوير آفاق التعاون الثقافي العربي-العربي، حيث تهدف إلى تنظيم أنشطة ثقافية وفنية مشتركة، حضوريا وافتراضيا، وتبادل الزيارات والتجارب بين الفاعلين الثقافيين في البلدين، وإلى تشجيع الإنتاج الأدبي والفني المشترك، إلى جانب إصدار نشرات ومطبوعات دورية مشتركة نهاية كل سنة.

وفي ذات السياق، فقد وقع الاتفاقية الفاعل الثقافي المغربي نور الدين أقشاني، رئيس شبكة المقاهي الثقافية بالمغرب، والشاعر اللبناني طه العبد ممثلا لـ«السجل الثقافي» بلبنان، إذ تمتد الاتفاقية لأربع سنوات قابلة للتجديد بالاتفاق بين الطرفين.

«محـترفات تطـوان»
تعود ضمن مهرجـان سينـما المـتوسط

تحتضن مدينة تطوان الدورة الثلاثين من مهرجان تطوان لسينما البحر الأبيض المتوسط، التي تقام ما بين 25 أكتوبر و1 نونبر 2025، بمشاركة 10 مشاريع تم انتقاؤها بعد عملية أشرف عليها خبراء ومهنيون في مجال السينما، توزعت بين فئتي الروائي والوثائقي.

ويشكل برنامج «محترفات تطوان» واحدا من أبرز محاور هذه الدورة، بوصفه مبادرة مخصصة لدعم مشاريع الأفلام الطويلة في مرحلة التطوير، حيث صمم كمنصة للتكوين والتواصل المهني والتطوير الفني، إذ يهدف إلى مواكبة المبدعين السينمائيين في بلدان حوض المتوسط، ومنحهم فرصا جديدة للانفتاح على آفاق إنتاجية وفنية أوسع.

وأشار بلاغ للجهات المنظمة، إلى أن هذه النسخة تعرف أيضا حضور منتجين وموزعين مرموقين من مختلف بلدان المتوسط، مما يمنح المخرجين الشباب فرصة ثمينة للتلاقي وتبادل الخبرات وتوسيع شبكاتهم المهنية في المجال السينمائي جهويا ودوليا.

الســـاحة الفنـــية تفـــقد
أحد مبدعي التلفزيون والكاميرا

فقد المشهد الفني المغربي واحدا من رموزه بعد معاناة طويلة مع المرض، الممثل المبدع عبد القادر مطاع، الذي شكل رحيله نهاية فترة مضيئة من تاريخ المسرح والسينما والإذاعة والتلفزيون المغربي، والذي كون شخصيته الفنية بروح عصامية، من خلال حضور قوي يجمع بين الكوميديا والدراما.

ويعد الراحل من الوجوه التي بصمت الذاكرة الفنية الوطنية، إذ خلف إرثا ضخما وبصمة واضحة لدى المغاربة عبر تألقه في قائمة طويلة من الأعمال التلفزيونية والمسرحية والسينمائية، حيث بدأ مسيرته المسرحية من خلال مسرحية «الصحافة المزيفة»، قبل أن يتألق في أعمال خالدة مثل مسلسلات «أمجاد محمد الثالث» و«سيدي عبد الرحمان المجذوب»، التي رسخت مكانته كأحد أعمدة الأداء التمثيلي بالمغرب.

كما يعتبر مطاع من أعلام جيل الرواد، سواء في السينما أو التلفزيون، حيث وقع حضوره في أعمال خالدة جسد فيها شخصيات عديدة أبرزها شخصية «الطاهر بلفرياط»، التي أداها باقتدار في مسلسل «خمسة وخميس» (1987)، واشتهر بها وجعلت منه أحد أكثر الفنانين قربا من قلوب المغاربة، إلى جانب ذلك، فهو أول من عمل في مجال الإشهار بالمغرب، الشيء الذي زاد من حفر صوته وصورته لدى المغاربة على مدى سنين، بالإضافة إلى التحاقه بفرقة المعمورة للمسرح في بداية الستينات، كما فتح له صوته المتميز طريق الجماهيرية أمام الميكروفون ضمن فرقة التمثيل التابعة لدار الإذاعة والتلفزة.

رحم الله عبد القادر مطاع.

إنا لله وإنا إليه راجعون.

إحـداث «مؤسـسة ابـريول»
لصون الموسيقى الأندلسية

في بادرة متميزة، رأت مؤسسة جديدة النور بمدينة فاس، تهتم بالتراث الموسيقي المغربي، مستلهمة اسمها من أحد رواد الطرب الأندلسي بالمملكة، محمد ابريول، حيث تنطلق المؤسسة تحت الرئاسة الشرفية لهذه القامة الفنية الرفيعة، انطلاقا من مسيرته الفنية وإبداعه المتفرد في صون الموسيقى الأندلسية وألوان التراث المغربي، ووفاء لعطائه الممتد لأكثر من نصف قرن من الإبداع والتجديد.

وتهتم المؤسسة الجديدة، حسب بلاغ لها، بـ«النوبات الأندلسية، والقصائد والبراويل الملحونية والغرناطية، والتواشيح الصوفية»، ويضم مكتبها «نخبة من المثقفين والفنانين والباحثين، وشخصيات من المحبين والهواة الذين كرسوا وقتهم وجهدهم لخدمة هذا الفن، يجمعهم إيمان عميق بأن هذا التراث هو هوية متجذرة تحتاج إلى من يصونها ويقدمها للعالم بأسلوب أكاديمي حديث، ولغة إبداعية تجمع بين الأصالة والحداثة».

وخلال موسمها الافتتاحي 2026/2025، يرتقب أن تقدم المؤسسة «ثلاث أمسيات كبرى، تتصدرها الأمسية الافتتاحية يوم 29 نونبر المقبل».

الأسبوع
الأسبوعية رقم 1 في المغرب منذ 1965

المؤسس: مصطفى العلوي

مدير النشر: الطيب العلوي

رئيس التحرير: سعيد الريحاني

ربورتاج: خالد الغازي

كتاب الرأي:
عبد الرفيع حمضي
بوشعيب الإدريسي
عبد الواحد بن مسعود
نور الدين الرياحي
محسن الأكرمين
مصطفى كرين
الحسن العبد

التصفيف: خديجة حلبي
الأرشيف: حسن سرين
مراجعة النصوص: جميلة حلبي
المراسلون:
زهير البوحاطي
عبد الله جداد
نور الدين هراوي
زجال بلقاسم

عزيز الفاطمي
شكيب جلال
المتعاونون:
مراد علوي
قدور بن موسى
عبده حقي
بوطيب الفيلالي
الإخراج الفني: محمد الغولي
المشرف على الموقع: محمد الصافي

العنوان: 12 شارع الأمير مولاي عبد الله - الرباط
الهاتف: 05 37 70 80 47
البريد الإلكتروني: info@alousboue.ma
الموقع الإلكتروني: www.alousboue.ma
رقم اللجنة الثنائية: أع/ 070-2011

الإيداع القانوني: 28 جوان 1965
السحب: مطابع ماروك سوار
التوزيع: سابريس

القسم التجاري:
06 22 84 92 81
pub@alousboue.ma

الأسبوع الصحفي
تصدر عن دار النشر
دنيا بريس شركة محدودة

الحقيقة الضائعة

تفاجأنا في «الأسبوع» بكم هائل من رسائل القراء، وخصوصا عبر مواقع التواصل الاجتماعي، تطالبنا **بالاستمرار في نشر كتابات مؤسس جريدتنا، المرحوم مصطفى العلوي.**

وتلبية لطلب هؤلاء **القراء الأوفياء المتعطشين** لصفحة **«الحقيقة الضائعة»** التي غابت عنهم لمدة شهر، **تعود هذه الصفحة** بقلم **الراحل مصطفى العلوي** لتقديم جزء مما تركه من **مؤلفات ذات قيمة تاريخية.**

كتاب **«المناورات الأجنبية ضد السيادة المغربية»** الذي صدر في **خمسة أجزاء**، نستهلها بنشر **الجزء الأول** الذي يهتم **بالمراحل التي كان عليها المغرب قبل الاحتلال، أيام السلطان الحسن الأول**، ثم مراحل **الاحتلال**، ومراحل **مقاومة الاحتلال**، ثم **الاستقلال** في الأجزاء التالية، حيث سيجد القارئ عناصر **تنشر لأول مرة.**

الحلقة 140

المناورات الأجنبية ضد السيادة المغربية

نهاية جنرالات الموت الفرنسيين والإسبان انطلاقا من المغرب

بقلم:
مصطفى العلوي

إنه إذا كان تاريخ الاحتلال الفرنسي والإسباني للمغرب يكاد يرتبط في أذهان بعضنا باسمين علميين لجنرالين اثنين، هما ليوطي الفرنسي وسلفستر الإسباني، فإن الحقيقة أكبر حجما من هذا الاعتقاد.

فحرب دامت أكثر من ثلاثين عاما على الأرض المغربية، كان لا بد لها من قيادات عسكرية تتطابق ووقائعها.

لقد ذكر كتاب فرانسوا ماسبيرو (طبعة 1976)، تقديرات الجيوش الفرنسية التي شاركت في هذه الحرب، وسرد رقم ((725 **ألف عسكري بقيادة ستين جنرالا**))، وهي أرقام يقول ماسبيرو أنها عرضت على البرلمان الفرنسي في جلسة فاتح جوان 1956 ((**ولم يتم الطعن فيها**)).

وإذا صدقنا هذا المصدر فيما يتعلق برقم مليون إلا ربع جندي عسكري، فإن رقم الستين جنرالا غير صحيح، بل إن هناك لائحة في كتب تاريخ احتلال إسبانيا وفرنسا للمغرب، متضمنة للأسماء الحقيقية لهؤلاء الجنرالات، تضم أسماء ثلاثة وتسعين جنرالا، أسهموا في العمليات العسكرية بالمغرب من سنة 1900 إلى سنة 1935، وبينهم أسماء بعض الجنرالات الذين شاركوا في حرب الريف..

لقد كتب الجنرال كاترو، في مذكراته الصادرة في كتابه «ليوطي الإفريقي»: ((**لقد سمعت المارشال بيتان يقول بقساوة للمارشال ليوطي - قبل مغادرته المغرب مهزوما في حرب الريف- إن الأمر إذا استمر على هذه الحال، فإن الأمد لن يطول بنا، لأني ألاحظ أن كل رجالك قد ماتوا**)).

ولم تنحصر الهزيمة الفرنسية في المعارك طوال عهد ليوطي بالمغرب، لأنه عهد بدأ أول يوم من وصوله للمغرب ليجد فيه نفسه يستعد للانتحار، وانتهى به الأمر مطرودا وهو يجر أذيال الخيبة، وقد اعترف بذلك في رسالة لصديقه فيليب بيرطيلو، والمؤرخة بـ 25 أبريل 1925، حين كتب له عن الفترة الأولى لتواجده بالمغرب: ((**لقد سقطت لرئيس الحكومة أرستيد بريان ست حكومات نتيجة أخطائي**))، وأنهى أحد ضباطه الكبار، روبير مونطاني، في كتابه: «ثورة في المغرب»، سرده عن خيبة ليوطي وعن هزائمه وهو حي، وتشتيت أحلامه وهو ميت، بجملة من كلمتين: ((**ليوطي البئيس**))، وأضاف: ((**لقد ماتت أحلامه، ولم يبق مخططه إلا أوراقا في الأرشيف**)).

لقد هزم المغاربة المارشال ليوطي والمارشال بيتان، وجنرالاتهم التسعين وجندهم السبعمائة وخمسين ألفا، وكانت هزيمتهم فيما أسميه بالحرب المغربية-الفرنسية-الإسبانية، ولم تكن هزيمة سياسية، ولا نتيجة ضربات بالافتتاحيات والبلاغات، ولا بالخطب والتصريحات.

ولقد يجد القارئ في سرد جزئيات هذه الحرب بعد الرجوع في بعض المواقع إلى تواريخ سابقة، ولم تكن لي مندوحة من ذلك، لأن الحرب بدأت سنة 1912 في كل جهات المغرب.. بدأت من فاس، وتوسعت كرقعة الزيت، وتوسعت وانتشرت وجرت بعض الوديان بالدماء، فكان لا بد من تقديم ملف كل منطقة على حدة، منذ انطلاق جذوة الجهاد إلى نهايتها.

وكان لا بد أن أتفادى في كتاباتي سقوطي في شرك المناورات الأجنبية ضد التاريخ المغربي، تلك المناورات التي كانت منطلقة من تأليب طرف مغربي على طرف آخر، فكانوا يكتبون أن هذه القبيلة ثارت على السلطة المركزية، وهذه القبيلة ثارت على القبيلة الأخرى، وهذا سمى نفسه أميرا، وهذا سمى نفسه حاكما، وما هي في الواقع إلا تركيبات المناورات الاستعمارية التي كانت تخفي هزائمها العسكرية في ثنايا مؤامراتها ومناوراتها، بينما الواقع هو كما اعترف به الزعيم المجاهد محمد علال الفاسي في كتابه «نداء القاهرة» بقوله: ((**إن الخلاف القائم هو بين الشعب المغربي بأسره، وبين فرنسا**))، إذ أن خسائر حصيلة الفرنسيين والإسبان، المسطرة في حلقات الحقيقة الضائعة بتدقيق كبير، هي أكبر دليل على أن الشعب المغربي كله خاض حربا ضد الغزاة الفرنسيين والإسبان.

ولقد تركت جانبا كل الخلفيات السياسية المشحونة بالمناورات الأجنبية، لأن الأجهزة الفرنسية والإسبانية إنما كانت تهول المواقف وتبدد الحقائق، وسنراهم يفرحون لعملية اغتيال أحد أبطال الجهاد في ناحية تازة، موحى نفرتن، من طرف نائبه بلقاسم النكادي الملقب بـ«بلارج»، ليكتشفوا فيما بعد أن القاتل والمقتول اختلفا على طريقة الجهاد، واعترفوا فيما بعد بذلك.

لقد كان سبب هذه الحرب الطاحنة، حرب الستة وثلاثين سنة، ورطة زج بها الجنرال ليوطي دولته الفرنسية، ولم يستطع أن يتراجع.

وفي شأن هذه الورطة، يقول المؤلف الاشتراكي الفرنسي أوفيد، في كتابه: «اليسار الفرنسي والوطنية المغربية»: ((**إن ليوطي أعطى للجنة برلمانية فرنسية ضمانته الشخصية بأنه بعد ثلاث أو أربع سنوات من وصوله للمغرب سنة 1912، سيتم استسلام المغرب، إلا إذا حدث ما ليس في الحسبان، ولكن ما لم يكن في الحسبان هو الذي حدث، فإن المقاومة ضد فرنسا استمرت إلى سنة 1934**)).

وأتحدث هنا عن معارك حصلت سنة 1936 في صاغرو، حسبها ليوطي نزهة في المغرب منطلقة من مكتبه في الجزائر، عبر طريق وجدة - فاس، فكانت تلك الطريق مقبرة لجيوشه توسعت فيه المعارك إلى تادلة وزمور ومراكش وسوس وتافيلالت والريف.. وخاضت فيها القبائل المغربية معارك اختصرتها بطريقة لم يكن هناك بد من الاكتفاء بأكبرها، لأن تفصيلها يحتاج إلى مجلدات..

كل هذه القبائل وغيرها، وهي تشكل سلالة الشعب المغربي، شاركت في المعارك وشرفت بذلك أحفادها الذين ينعمون اليوم باستقلال ما كان له أن يكون لو لم يكن أجدادهم قد ضربوا المحتل بهذا العنف الضاري الذي تشهد به كل مرحلة من مراحل التاريخ.

وقد يقول قائل بأن الفرنسيين والإسبان قد تمكنوا من الانتصار أخيرا واستقروا في المغرب، وأن كل هذه المعارك انتهت بهزيمة المجاهدين، ولكن العكس هو الصحيح، فإن القوات الفرنسية والإسبانية لم تتمكن من الاستقرار في أغلب المواقع المغربية إلا بعد أن اكتشفت أن طريق المناورات والتفرقة والمؤامرات هو أقرب الطرق إلى

مراسيم تشييع جثمان الجنرال ليوطي

الانتصار، ولكن أي انتصار.. ؟

لقد وضع المغاربة سلاح الجهاد العسكري سنة 1936 ليخوضوا جهاد السياسة، ولم يستقر الفرنسيون والإسبانيون استقرارا مهزوزا إلا عشرين سنة جمعوا بعدها متاعهم ورحلوا، بينما لا يمثل الثمن الغالي الذي دفعوه خلال المرحلتين، إلا رصيدا بشريا مرتفعا جدا بالنسبة للفوائد التي جنوها.

لقد دفع الفرنسيون والإسبانيون ثمنا غاليا كانوا يتوقون من ورائه إلى الاستقرار في المغرب بصفة أبدية، حتى أنهم بدأوا في محاولة فاشلة لتحويل بعض المسلمين في اتجاه اعتناق الديانة المسيحية، وبذلك كانوا يتوقون إلى استنفاذ أغراضهم مقابل ما قدموه من ضحايا ثمنا لتواجدهم القصير في المغرب.

وعندما عادت جذوة نار الجهاد لاشتعالها سنة 1953، تذكروا حقيقة ما ينتظرهم من عودة إلى سنة 1912، فشدوا رحالهم وغادروا المغرب بعدما كانوا يتوقون إلى تنفيذ سياسة الخبير العسكري روبير مونطاني، الذي طالب كتابة بتطبيق التجربة الجزائرية في المغرب، فكان الكفاح المغربي المسلح من سنة 1912 إلى سنة 1936، والكفاح السياسي والعسكري الجبار من سنة 1936 إلى سنة 1955، سالبا لفلسفة مونطاني، إذ انطلق تحرير الجزائر من المغرب بعد نداء القاهرة إلى الشعب الجزائري وناشده بقوله: ((**قومي أيتها الأمة الجزائرية قومة رجل واحد، وامنعي الفرنسيين من أن يتحكموا في رقابك ويستغلوا خيراتك، ولا تدعي أبناءك يكثرون من سواد جيوشه**)).

نفس الزعيم المغربي الكبير الذي كان يعرف أن الجيوش الفرنسية لم تخض معاركها ضد المغرب إلا بفضل قوات المجندين الجزائريين، قال في ندائه هذا، المنشور في كتابه: «نداء القاهرة»: ((**تأملوا أيها الجزائريون، فليس للمستعمر قوة إلا منا، جنودهم أبناؤنا وأموالهم ضرائبنا وأسلحتهم معادننا، ووقودهم بترولنا، لنحرمهم من كل هذا، وإذا بهم ضعاف لا يملكون قوة ولا يستطيعون حراكا**)).

ويقول الزعيم علال الفاسي: ((**وما أصدق شاعر العراق معروف الرصافي حين يقول:**

عجبت لقوم يخضعون لدولة
يسوسهم بالموبقات عميدها
وأعجب من ذا أنهم يرهبونها
وأموالها منهم ومنهم جنودها))

وفعلا، استجاب الشعب الجزائري لنداء الجهاد المغربي، وكانت ثورة فاتح نونبر 1954، والتي حولت الشمال الإفريقي إلى محرقة التهمت بنيرانها عجرفة الفرنسيين الذين دخلوا المغرب من الجزائر وخرجوا من الجزائر بعد خروجهم من المغرب، وخرجوا من تونس ومن المغرب مطرودين تشييعهم مكنسة الجهاد المغربي كله إلى مزبلة التاريخ.

لقد ورد تعبير الوثائق الفرنسية مرات عديدة كمصدر للكثير من المعلومات، وهو يعني كل المصادر الفرنسية المذكورة أسماؤها، أو وثائق الحكومة العسكرية المفصلة في كتاب: «Sur les Traces Glorieuses des Pacificateurs du Maroc» par le Colonel L.Voinot.

يتبع